بناء نموذج لتقييم استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة والإئتمان لدى البنوك التجارية الأردنية في ضوء التجارب العالمية

Building a Model for Assessing Strategies of Liquidity and Credit Risks Management at Jordanian Commercial Banks, In Light of the Global Experiences

إعداد

نائل أحمد حسن قطيشات

إشراف

الأستاذ الدكتور عبد المنعم السيد علي

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات منح درجة دكتوراه فلسفة في التمويل

كلية الأعمال

جامعة عمان العربية للدراسات العليا

شباط، 2010

التفويض

أنا نائل احمد حسن قطيشات

أفوض جامعة عمان العربية للدراسات العليا بتزويد نسخة من أطروحتي للمكتبــات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

الاسم: نائل احمد حسن قطيشات

التوقيع:

التاريخ: 27/ 2 /2010

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة وعنوانها: "بناء نمــوذج لتقيــيم اســتراتيجيات إدارة مخاطر السيولة والائتمان لدى البنوك التجارية الأردنية في ضوء التجارب العالمية".

وأجيزت بتاريخ 27/ 2 / 2010.

أعضـــاء لجنـــــة المناقشـــــة:	التوقيـــــع
الأســتاذ الدكتــور قحطـان الســامرائي / رئيســاً	....
الأستاذ الدكتور عبد المنعم السيد علي/عضواً ومشرفاً	....
الأســتاذ الدكتــور غســان اودمــت / عضــــواً	....
الدكتــور فــارس الشــبيري / عضــــواً	....

شكر وتقدير

إقـراراً بفضلِه بعـدَ الله عـز وجـل، فإنـهُ لا يسَـعني وأنـا أُنهـي متطلبـات إعداد أطروحتـي، إلا أنْ أتقـدمَ إلى أُسـتاذي ومـوجهي الأسـتاذ الدكتـور عبد المنعم السـيد علي، حفِظَـهُ الله وأمـد فـي عمـرهِ، بالشُـكرِ والعرفـان على ما قدمهُ لي من نصحٍ وإرشـادٍ وتوجيه، فكانَ لـي علـى الـدوام المُعلمَ والمُشرفَ والمُرشِـد، وإنني إذْ أنتهز هذهِ الفرصـة لأُعبرَ لهُ عن عظيـمْ امتناني، فإنني لأدعـو الله العلي القدير أن يحفَظَـهُ ويُمتِعـهُ بموفـور الصِحَـةِ والعافِيَـة، وأن يُقدرهُ على الاسـتمرار في تقديـم المزيـدْ لخدمـةِ العلمِ وطـلاب العلـم، ويُمَكِنَهُ من مواصَلـةِ دورهِ في خدمَـةِ أُمتهِ العربيّـة الواحدة، من خـلال الاسـتمرارِ في رسـالتهِ التعليميـةِ الغنيـة.

نائل احمد حسن قطيشات

الإهداء

إلى وزارة التخطيط والتعاون الدولي .... بكافة كوادرها ....

إلى جميع من ساعدني في حياتي العلمية والعملية على السواء ....

إلى من شدوا أزري .... ورفعوا همتي ....

إلى شموع حياتي وزهور الأمل ....

أهدي أطروحتي ....

نائل احمد حسن قطيشات

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

فهرس الملاحق

الملخص باللغة العربية

" بناء نموذج لتقييم استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة والإئتمان لدى البنوك التجارية الأردنية في ضوء التجارب العالمية "

إعداد

نائل أحمد حسن قطيشات

إشراف

الأستاذ الدكتور عبد المنعم السيد علي

هدفت الدراسة إلى بناء نموذج لتقييم استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة والإئتمان لـدى البنوك التجارية الأردنية في ضوء التجارب العالمية. وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. هل تطبق البنـوك التجاريـة الأردنيـة استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة الموضوعة من قبل إداراتها؟ وما مدى كفاءة التطبيق؟
2. هل تطبق البنـوك التجاريـة الأردنيـة استراتيجيات إدارة مخاطر الإئتمان الموضوعة من قبل إداراتها؟ وما مدى كفاءة التطبيق؟
3. هل تواكب البنـوك التجاريـة الأردنيـة المستجدات الخاصة بإدارة مخاطر السـيولة، على ضوء التجارب العالمية؟
4. هل تواكب البنـوك التجاريـة الأردنيـة المستجدات الخاصة بإدارة مخاطر الإئتمـان، على ضوء التجارب العالمية؟

تكـون مجتمـع الدّراسـة وعينتهـا من جميـع البنـوك التجاريـة الأردنيـة وعددهـا (13) بنكاً، وتم اختيار أفراد عيّنة الدّراسة من: المديرين العامين، والمدققين الداخليين، والمدققين الخارجيين، ومديري إدارة المخاطر، ومديري دوائر الإئتمان، والعاملين بدوائر إدارة المخاطر، والعاملين بدوائر الإئتمان.

اســتخدمت هذه الدراســة ثلاث أدوات هي: التحليل المالي، الاســتبانة، والمقابلة، وتم عرض الأداة الثانية (الاستبانة) في صورتها الأولية، على محكّمين من ذوي الاختصــاص فــي مجال إدارة مخاطر السّــيولة، ومخاطر الإئتمان، وخبراء فــي الإحصــاء والتّحليــل المــالي، ومتخصّصين آخرين كان لهم دورٌ مهمٌ في الارتقاء بأداة الدّراســة، كما تم التأكد من ثبات هذه الأداة (الاســتبانة) باســتخدام طريقة الاختبار وإعادة الاختبار(test-re-test)، وبعد ذلك تــم اســتخراج المتوســطات الحســابية، والانحرافات المعيارية واســتخراج النتائج.

وأظهرت نتائج الدراســة من خلال أداتي الاســتبانة والمقابلــة أن الاســتراتيجيات والسياســات والإجراءات الماليــة والإدارية التي تتبعها البنــوك التجاريــة الأردنيــة لمواجهة مخاطر الســيولة ومخاطر الإئتمان كانت نتائجها مرتفعــة، كما أظهــرت نتــائج أداة التحليــل المالي إن هنالك احتفاظاً بنســب سيولة مرتفعة في البنــوك الأردنيــة مما أســهم فــي زيــادة نســبة التحوط المالي لدى البنــوك.

وأوصت الدراســة بضرورة تطبيــق النموذج المقترح لتقييم اســتراتيجيات إدارة مخاطــر الســيولة والإئتمان لــدى البنــوك التجاريــة الأردنيــة في ضوء التجارب العالميــة، شــكل (3) الذي اقترحــه الباحــث.

Abstract

Building a Model for Assessing Strategies of Liquidity and Credit Risks Management at Jordanian Commercial Banks, In Light of the Global Experiences

By:

Nail Ahmad Hasan Qtishat

Supervised by:

Prof. Dr. Abdul-Munim S. Ali

This study aims at building a model for assessing strategies of liquidity and credit risks management at Jordanian Commercial Banks, in light of the global experiences, through answering the following questions:

1. Do the Jordanian commercial banks apply strategies to manage liquidity risks, as set by their top management? Furthermore, what is the efficiency of its application?
2. Do the Jordanian commercial banks apply strategies to manage credit risks, as set by their top management? Furthermore, what is the efficiency of its application?
3. Do the Jordanian commercial banks keep pace with the latest developments of managing liquidity risks, in light of the global experiences?
4. Do the Jordanian commercial banks keep pace with the latest developments of managing credit risks, in light of the global experiences?

The study population and its sample consisted of all commercial banks, total of (13) banks. The sample of the study was selected from general managers, internal auditors, external auditors, managers of risks management departments, managers of credit departments, employees in risks management departments, and employees in credit departments.

The study used three tools: financial analysis, questionnaire and interview. The second tool (questionnaire) was presented to arbitrators who are specialists in liquidity risks management and credit risks management, experts in statistics and financial analysis, and other specialists who played an important role in adding value to the questionnaire aspect of the study. Moreover, the validity of the questionnaire tool was verified by using (test-re-test) approach; consequently, averages, standard deviations and results were calculated.

The results of the study, through the questionnaire and interview tools, revealed that the liquidity and credit risks management at Jordanian commercial banks were high. Furthermore, the results of financial analysis tool indicated that Jordanian commercial banks hold high level of liquidity, which played a role in increasing their hedging.

At last, the study recommended the need to apply the model (3) for assessing strategies of liquidity and credit risks management at Jordanian commercial banks, in light of the global experiences, developed by the researcher.

الفصل الأوّل

مشكلة الدراسة وأهميتها

- المقدمة.
- مشكلة الدراسة.
- عناصر مشكلة الدراسة.
- فرضيات الدراسة.
- أهمية الدراسة.
- التعريف بالمصطلحات.
- محددات الدراسة.

الفصل الأوّل

المقدّمة

تمهيد

جاءت إدارة المخاطر في عملية تطورية فرضها الواقـع الاقتصـادي، مـع ظهـور الرأسمالية التجارية، والصناعية، والمالية، وصولاً إلى الواقع الذي تشـهده اسـتراتيجيات إدارة المخاطر من أخذ ورد في نقد مجمل هذه الاستراتيجيات، بالمفهوم العلمي والاقتصادي المـالي المعاصر، خاصّة في ظلّ سيادة اقتصاد السوق الحرة، والانفتاح، والعولمة.

وتزداد أهمّية هذه المسألة، بالنّظر إلى ما يمثّله الجهاز المصرفي. فهو المحرك الرئيس لأي اقتصاد معاصر بفعل الوظائف التي يقوم بها في الاقتصاد الحديث، خاصة قيامه بخـدمات الوساطة المالية بين وحدات الفائض والعجز، حيث يشارك الجهاز المصرفي بفعالية كبيرة فـي توفير السيولة والتحكم في مسار وإمداد هذه السيولة لأطراف الاقتصاد المختلفة. بيد إن الـدور الإيجابي لخدمات الوساطة المالية في النظام المصرفي يرتبط إلى حـد كبيـر بكفـاءة النظـام المصرفي وقدرته على تحويل الأموال من وحدات الفائض إلى وحدات العجز ومـدى انـدماج النظام المصرفي في الوحدات الاقتصادية الحقيقية (العمر، 2007).

لقد كان للبنوك، وغيرها من المؤسسات الماليـة، دور بـارز فـي مجمـل العمليـات الاقتصادية، وفي الأبعاد المالية بشكل رئيس. فالبنوك هي المصدر الرئيس من مصادر السيولة وضخ الأموال المحركة للأعمال. فالقطاع البنكي في بلدان العالم المعاصر يعد أحد أهم ركـائز بنية الدولة المعاصرة، وسلامته وحسن إدارته للمخاطر، تتحول في كثير من الأحيان إلى مسألة أمن وطني، بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وتحتل الإدارة المالية في البنوك التجارية مركزاً مهماً لان إنتاجها الرئيس هو التمويل، ووظيفتها الأساسية إصدار حقوق مالية على نفسها بشكل ودائع وقبـول حقـوق ماليـة علـى الآخرين كإنتاج لها. وهي بعملها هذا تتعرض لجميع أنواع المخاطر، وتكون أحوج مـا تكـون لإدارة فاعلة لهذه المخاطر، حيث يؤدي سوء إدارتها إلى انخفاض أرباحهـا وتهديـد يسـرها وسيولتها (علي والعيسى، 2004: ص 166).

أن طبيعة عمل البنوك التي تفرض عليها موضوعيّاً التّصدّي للنوعين الأساسـيّين مـن المخاطر، وهما: المخاطر النظامية، التي لا يمكن تجنبها أو تخفيضها بالتنويع، وتُسمّى مخـاطر السوق، والمخاطر غير النظامية، الّتي يمكن تجنبها أو تخفيضها بالتنويع (الشريف، 2005).

إن إدارة المخـاطر في البنوك تتطلب أولا وقبل أي شيء، التعرف على المخـاطر، وقياسـها، ومراقبتها، والتأكد من إن القائمين على إدارة المخـاطر يفهمون جيداً تلك المخاطر، ويعرفونها، إذ إن المـدى الذي يقبل به البنك التعرض للمخـاطرة يحدد مـن قبـل مجـلس الإدارة، كما أن القرارات الخاصة بالإقدام على المخـاطر تتفق مـع إسـتراتيجية البنـك وأهدافه، بحيث يكون في العائـد ما يعوض عن تحمل المخـاطرة، إضـافة إلى وجـود رأس المـال الكـافي لتبرير مستوى التعرض للمخاطرة (Kanwar, 2005).

وتزداد مستويات التّعرّض للمخاطر، لأن العالم الذي نعيش فيه يتميـز بكثـرة وقـوع الاضطرابات والتقلبات الماليـة، وهو ما أهّله لأن يوسـم بعصر الاضـطراب عـن جـدارة واستحقاق. فلا يكاد يخلو عقد دون وقوع اضطراب واحد على الأقل، مما حدا بمنتدى الاقتصاد العالمي إلى القول بأن النظم الماليـة المضطربـة تمثل تحدياً كبيـراً يـؤثر علـى اسـتقرار الاقتصاد العالمي (التقرير السنوي لمنتدى الاقتصاد العالمي الصادر في كـانون ثـاني/2008).

وحدا بصندوق النقد الدولي إلى تناول الاستقرار المـالي، ووصـف النظـام المـالي العـالمي بالهشّ(التقرير نصف السنوي الصادر في نيسان/أبريل من العام 2008).

ومن جهة أخرى، ألجأ هذا الوضع العديد من البنوك المركزية والمؤسسات العالمية إلى القيام بعديد من المبادرات للدلالة على أهمية الأمر وخطورته؛ للحد من آثاره المتعـددة، ومـا يحدث في العالم هذه الأيام على إثر أزمة الرهن العقاري التي بدأت شرارتها في أمريكا بنهايـة العام ٢٠٠٦، وامتدت عبر ٢٠٠٧ ثم تفاقمت إلى ما عليه الوضع من اضطرابات، نالت أسواق المال، ومؤسسات مالية كبرى، ليس في أمريكا فحسب، بل على مستوى العالم، ما هي إلا حلقة من حلقات هذا المسلسل الطويل الممتد عبر التاريـخ القريب والبعيد؛ ممـا يتطلـب دراسـة متأنية وتحليلاً معمقـاً للتشخيص وطـرق العلاج؛ لأن هذه الأزمـة ليسـت الأولـى ولـن تكون الأخيرة (بلوافي، 2008).

إن أزمات السيولة والإئتمان لدى البنوك على وجه الخصـوص، والأزمـات الماليـة عموماً، تحدد عدداً من العوامل التي تقرر فحوى هذه الأزمة، فمن حيث المبدأ لا بد من التمييز بين نوعين من الاقتصاد، فهناك اقتصادٌ حقيقي ممثلٌ بمنتجات حقيقية وثرواتٍ وطنية، لا يمكن لها أن تتحول إلى فقاعاتٍ تنهار بين ليلة وضحاها. وهناك بالمقابل اقتصاد رمزي عبـر عنـه بعض الفلاسفة والمتخصّصين منذ عقود بصيغة رأس المال المالي، أي أن الورقـة النقديـة أو السهم في البورصة (السوق المالي) هو الذي يعبر عن القيمة.

ويُعتبر النشاط الإئتماني ذا أهمية عالية وكبيرة في نجاح المؤسسات المالية المصـرفية؛ لأن نتائج أعمالها تعتمد بدرجة كبيرة على جودة المحفظة الإئتمانية لديها وحجمها، وبالتالي، لا بد لتلك المؤسسات المالية المصرفية من توجيه معظم مصادرها نحو إدارة المحفظة الإئتمانيـة ورقابتهـا ومتابعتها، كما أن اتخـاذ القرار الإئتمانـي يعتمـد بدرجـة كبيـرة علـى

المعلومات والبيـانات الماليـة، وتحليل هـذه المعلومـات والبيانـات، ومقارنتهـا تاريخيـا، ومقابلتها مع المعاييـر الصناعيـة، والشـركات المشـابهة، وتحليـل احتماليـة فشـل المشـروعات من عدمها (أبو كرش، 2005).

ويمكن القول في هذا المجال إن الأزمة المالية تعبيرٌ مكثف عن عدم صـدقية معـايير الاقتصاد المالي الرمزي مقابل الاقتصاد الحقيقي. وعليه، لم يكن مفاجئًا أن يكون تـأثر الـدول المنتجة أقل بكثير من تأثر الدول التي استندت إلى الاقتصاد الرمزي في تقويم ما لها وما عليها، ممثلاً ذلك كله في أسواق الأوراق المالية (الرمزية).

ولو طُـرح سـؤال حول المدى الـذي تأثـرت به البنـوك التجاريـة الأردنيـة لأمكن القول كما تُشـير الأرقام والإحصائيات، إن أضراراً وقعت، ولكنهـا كانـت محـدودة نسـبياً، ولم تؤد إلى انهيارات.

لقد اتسمت السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركـزي الأردنـي خـلال عـام 2008 بالمرونة والتفاعل مع التطورات الاقتصادية المحلية، وتداعيات الأزمة المالية العالميـة التـي أعقبت ارتفاع أسعار المواد الأساسية. فقد حرص البنك المركزي الأردني على تحقيق أكبر قدر ممكن من التوازن بين احتواء الضغوط التضخمية وحماية سعر الصرف مـن جهـة، وحفـز النشاط الاقتصادي من جهة أخرى(البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، 2008: ص 27).

وقد اتخذ البنـك المركـزي الأردني، خلال عام 2008 مزيداً من الإجراءات الراميـة إلى رفع سـويـة مؤسسات الجهاز المصـرفي وتعـزيـز قدرتهـا على إدارة المخاطـر اسـتناداً إلى أفضل الممارسـات العالمية، خاصـةً مقررات لجنـة بـازل II. كمـا اتخـذ العديـد من الإجـراءات الاحترازيـة التي أسهمت في تجنيب البنوك المحليـة للمخاطـر التي شـهدتها المصـارف العالميـة، هذا فضلاً عن قيـام الحكومـة بضـمان الودائـع

بالدينـار وبالعملات الأجنبية والإقراض ما بين البنـوك بالكامل ولغايـة نهاية عـام 2009 (البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، 2008: ص 27).

وخلال السـنوات العشرين الماضية، واجهت بعض البنوك التجارية الأردنيـة، أزمـة الإفلاس والانهيار، حيث انهار بنك البتراء وأُعلن عن تصفيته عام 1990، وفـي عـام 1997 واجه بنك عمان صعوبات أدّت إلى إعلان تصفيته، وقبيل تصفيته تم اندماجـه مـع البنـك العربي، وكذلك بنك فيلادلفيا الـذي واجه مشكلات أدّت إلى اندماجـه قبل إعلان تصفيتـه مع البنك الأهلي الأردنـي في عام 2005، وقـد شـكّل ذلك خلال تلك الفتـرات أزمـةً كـاد أن يتفاقم أثرهـا لولا تدخل السـلطات النقدية الأردنيـة.

مشكلـة الدراسـة

للتحقق من وجود اسـتراتيجيات لإدارة المخاطر عامـة لـدى البنـوك التجاريـة الأردنيـة، قام الباحث بدراسـة اسـتطلاعية أوليـة، من خـلال زيـارات ميدانيـة لهـذه البنـوك، واتصالات مباشـرة مع مسـؤولين وعاملين لـدى معظـم البنـوك التجاريـة الأردنيـة، فكانت النتيجـة أن وجد لـدى البنـوك التجاريـة الأردنيـة، مـن الأدوات والوسـائل ما يرقى لان يكون اسـتراتيجيات لإدارة المخاطر، فمنها مـا هـو علـى شـكل إجراءات عمل معياريـة موثقـة، أو على شـكل تعليمات نافـذة، أو قـرارات إداريـة مـن مسـتويات مختلفة، وبالتالي فإن المشكلة التي تحاول هذه الدراسة التصدي لها تكمن في عـدم وجود نموذج لتقييم اسـتراتيجيات إدارة مخاطر السـيولة والإئتمان لدى البنـوك التجاريـة الأردنيـة، في ضوء التجارب العالمية.

عناصر مشكلة الدراسـة:

يمكن تحديد عناصر المـشكلة، وتحقيق الغرض من هـذه الدراسـة مـن خـلال الإجابـة عن التساؤلات التالية:

1. هل تطبق البنـوك التجاريـة الأردنيـة استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة الموضوعة من قبل إداراتها ؟ وما مدى كفاءة التطبيق؟
2. هل تطبق البنـوك التجاريـة الأردنيـة اسـتراتيجيات إدارة مخـاطر الإئتمـان الموضوعة من قبل إداراتها ؟ وما مدى كفاءة التطبيق؟
3. هل تواكب البنـوك التجاريـة الأردنيـة المستجدات الخاصة بإدارة مخاطر السـيولة، على ضوء التجارب العالمية؟
4. هل تواكب البنـوك التجاريـة الأردنيـة المستجدات الخاصة بإدارة مخاطر الإئتمـان، على ضوء التجارب العالمية؟

فرضيّات الدراسـة

تمت صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

1. لا تطبق البنـوك التجاريـة الأردنيـة اسـتراتيجيات إدارة مخـاطر السـيولة الموضوعة من قبل إداراتها.
2. لا تطبق البنـوك التجاريـة الأردنيـة اسـتراتيجيات إدارة مخـاطر الإئتمـان الموضوعة من قبل إداراتها.
3. لا تواكب البنـوك التجاريـة الأردنيـة المستجدات الخاصة بإدارة مخاطر السـيولة، على ضوء التجارب العالمية.

4. لا تواكب البنـوك التجاريـة الأردنيـة المستجدات الخاصة بإدارة مخاطر الإئتمـان، على ضوء التجارب العالمية.

أهمية الدراسـة

يأتي اقتراح البحث في هذا الموضوع؛ ليغطي ثغرةً في البحـث الميـداني علـى هـذا المستوى. ويؤمل في هذا المقام، أن تسهم الدراسة في بناء نموذج لتقيـيم اسـتراتيجيات إدارة مخاطر السيولة ومخاطر الإئتمان في البنوك التجارية الأردنية، على ضوء التجارب العالميـة، ليسهم في التمسّك بالايجابيات الموجودة وتطويرها، والتصدي للسلبيات ومحاولة الحـد منهـا، انطلاقاً من المصلحة الوطنية الأردنية التي تستند إلى البحث العلمي قبل كل شيء.

التعريف بالمصطلحات

المخاطرة: هي العجز عن توقع ما يحمله المستقبل من احتمالات، فهي حالة من عدم اليقين تجاه احتمالات حصول خسائر نتيجة لهذا القرار الاستثماري أو ذاك. وعدم التأكّد من إمكانيّة وقـوع خسائر محتملة (Dorfman, 2008). وهي الوصـول إلى حالـة عـدم التأكـد مـن حتميـة الحصول على العائـد، أو من حجمـه، أو من زمنـه، أو من انتظامــه، أو مـن جميــع هــذه الأمــور مجتمعـة (طنيب وآخرون، 1997: ص 112).

مخاطر السيولة: هي احتمال وقوع خسـائر بسـبب عجز البنــك عـن الوفـاء بالتزاماتـه الماليـة تجاه الغير عند استحقاقها، أو عجز البنك عن تمويل الأنشطة الهادفة إلى زيادة أصول البنك، بحيث تنخفض قيمـة تلـك الأصـول. كمـا هي المخاطر التي تتولد عن حقيقــة أن هنـاك التزامات ماليـة مستقبلية لا يستطيع البنك مواجهتها، وتتجـاوز إمكاناتـه (أصـوله)،

الأمر الـذي يفرض عليه الحصول علـى السـيولة اللازمة لسـد تلك الالتزامـات بتكاليـف عالية (Bessis, 2000). وهي احتمال وقوع خسـائر بسـبب عجـز البنـك عـن الوفـاء بالتزاماته المالية تجاه الغير عند اسـتحقاقها، أو عجز البنـك عن تمويل الأنشطـة الهادفة إلى زيادة أصول البنـك.

مخاطر الإئتمان: هي المخاطر الناجمـة عن فقدان كل أو جزء من الفوائـد المسـتحقة، أو أصل الدين، أو كليهما معاً، سـواء بالنسـبة للاسـتثمارات في الأوراق الماليـة أو القروض، وفقاً للاتفاقـات والعقـود المبرمـة، كما وتزيد مخاطـر الإئتمان كلما زادت القـروض، دون حدوث زيادة بحجم الودائع بحيث تتناسب والزيادة بالقروض. وتنشـأ المخاطر الإئتمانية جراء عدم السداد بالكامل، وفي الوقت المحدد، مما يسبب خسارة مالية للبنك (حنفي، 1995).

إدارة المخـاطر: هي مجموعة الوسـائل والحلول والإجـراءات المتّخـذة فـي مؤسّسـات الأعمال؛ لمواجهـة المخاطر الماليّة المحتَمَلة، وهي واحـدة من أسس الحاكمية، حيث تصـبح الإدارة مسـؤولة أمام الحاكمية (ممثّلة بمجلس الإدارة) عـن تقـديم حلـول مقتَرَحـة لإدارة المخاطـر. وهي التّطـوّر المنطقـي والتّطبيقـي-التّنفيـذي لخطـة هـدفها مواجهـة الخسـائر المحتملة (Dorfman, 2008).

إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة (Enterprise-wide Risk Management ERM): هي عمليـة تشـمل المؤسسة على كافة مسـتوياتها الإدارية، وبشكل مسـتمر، بهـدف التعـرف على الفرص المتاحـة، والمخاطـر الّتي تحـدّ من مقـدرة المؤسّسة على استثمار تلك الفرص لتحقيـق أهدافها، وتحديد الردود المناسـبة عليها، وتقديم التقارير الخاصـة بذلـك. وهـي

برنامج شامل لإدارة المخاطر في المؤسسة؛ لمواجهة المخاطر المجرّدة (المفترَضة، المحتَمَلة)، ومخاطر المضاربــة، والمخاطر الإســتراتيجية، والمخاطر التشــغيليّة (Rejda, 2003).

محددات الدّراســة

تتحدد الدراســة بالآتي:

1. الحدّ الزّمني: تقتصر النّتائج على البنــوك التجاريــة الأردنيــة منــذ العــام (2000) وصولاً إلى ما تشهده الساحة الدولية من متغيرات أفرزتها الأزمات المالية العالمية التي شهدها العالم. إلاّ أن الباحث اجتهد في ضرورة التوقّف عند عدد من الأزمات البنكيــة التّاريخيّة الّتي شهدها القطاع البنكي الأردني، مثل أزمة انهيار بنك البتراء.
2. الحدّ المكاني والموضوعي: يقتصر هذا البحث على تقييم اســتراتيجيات إدارة مخــاطر السيولة والإئتمان لدى البنــوك التجاريــة الأردنيــة، وتُســتَثنى البنــوك الإســلاميّة، والصناعية، وفروع البنوك الأجنبيّة العاملة في الأردن.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات ذات الصلة

- الإطار النظري
- أنواع المخاطر المصرفية
- التجربة الأردنية وسياسات الإصلاح التي انتهجتها
- الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النّظري والدراسـات ذات الصلة

أوّلاً: الإطـار النّظـري:-

يأتي هذا البحث في مرحلة قد لا يكون التاريخ المالي والاقتصادي العالمي شـهد لهـا مثيلاً، ويمكن، بتحفظ مقارنة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة، بالأزمة التي شـهدها العالم في العقد الثالث من القرن العشرين، وما شهدته ثلاثينيات ذلك القرن من تصاعد للازمـة، يرى كثير من المفكرين إنها شكلت الأساس الأهم للتحولات السياسية والاجتماعيـة فـي تلـك الفترة، وصولا إلى الحرب العالمية الثانية عام 1939.

لقد بدأت الأزمة الراهنة كأزمة ائتمان ناشئة عن منح قروض وتسهيلات لعمـلاء دون التأكد من الملاءة المالية لهم، و تفاقمت الأزمة لتتحول بعد ذلك إلى أزمة سيولة. وبالرغم مـن التباين الجوهري المفهوم بين الأزمة الراهنة وأزمة ثلاثينيات القرن الماضـي، إلا إن الأزمـة الراهنة تبدو ذات آثار ابعد مدى، نظراً للتشابك العضوي بـين اقتصـادات مختلـف البلـدان والمؤسسات، والعولمة، وانفتاح الأسواق، وما إليها من مظاهر التأثر والتـأثير المتبـادل بـين مكونات الأنشطة المالية والاقتصادية، على الصعيد العالمي.

إن نقطة الارتكاز في تحليل الأزمة الراهنة، تنطلق من حقيقة أن الاقتصـاد الرمـزي، ممثلاً برأس المال المالي، والورقة المالية، بديلاً عن الاقتصاد الحقيقي – الفعلي، أي الإنتاجي، يحمل بطبيعته مخاطر المقامرة، ولكن محصلة العمل بأسواق المال (البورصات)، الخارجة عن الضوابط المتزنة والرصينة، لو جاز التعبير، أدّت، كما رأينا ونـرى، إلـى انهيـارات غيـر

مسـبوقة، على حساب من هم أضعف وأفقـر، بالمعنى الفردي، والمؤسـسي، بل وبمـا قـد يمس كيانات دول بأكملها.

لقد شـهد القطاع المالي على مسـتوى العالم العديد من التطورات خلال العقد الأخيـر من القرن العشـرين، تمثلت في التقـدم التكنولوجي الهائـل فـي الصناعـة المصرفيـة، واسـتحداث أدوات مالية جديدة، وانفتاح الأسـواق المالية على بعضـها بعضـاً فـي الـدول المختلفة وبصورة غير مسـبوقة، وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابيـة، فإن هناك بعض الأزمات التي شهدها القطاع المالي سـواء في الدول النامية أو المتقدمـة، أدت إلـى التـأثير السـلبي على اقتصاديات تلك الدول، هذا وقد كانت مشـاكل البنوك قاسماً مشتركاً بين معظـم الدول التي شـهدت أزمات ماليـة واقتصاديـة (شلبي، 2006).

من هنا، فإنه من الأهمية بمكان، التنويه إلى الدور الذي تقوم به البنوك ، فـي مجمـل الدورة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة، بل ربما من غير المجازفة، تقدير أن عالم المال والاقتصاد المعاصر، لا يمكن أن يتحرك دون البنوك، وأدوارها المتشعبة، في مجمل عمليـات الاستثمار والبناء، وتنشيط حركة التجارة، وتوافر السـيولة، والتسـهيلات الماليـة، وغيرهـا العشرات من الأدوار المركزية.

ويعد وجود قطاع مالي قادر على حشـد وتخصيص المـوارد الماليـة بكفـاءة لخدمـة الأغراض المنتجة والتنمويـة بالدول المختلفـة، من المتطلبات الرئيسة لتعزيز اقتصـادات تلـك الدول، في ذات الوقت الـذي تسـعى فيه الدول إلى تقليل احتمالات تعرضـها للهـزات الماليـة والصدمات الخارجيـة. فبالرغم من وجود هيئات دولية كبرى، مثل البنك الـدولي، وصـندوق النقد الدولي، والمنتديات الاقتصادية – مثل منتدى باريس، وبالرغم أيضا من وجود الأحـلاف والتكتلات، فقد جاءت الأزمة المالية الأخيرة لتبين أن النظام المالي والاقتصادي العالمي برمتـه

مهدد بمخاطر جسيمة، وإن كل دولة تبقى مطالبة بالوقوف أمام واقعها المحدد، لأنها قد لا تجـد من يعينها في الأوقات العصيبة. ولعل القطاع البنكي يمثل بهذا المعنى نقطة ارتكـاز، ولـيس القطاع البنكي الأردني بمنأى عما يجري بالعالم.

ولو جاز للباحث أن يعبر عن قناعاته، وملاحظاته، واستنتاجاته، لقـال إن العـالم الآن يشهد تحولاً نوعياً بعيد العمق والتأثر، في مستقبل التفاعلات، والتطورات والعلاقـات، داخـل الدولة، والإقليم، وعبر التفاعل في شبكة المصالح والأنشطة، عبر العالم، وعلى وجه عام. لقـد حكمت مسيرة هذا البحث، التطورات المذكورة، ولعل من المقبول الإشـارة إلـى أن تجـاوز التحولات التي شهدها العالم في الأزمة المالية والاقتصادية القائمة، كان سيؤدي إلى تحويله من بحث علمي، يؤمل منه الإسهام في تفهم المخاطر ومواجهتها، فيما يخـص البنـوك التجاريـة الأردنية، على وجه التحديد، إلى بحث تاريخي يتحدث عن ماضي، يصبح فيه ذلك البحث وصفاً ساكناً لماضي تجاوزته الأحداث.

إن شبكة العلاقات المحلية والإقليمية والدوليّة بين البنوك، وأدوار البنوك المركزية في مختلف الدول في ضبط تلك العلاقات، والتغيرات التي شهدتها وتشهدها العمليّات الإدارية والقانونية في إدارة مخاطر عالم البنوك، تجعل البحث في إدارة المخاطر البنكية ذا عمق محوري في أيّ دولة من دول العالم. فقد ازدادت أهمية إدارة القطاع البنكي للمخاطر في ظل العولمة والسوق العالمية الحرة المفتوحة، وحرية تنقل الأموال بشكل يتنامى يوما بعد يوم. وهذه العناصر مجتمعة، تضع على كاهل المعنيين بإدارة المخاطر أعباء جديدة.

وفيما يتّصل بالسّياسـات الماليّة، تُصبح مسـألة تبنّـي سياسـات واسـتراتيجيّات ملائمة، قادرة على مواجهـة عدد كبيـر ومتنوّع مـن الاحتمـالات، ذات أهمّيـة قصـوى للمؤسّسـات، وخاصـة منها البنـوك. لذا، حظيت إدارة المخاطـر باهتمام كبيـر، وعلـى

نطاق واسـع، خاصّـة في قطـاع البنـوك (Selim & McNamee, 2001)، حيـث لُوحـظ تأثيـر إدارة المخاطـر على استراتيجيـات حاكميـة المؤسـسة (governance)، وبشكل مرحلي واسـتراتيجي بارز، فيما يخص أمن البنـوك مالياً، ومقدرتها علـى مواجهـة المخاطـر بأنواعها المختلفـة.

ولعل من الأمثلة التي تشـير إلى مدى حساسـية هذه المسألة، وجديتها، مؤتمر العشـرين (G – 20) الذي عقد في لنـدن بتاريخ 2009/4/2، والذي توصل إلى ضرورة ضخ ما قد يصل إلى خمسـة تريليون دولار، في اتجاهات مختلفة، في محاولة للخروج من الحالة المتأزمة الراهنة، خلال أقل من سنتين. وكان لقطاع البنوك مكانة مركزية في هذا المؤتمر، بما يمس سياسات الإفصاح، والشفافية، ودور مجالس إدارة البنوك، والمديرين التنفيذيين، وضرورة تدخل الدول في ضبط عمليات، هي في نهاية المطاف، إدارة مخاطر البنوك، وبشكل مباشر أو غير مباشـر، إدارة المخاطـر التي تمس الوطن بأسـره، بكل ما لتلك العبـارة من أبعاد سـياسية، واقتصاديـة، واجتماعيـة.

ومن هنا، فإن التحقـق من سـلامة الوضع المالي للبـنوك، وإعادة صياغـة عمليـات إدارة مخاطر السيولـة ومخاطر الإئتمان التي قد تواجهها، تصبح قضية إستراتيجيـة. وما من وصفة جاهزة لإدارة هذه المخاطر عموماً، وفي قطاع البنوك بشكل أخص. ورغم التعليمات والمقترحات والتوصيات (مثل تعليمات بازل I وبازل II وما شابههما)، فإن الأحداث تؤكّد ضرورة توخّي الحذر في دراسـة واقـع القطاع البنكي الأردنـي، وقدرته على إدارة تلك المخاطر.

وجاء الأدب النّظري والتّجريبي لمواجـهة المخاطر الماليّة، كونها حالة يشهد فيـها السوق المالي وضعاً تصبح فيه كلّ الخيارات المُتاحة غير مناسبة، وتزيـد فيهـا المخـاطرة،

ويصبح السـ ـّوق في وضع سـ ـّيئ، بحيث يعجز عن القيام بفعاليّة بتمويل من يملكون الفرص الاستثماريّة (Mishkin, 2001). وكاد ينعقد الإجماع على أن المخاطرة هي عدم التأكّـ ـد مـ ـن إمكانيّة وقوع خسائر محتملة (Dorfman, 2008). وهي توقع اختلافات في العائد بين المتوقع حدوثه، وبين المتحقق فعلاً (الهواري، 1985: ص 109).

كما وإن المخاطرة في معناها الأوسـ ـع – كما سـ ـبقت الإشارة- هي الوصـ ـول إلـ ـى حالـ ـة من عدم التأكـ ـد من حتميـ ـة الحصول على العائـ ـد، أو من حجمـ ـه، أو من زمنـ ـه، أو من انتظامـ ـه، أو من جميـ ـع هذه الأمـ ـور مجتمعـ ـة (طنيـ ـب وآخـ ـرون،1997: ص 112). ولقـ ـد اتّسـ ـع نطاق إدارة المخاطـ ـر، ليشـ ـمل مختلف جوانب عمل المؤسّـ ـسات، حيث بـ ـرز ما يعرف بإدارة المخاطـ ـر على مسـ ـتوى المؤسـ ـسة وهي برنـ ـامج شـ ـامل لإدارة المخـ ـاطر في المؤسـ ـسة (Rejda, 2003).

لقد اتّسـ ـع نطاق إدارة المخاطر، ليشمل مختلف جوانب عمل المؤسّـ ـسات، وظهـ ـرت بذلك مفاهيم جديدة، مثل التدقيق القائم علـ ـى مخاطـ ـ ـر ألأعمـ ـال (Business risk audit) لُيضيف منحىً في التّدقيق، ويؤكّد الاعتبارات المتّصلة بمخاطـ ـر الأعمال، كوسـ ـيلة ومـ ـدخل في عمليات الرّقابـ ـة والتّدقيق (Lemon *et* al., 2000).

ويربط كثير من الباحثين، بين المخـ ـاطر وإدارتـ ـها، وبين عمليّات التّأمين، بأشـ ـكالها المختلفة. بل إن تعريفات إدارة المخاطر والتّأمين، تلتقي في جوانب عديـ ـدة؛ باعتبـ ـار أن إدارة المخـ ـاطر، والتّأمين، من المفاهيـ ـم المتّصـ ـلة بشـ ـكل متبادلً، في صورة يصـ ـ ـعب الفصـ ـل بين أجزائها، فالتّأمين هو ترتيب مالي يعيد توزيع تكاليف الخـ ـسائر غيـ ـر المتـ ـ ـوقّعة، وإدارة المخـ ـاطر هي التّطـ ـوّر المنطقي والتّطبيـ ـقي- التّنفيذي لخطة هـ ـدفها مواجهـ ـة الخـ ـ ـسائر

المحتملة (Dorfman, 2008: p 2, p43). كما إنها العمليّـة المُسـتَخدَمة بشـكل منتَظَـم في مواجهـة التّعـرض للمخاطر (Trieschmann *et* al., 2001).

لقد كانت الدوائر والأقسام المتخصّصة بإدارة المخاطر أشبه بجزر معزولـة، وجـاءت الإدارة المستندة إلى المخاطر لتفرق بين رد الفعل على المخاطر، والقدرة على التحوط، واتخاذ الإجراءات الاستباقية في مواجهة المخاطر قبل وقوعها. بل وتعدّى الأمر هذه الحـدود، إلـى تطوير نماذج لإدارة المخاطر بأشكال رياضية مبرمجَة، لدعم إمكانية التنبّؤ بوقـوع الأزمـات، ودعم اتخاذ القرار في كيفية مواجهتها (Spira, Laura & Page, 2002).

وجهـد عدد من الباحثين في مختلف أنحاء العالم في البحـث عن حـلول لمـسائل المخاطر في البنوك، على وجه العمـوم، ومخاطر السيولة ومخـاطر الإئتمـان علـى وجـه الخصوص. فمخاطر السيولة – كما سبقت الإشارة- هي المخاطر التي تتولد عن حقيقة أن هناك التزامات مالية مستقبلية لا يستطيع البنك مواجهتها، وتتجاوز إمكاناته (أصوله)، الأمـر الـذي يفرض عليه الحصول على السيولة اللازمة لسد تلك الالتزامات بتكاليف أعلى مـن التكـاليف الطبيعية (Bessis, 2000). كما تتمثّل مخاطر السّيولة أساسـاً بعدم مقـدرة حجـم السّـيولة المُتاحة فعليّـًا في البنوك على تغطية الخصوم والمطلوبات. أمـا مخاطـر الإئتمـان فهـي المخاطـر التي تمس عوائـد البنـك ورأسمالـه، نتيجـة عدم التزام المقترضين بتسديـد مـا عليهم بموجب عقود الاقتراض مع البنك (Gup, 2005).

إن دراسة التّجارب العالميّة في بناء استراتيجيّات إدارة مخاطر السّيولة والإئتمان، تُعدّ في غاية الأهمّية، نظراً لهيمنة العولمة، والانفتاح المالي، وشبكة العلاقات الّتي تحكم مختلف العمليّات البنكيّة على مستوى عالمي. فكانت توجيهات بازل I ، وبازل II ، وما إليهما من

إسهامات في عمليّات إدارة المخاطر عموماً، وإدارة مخاطر السّيولة والإئتمان خصوصاً، أمثلة داعمة للمنحى الّذي تنتهجه هذه الدّراسـة.

ومن الضّروري الحفـاظ على حد من التوازن، يجنب البنـك الوصول إلى مرحلـة تصبح فيها مخاطـر السـّيولة، ومخاطـر الإئتمان، أكبـر من القدرة على مواجهتهـا. فهـذه المخاطـر موجـودة، لكن إسـتراتيجيـة إدارتهـا هي مركـز اهتمـام رجـال المـال والاقتصـاد؛ للوصول إلى حـد مُقنِـع من الثقـة ًبأن العمليـات المركزيـة للبنـك فـي أمـان، وهـذا يتطـلب بالضرورة عـدداً من الإجـراءات الماليـة والإداريـة، هـي فـي مركـز اهتمـام هذه الدراسـة.

وقامت انطلاقاً من ذلك إجراءات التّحوّط ضدّ المخاطر؛ لتقلـيص احتمـالات وقـوع خسائر باهظـة نتيجـة للصّعوبات الماليّـة، أو لمواجهـة احتمال عـدم القـدرة على تنفيـذ سياسـة الاسـتثمار (Stulz, 1996)، وقد اسـتخدمت بعض الحلول النـماذج الرياضـية المالية الخاصة بالتدفقات النقديـة، والسيولة، والقيمة السـوقّية، اسـتناداً إلـى أسـعار الأسـهم؛ للوصول إلى حلول علمية لمـسائل التمـويل (Coats & Fant, 1993). كمـا برزت نظريّات ماليـة وإداريـة حاولت توليف مجموعة من العناصر والمركبات لبناء نظـام أكثر تماسكاً لمواجهة المخاطر في قطاع البنـوك التجاريـة. ولكن العمليات التي تـتم علـى أرض الواقع، قد لا تعكس التوجهـات النظريـة عمومـاً، خاصـة وأن اسـتراتيجيات إدارة المخاطر المذكورة تشهد تحولات كبيرة.

ومن الأمثلة البارزة على أهمّية المسائل المطروحة، ما شهدته المملكة المتّحدة، من وجود أشكال عديدة لإدارة المخاطر، حيث تعدّدت الهيئات التي تقدم كثيراً من المعايير الخاصّة بإدارة المخاطر، وهذه الهيئات شكلت فريقا من أهم منظمات إدارة المخاطر في المملكة المتحدة،

مثل معهد أدارة المخاطر **(The Institute of Risk Management - IRM)**، ورابطة مديري التأمين وإدارة المخاطر**(The Association of Insurance and Risk Management- AIRM)** والمـنتدى الـوطنـي لإدارة المخـاطر فـي القـطاع العـام **(The National Forum for Risk Management in Public Sector – ALARM)** .(AIRMIC, ALARM, IRM, 2002: p 2)

لقد جاءت محاور الدّراسة، لتبحث في التّجارب العالميّة، على هذا المستوى، من منظور تقييم اسـتراتيجيّات إدارة مخاطر السّـيولة والإئتمان، ومقابلتها بما تعتمده البنـوك التّجاريّـة الأردنيّـة. وربّما كان من الضّروري، في هـذا المجـال، التّوقّـف عنـد الأزمـة الماليـّة والاقتصاديّـة العالميّة الأخيرة الرّاهنة، خاصّة في قطاع البنوك، في مختلـف بلـدان العـالم؛ لاسـتطلاع المستجدّات الّتي جرى العمل على تحليلها ولا يزال، فكانـت البنـوك مـن أبـرز القطاعات الّتي شـهدت مخاطر سيولة وائتمان، في هذه الأزمة، الّتي أحدثت ركوداً، قد يـؤدّي إلى كساد، يماثل الكساد الّذي حصل في أعقاب الأزمة الماليّة الّتي شـهدتها الولايات المتحـدة الأميركية في أواخر العقد الثّالث من القرن الماضي.

ولأن إدارة مخاطر السـيولة والإئتمان وغيرها من المخاطر، ليسـت فـي مطلـق الأحوال مسألة حسـابية بسيطة، بل تتصل أساساً بالاسـتراتيجيات الإدارية في إدارة المخاطر من مسـتوى مجالس الإدارة مروراً بالإدارات، وعلى أخصها الإدارات المسـؤولة عـن إدارة المخاطر، فإن النموذج الذي يمكن اقتراحه في هذا المجال لا يمكـن أن يأخـذ شـكل معادلـة رياضية بحته، ولا شكل عمليات إدارية بحته، فالمسألة تتطلب نظاماً إداريـاً وماليـاً متكـاملاً ومتفاعلاً في كل عناصره المؤثرة حتى يسـتطيع أن يتصـدى بفعاليـة لأزمـات السـيولة

والإئتمان، التي هي على الأرجح أهم المخاطـر التي يواجهـها قطاع البنـوك، ليـس فـي الأردن وحـده، بل، ربما في كل دول العالم.

إن وصف مسـيرة البنوك، التجارية الأردنية واستراتيجياتها في إدارة المخاطر، ومـن ثم العمل على بناء نموذج مقترح معدّل، في هذا السـياق، ليس بالأمر الهين، أو قليل الأهميـة، في ظل المتغيرات الجوهريـة، والتي يؤمل تفهمها، نظراً لحساسيتها، وراهنيتهـا، والحاجـة إلى البحث فيها بتأن ورويـة، ما أمكن، وهذا ما تقوم به حالياً كبريـات مؤسـسات البحـث العلمـي في مجال التمويل والاقتصاد على نطاق العالم.

وفي هذا السّياق، يقدّم عنوان هذه الدّراسة عدداً من المحاور المركزيّة، الّتي تمثّل في مجملها الإطار العامّ لهذا البحث، فيما يخصّ البنوك التّجاريّة الأردنيّة. ولو جاز توصيف هذه المحاور، والعلاقات فيما بينها، لتعيين الهدف الأبعد المرجو إنجازه من مجمل هذه العمليّة، لكان بناء نموذج لتقييم استراتيجيّات إدارة مخاطر السّيولة والإئتمان لدى البنوك التّجاريّة الأردنيّة، في ضوء التّجارب العالميّة، هدفاً أساسيّاً لهذا البحث.

والمشكلة المركزيّة المطروحة في هذه الدّراسة، تستوجب في منهجها التّعرّف على عدد من المسائل، تلتزم بسلّم أولويّات؛ للوصول –على ما يُؤمَل- إلى النموذج المذكور. فمن جهة، لا بدّ من دراسة استراتيجيّات إدارة مخاطر السّيولة والإئتمان لدى البنوك التّجاريّة الأردنيّة، وهذا يتطلّب بالطّبع، البحث في الاستراتيجيّات المتّبعة، أو الّتي تعمل البنوك التّجاريّة الأردنيّة على اعتمادها مستقبلاً، فيما يخص مخاطر السّيولة ومخاطر الإئتمان.

ومن جهة أخرى، لا يمكن الاكتفاء في تناول هذه المسألة في الاتّجـاهين المـذكورين، باستطلاع ما يراه المعنيّون بهذا الأمر، كما تقدّمه الاستبانة المعدّة لهذا الغرض؛ إذ لا بـدّ مـن التّوقّف برويّة وتأن عند البيانات الماليّة، وانعكاساتها في هذا الاتّجاه.

ويمثّل هذا المنهج أحد مرتكزات بناء صورة واقعيّة – ما أمكن - حـول رؤيـة تلـك البنوك لمخاطر السّيولة والإئتمان، من زاوية إداريّة، إلى حد بعيد، ومن زاوية ماليّة مستندة إلى بيانات ومعطيات واقعيّة جيّدة التّوثيق أيضاً. إذ إن المعطَيات، والبيانات الماليّة، لا غنى عنهـا في محاولـة الوصول إلى صورة أكثـر موضوعيّة، لا تسـتند فقط إلى اجتهـادات الإدارات ورؤيتها لتلك المخاطر، وما يتّصل بها.

وعليه، يبدو من غير الممكن، العمل على بناء نموذج لتقييم استراتيجيات إدارة المخاطر بالبنـوك التجاريـة الأردنيـة، دون البحث في التحولات العالميـة التي ما نلبث أن نشـهدها بين الحين والآخر، ولو في عجالة، لتقصيها، وتحليلها، بقدر ما هو متاح من إمكانات يحكمهـا الوقت والجهـد، والمقدرة على العمـل في اتجاهين، لا بد من العمل معهمـا فـي آن معـاً. الأول ذو بعـد مالي بارز، والثاني ذو بعـد إداري لا يجـوز أن ينفصـم عـن التحليـل التمويلي، والمالي عموما.

ومن هنا تأتي هذه الدّراسـة في محاولة للتّعرّف على هذين الوجهين، من منظور تحليلي- نقدي، مستنداً أساسـاً إلى أداة الدّراسـة، ممثّلة بالاسـتبانة، وفي أدوات التّحليل المالي، الّتي لا تقلّ أهمّيّة، للبحث في مخاطر السـّيولة والإئتمان.

تسعى هذه الدراسة إلى بناء نموذج لتقييم استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة ومخـاطر الإئتمان لدى البنوك التجارية الأردنية، حيث تُثبِت الأحداث والوقائع ما لهذه المسألة من أهميـة يصعب التشكيك في مستواها. فمن جهة، يمثل القطاع البنكي في بلدان العالم المعاصر أحد أهـم ركائز بنية الدولة المعاصرة، ومن جهة أخرى، فإن سلامة القطـاع البنكـي وحسـن إدارتـه للمخاطر المذكورة، تتحول في كثير من الأحيان إلى مسألة أمـن وطنـي، بأبعـاده السياسـية والاقتصادية والاجتماعية العميقة وبالغة الأثر.

وعليـه، جاء محـور اهتمام هذه الدراسـة، في محاولـة لتقصي تطـور استراتيجيات إدارة تلك المخاطر في القطاع البنكي الأردنـي، متفاءـلاً مع ما يجري بالعالـم، وانطلاقـاً من محاولـة التعرف علـى واقـع العمليـات المتصلـة بإدارة المخاطـر فيها، ماليـا، وإداريـاً.

ثانياً: أنواع المخاطر المصرفية:-

تتأثر البنوك عموماً والتجارية منها خصوصاً، بمجموعة كبيرة مـن المخـاطر يمكـن إجمالها بما يلي(Greuning, 2000):

- **المخاطـر التشـغيلية (Operational Risks)** وهـي التـي تنشـأ بسـبب ضـعف أداء الوظائـف التشـغيلية، ومنهـا (مخاطـر التكنولوجيـا، مخاطـر الاختلاس، مخاطر الإدارة).

- **المخاطـر التجاريـة (Business Risks)** ومنها (المخاطـر القانونيـة التي تنشـأ عن القوانيـن الناظمة للتعاملات الماليـة للبنوك، والمخـاطر السياسـية الناشئـة عـن عـدم الاسـتقرار السياسي بالبلد)، وتصنف هذه المخاطـر على إنها مخاطر نظاميـة تواجـه كـل البنـوك إضافة إلى القطاعات الأخرى عامة.

- **مخاطـر الحوادث (Events Risks)** ومنها (مخاطـر أزمـة المصـارف، المخاطـر الخارجية (exogenous)).

- **المخاطر المالية (Financial Risks)** ومنهـا (مخـاطر رأس المـال، خطـر الميزانيـة، بالإضافة إلى مخاطر المضاربة المتمثلة في مخاطر سعر الفائدة، ومخاطر أسـعار الصـرف،

وكذلك المخاطر السوقية الناتجة عن التغيرات الحاصلة في السوق الخارجي)، بالإضـافة إلـى مخاطر السيولة ومخاطر الإئتمان واللتين تشكلان محور اهتمام هذه الدراسـة مـن بـين هـذه المخاطر، وتالياً أهم ما يتعلق بهما:

- **مخاطر السيولة (Liquidity Risks) :** تمثل السيولة بمفهومها العام قدرة البنك علـى تلبية الطلب على الإئتمان، إضافة إلى مقدرته على مواجهة التزاماته تجاه المـودعين، وبمعنـى أوسع، فمخاطر السيولة تعبر عن عدم قدرة البنك على تحويـل أي أصل من الأصول إلى نقـد سائل وبسرعة وبدون خسائر في قيمة ذلك الأصل. وعليه يمكن النظر للسيولة من خلال مفهوم التدفق (Flow concept)، ومفهوم الخزين (Stock concept).

فيما تمثل مخاطر السيولة الاختلال في التوازن ما بين حاجات البنك للسـيولة، من أجل مواجهة سحوبات المودعين، أو تلبية طلبات الإئتمان المعروضة على البنك. وقد تنتج مخـاطر السيولة عن السحوبات غير المتوقعة من قبل المودعين، أو عن تعهدات الإقراض التي يصدرها البنك، وبكلتا الحالتين؛ فإن عجز البنك عن تلبية طلب المودعين أو طلب المقترضـين يعـرض البنك لمخاطر السـيولة (عقل، 1999). أما مصادر السـيولة للبنوك فتكون من خلال تصفيـة بعض الأصول أو من خلال الاقتراض، وتاليـاً تفصيلاً لمصادر السيولة:

- في جانب الأصول: تتحقق السيولة من خلال:

1. سـداد العملاء المقترضين من البنك لرأسـمال قروضهم وفوائدها وعمولاتها.
2. سـحب البنك لودائعه من البنـوك والمؤسـسات المالية الأخرى.
3. بيع الأوراق المالية من أسـهم وسندات وقروض مسـندة وغيرها.

▪ في جانب المطلوبات: تتحقق السـيولة من خلال:

1. اسـتقطاب الودائع من المودعين.
2. إصدار شهادات الإيداع وبحدود القانون.
3. الاقتراض من البنـك المركزي.

وحيث إن التزامـات البنـك عادة ما تكـون قصيـرة الأجـل بالمقارنـة مـع الأصـول، فمن هنا؛ لا بد للبنـك من إيجاد معادلـة توازن سـليم، توافق ما بـين الاحتفـاظ بمقـدار كافٍ من النقد والأصول القابلة للتحويل إلى نقد لمواجهـة سـحوبات المـودعين، والوفاء بالالتزامـات تجاه خدمة المودعين بدفع الفوائد على ودائعهم، أو توزيع الأرباح علـى المسـاهمين، وخلافه، وما بين الاحتفاظ بمقدار أكبر من الأموال على شكل أرصـدة مجمـدة وغير مستثمرة، وحرمان البنك من العوائد المتأتية من استثمارها فيما لو اسـتثمرت. لذا لا بـد من إيجاد المعادلة المتزنة التي تعالج فجوة السـيولة (Liquidity Gap) والتي تعرف علـى إنها الفجوة بين الطلب على السيولة، وما بين عرضها.

○ **مخاطر الإئتمان (Credit Risks):** مخاطـر الإئتمان هـي المخاطر الناتجـة عن عـدم قيـام من عليهم التـزام بالوفاء بالتزاماتهـم تجاه البنـك، سـواء لعدم رغبـتهم في الوفـاء بتلك الالتزامـات، أو عجزهـم عن القيـام بذلك، مما ينشـأ عنه تعرض البنـك للخسائر. وتقاس مخاطـر الإئتمان بوسائل عدة، منها:-

- قياس نسـبة إجمالي القروض / إجمالي الودائع، وهنا تزداد مخاطـر الإئتمـان كلما ارتفعت هذه النسـبة.

- مقارنة نسـبة مخصص القروض العاملة / إجمالـي القـروض أو حقـوق الملكيـة، وهنا أيضا تزداد مخاطـر الإئتمان كلما ارتفعت هذه النسبة.

ويمكن تصنيف أساليب إدارة مخاطر الإئتمان على النحو التالي:

- تصنيف الأصول: حيث يعد تصنيف الأصول وفقاً لدرجة المخاطرة من أبـرز الأسـاليب المتبعة في إدارة مخاطر الإئتمان(تعليمات البنك المركزي الأردنـي الخاصـة بتصـنيف التسهيلات وإعداد المخصصات، رقم (2000/1))، حيث يتم تصنيف القروض إلى:

❖ الديون المنتظمة: وهي الديون التي تكاد تكون مخاطرها الإئتمانية معدومة، حيـث إن المبالغ التي تستحق تسدد بمواعيدها دون تـأخير، ولا يوجـد شـكوك بقـدرة المدينين على الاستمرار بالدفع، ومن أمثلتها شهادات الإيداع وأذونات الخزينة.

❖ الديون تحت المراقبة: وهي القروض التي تظهر بها إشارات تفيد إلـى احتماليـة التعثر مستقبلاً، إن لم تصوب أوضاعها رغم إنها تبـدو مضـمونة فـي المـدى القصير.

❖ الديون دون المستوى العام: وهي الديون غير المضمونة، والتي تشهد تذبذباً بقيمة الضمانات المقدمة لها من قبل المدينين، وتكشف عن عدم ملاءتهم، والتي تقود إلى تأخير السداد وربما إلى التعثر وعادة ما تندرج ضمن هذا التصنيف القروض غير العاملة والتي مضى عليها (90) يوماً.

❖ الديون المشكوك فيها: وتتقارب بوصفها الديـون دون المسـتوى العـام، إلا أنهـا تأخـذ طابعا أكثر تشاؤمية، حيث يكون قد مضى على كونها قروضاً غير عاملـة

(180) يوماً، ولوجود مؤشرات ايجابية توحي إلى إمكانية عودتها قروضاً عاملـة لا يتم اعتبارها ديوناً معدومةً.

❖ الديون المعدومة: وهي الديون التي مضى على اعتبارها ديوناً غير عاملة أكثر من عام، ولا يتوقع تحصيلها، وبالتالي لا تندرج ضمن الموجودات.

- تكوين المخصصات: وهو من الأسـاليب الهامة في إدارة مخاطـر الإئتمـان، ويـرتبط مباشرة بتصنيف الأصول، فيتم تشكيل مخصص للديون المشكوك في تحصيلها، إلى جانب حساب الديون المعدومة، وقد بينت تعليمات البنـك المركـزي الأردنـي آليـة وضـع المخصصات، وذلك بإصدار تعليمات ناظمة وملزمة للبنـوك، قـام خلالهـا بتصـنيف التسهيلات الإئتمانية، وحدد كيفية تكوين المخصصات بما يتناسب مع درجة المخاطرة لكل نوع من التسـهيلات (تعليمات البنك المركزي الأردني الخاصـة بتصـنيف التسـهيلات وإعداد المخصصات، رقم (2000/1)).

- اسـتخدام نمـاذج تصنيف مخاطـر العملاء: إن منح الإئتمان محفـوف بالمخاطـــر، ويؤثـر بشـكل مباشـر على الوضع المالـي للبنـك، خاصة من حيث السـيولة، ومن هنا جاءت أهميـة وضع نظـام تصنيف المخاطـر للعمـلاء، فهـذا النظـام يسـ ـاعد على تحديـد الحجـم الأمثـل للقروض ذات المخاطـر في المحفظـة الإئتمانيـة، مـن خـلال تقديـر المخاطـر بدرجـة معينـة من الثقـة.

كمـا ويتيـح النظـام للقائمين على إدارة الإئتمان تسـعير الإئتمـان بنـ ـاء علـى المخاطـر وفقـاً للعلاقـة الطرديـة بيـن العائـد والمخاطـرة، إضافـة إلـى أن اسـتخدام هـذا النظـام يؤدي إلى تقليـل الخسـائر التي من الممكن أن يتعـرض

لها البنـك، وذلـك من خـلال تخفيـض تكاليـف التحليـل الإئتمانـي، وإمكانيـة إجـراء مراجعـة دوريـة لمتابعـة الإئتمان، وملاحظـة أي تطـور سـلبي علـى ملاءة العميـل تقـود إلى تعثـره (النجار، 1998).

أسس إدارة المخاطر عامةً: تتركز أسس إدارة المخاطر في البنك التجاري بما يلي:

1. دور الإدارة العليـا: حيث تقـع على عـاتق الإدارة العليـا لأي بنـك تجـاري مسؤوليـة تحديـد نطاق عمـل الإدارات المختلفـة بالبنـك، واسـتحداث إدارة مسـتقلة للمخاطـر، تقوم بتطبيق السياسـات الخاصـة بالمخـاطر، والتأكـد مـن الالتزام التام باللوائـح القانونيـة المتعلقـة بالأنشـطة المصـرفية، ووضـع نظـام شـامل لمراقبـة هذه الأنشـطة.
2. القياس والمتابعة: حيث لا بد من وجود نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر بدقة لـدى البنك، ووجود أنظمة معلومات محدثة ودقيقة، تساعد في تحديد نوعية الخطر وقياسـه وتحديد أثره، والتنبيه له بالوقت المناسب، وبيان سبل معالجته.
3. الرقابة الداخلية: فوجود وحدة رقابـة داخلية بالبنـك، تكـون فاعلـة وتمتلـك مـن الصلاحيـات ما يمكنها من أداء دورها بالكشـف عن مواطـن الخلـل والضـعف، وتكون هذه الوحدة مرتبطة بمجلس إدارة البنك مباشـرة، وان تناط بهـا مسـؤولية وضع ضوابط أمان لجميع أنظمـة المعلوماتيـة، للحفـاظ علـى السـرية والسـلامة للمعلومـات، وكذلك وضع الخطط التي من شـأنها تعزيـز وتمكـين البنـك مـن مواجهـة الأزمات حال وقوعها.

ثالثاً: التجربة الأردنية وسياسات الإصلاح التي انتهجتها:-

لقد شهدت المملكة الأردنية الهاشمية سلسلة من عمليات الانفتاح على العالم، ولم تكن البنوك التجارية بمنأى عن ذلك، بل ربما كانت من أبرز من شهد آثار هذا الانفتاح، فجاءت عمليات الخصخصة، والاتفاقيات المختلفة مع دول وأطراف دوليّة أخرى، خاصة بعد انضمام الأردن إلـى منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization - WTO) لتضع أمام البنوك تحديات جديدة، أضافت إليها عمليات دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشـرة، جوانب أخرى، استلزمت مواجهة المخاطر الّتي تزايدت مع كلّ هذه التغيّرات. فكل عملية تغيير تحمل معها فرصاً وتهديدات، والتحدي الكبير يكمن في تعزيز الفرص واستثمار نقاط القوة، والحد ما أمكن من نقاط الضعف والتهديدات (المخاطر).

والبنوك الأردنية، مثلما الأردن الوطن والدولة، لم يكن بمنأى عن المشهد العالمي للازمة، وهذا التقدير، لا يعني في حال انه أكثر أو أقل تأثراً بآثار الأزمة، ولكن يعني على الأرجح، ضرورة التوقف عند هذا الكمّ والنوع الهائل من المسـتجدات، في مجال اسـتراتيجيات إدارة المخاطر في البنوك.

وفي هذا الإطار اتسمت السياسـة النقدية الأردنيـة بالعقلانية، فانطلاقـاً من التجارب العالمية في إدارة المخاطر التي تواجه القطاع البنكي، أصدرت السـلطات النقدية الأردنيـة ممثلة بالبنك المركزي الأردنـي التعليمات المرتكزة أسـاسا على ما ورد بتعليمات بازل II، كما سـعت إلى إنشاء المؤسـسات والهيئات المتخصصـة والتي يتمحور دورها بضمان القروض وضمان الودائع، مدعومة ومكفولة مباشرة من السـلطة النقدية، مسـتفيدة بذلك من التجارب العالميـة بهذا الخصوص.

إن المتمعن في مدى مواكبـة البنـوك التجاريـة الأردنيـة للمسـتجدات العالميـة في إدارة مخاطـر السّـيولة، ومخاطر الإئتمان، يجد أن سياسـات البنـوك التجاريـة الأردنيـة قد شـهدت تحولات مهمـة في العقود القليلـة الماضيـة، متماشيـةً بذلك مع ما تشـهده السـاحة العالميـة من تطورات وتغيرات على صعيد المخاطر البنكيـة وإدارتها. فتنبهت إلى أن التدفق الضخم لرؤوس الأموال الأجنبية قصيرة الأجل إنما يترتب عليه عواقب خطيرة، قد تؤدي إلى أزمـات السـيولة لدى الجهاز البنكي، وإلى نقص في التمويـل، وأحياناً إلى انقطاعه بصورة مفاجئة.

وحيـث إن التوسـع في الإئتمان المصرفـي للقطـاع العـام والقطـاع الخـاص يزيـد من الديـون المشـكوك فيها، ويـؤدى إلى تعـرض البنـوك لأزمـة تتزايـد حدتهـا مـع تزايـد منـح التسـهيلات الإئتمانيـة وبخاصـة إلـى قطاعـات غيـر منتجـة ومنطويـة إلى المضـاربة (جميل، 2003). وهـذا الأمـر الـذي تجنبتـه سـياسـات البنـوك التجاريـة الأردنيـة، والتي على الرغم من حرصهـا علـى اسـتقطاب رؤوس الأمـوال الأجنبيـة على شـكل اسـتثمارات خارجيـة، إلا أنها تحتفـظ بنسـب سـيولة عاليـة تفوق النسـب المحـددة من قبل السـلطات النقديـة. وهـذا مـا أثبتتـه نتائـج التحليـل المالي في هذه الدراسـة.

لقد بدأ الجهاز المصرفي الأردنـي مسـيرة الإصـلاح منـذ عام 1989، وذلك في أعقاب الظروف الاقتصاديـة التـي شـهدها الأردن منذ ثمـانينيات القرن العشـرين، حيـث كان الاقتصاد الأردنـي قد تأثـر إلى حد كبيـر بالتطورات الاقتصاديـة الدوليـة التي سادت

في تلك الحقبة، والتي انعكست عليه سلبا، وأدت إلى الدخول في حالة من الركود الاقتصادي، انعكست بالتالي على أداء الجهاز المصرفي.

لقد لعبت الظروف الاقتصادية غير المواتية التي شهدها الأردن، دوراً مهماً في الكشف عن نقاط الضعف في الجهاز المصرفي، وكثيراً من السلبيات والتجاوزات التي حصلت في تلك الفترة، وكانت تلك الظروف هي نقطة انطلاق البنك المركزي الأردني لإصلاح النظام البنكي، وجعله أكثر كفاءة وفعالية لمواجهة التحديات التي يشهدها الاقتصاد الأردني.

من هنا، هدفت سياسات الإصلاح البنكي في المملكة الأردنية الهاشمية إلى التوجه نحو خلق مؤسسات بنكّية قوية إدارياً ومالياً وذلك من خلال الإفادة من التجارب العالمية، ومواكبة المستجدات الحديثة في كل ما يتعلق بإدارة استراتيجيات مخاطر السيولة ومخاطر الإئتمان (حمد النيل، 2008). ومن هذا المنظور ارتسمت سياسات البنوك التجارية الأردنية والتي حرصت على أن يكون لديها دوماً سيولة تدعم تواجدها الاقتصادي، ومشاريعها الاستثمارية.

رابعاً: الدّراسات السّابقة:-

أ. الدّراسات العربيّة

دراسة **حسـن (2002)** بعنوان "**أهميّة مقرّرات وتوجيهات بازل I وبازل II لمستقبل البنوك**"، ركّز الباحث بصورة خاصّة على المعلومات المتّصلة بالقروض. حيث بيّنت الدّراسة أن تعليمات كل من بازل I وبازل II تؤكّد ضرورة الاتّصاف بالحكمة، واتّخاذ الإجراءات الآمنة في النّظام المالي.

وأظهرت الدّراسـة أن توجيهات بـازل II اسـتثمرت مداخل وأبواب جديـدة حـول ملاءمـة رأس مال البنـك لعمليّاتـه، وهي مداخـل وأبواب حسـّاسة؛ لأنّها تمـسّ موقـع البنـك ومكانتـه وأنشطتـه. وتقصّت الدّراسـة الاتّجاهـات الّتـي اعتمدتهـا تعليمات بـازل II، وخاصّـة منها تلك المتّصلة بمخاطـر القـروض. واسـتنتجت الدّراسـة أن هذا يتطلّب معلومـات وبيانـات تقدّمها مؤسـّسة خارجيّة، إلى جانب المعلومات الّتي تقدّمها البنـوك حول وضع المقترضين منها، وقدرتهـم على الوفاء بالتزاماتهم الماليّة تجاهها، أي عدم الاكتفاء بالبيانـات والمعلومـات لدى البنوك نفسـها، وذلك إجراء أسـاسيّ في مواجهـة مخاطـر الإئتمان في البنـوك.

تختلف هذه الدراسـة عن الدراسـة الحاليـة كونهـا تتنـاول بنـود بازل I وبازل II الخاصـة بمخاطـر الإئتمان بشـكل عـام، ومدى تطبيـق البنـوك لهذه التعليمـات والبنـود، بينما تتناول الدراسـة الحاليـة مخاطر السـيولة ومخاطـر الإئتمان لدى البنـوك التجاريـة الأردنيـة في ضـوء التجارب العالميـة عامـة، وليـس من زاويـة التطبيـق لبنود بازل I وبازل II.

دراسة **جميل (2003)** بعنوان "**الأزمات الماليـة : مفهومهـا ومؤشـراتها وإمكانيـة التنبؤ بها في بلدان مختارة**"، تم البحث في الأزمات الماليـة من حيث مفهومها ومؤشـراتها وإمكانية التنبؤ بها، منطلقاً مما تعرضت له البلدان المتقدمة والنامية من أزمات مالية عديدة فـي العقـود الماضيـة، وهدفت الدراسـة إلى تحديد مفهـوم الأزمـة الماليـة المتمثلـة بالأزمـة النقدية والأزمة البنكّية، التي تعرض لها عديد من البلدان خـلال فتـرة الثمانينيـات والتسـعينيات، وتحليل أهم المعطيات التي تصـلح لأن تكـون مؤشـرات للتنبـؤ بحـدوث الأزمـات المالية في بلدان عديدة، مع التركيز على تحليل المؤشـرات الدالـة علـى الأزمـة الماليـة في بلدان آسيويـة مختارة.

وتوصّلت الدّراسة إلى أن التدفق الضخم لرؤوس الأموال الأجنبية قصيرة الأجل ترتب عليه عواقب خطيرة، أدّت إلى أزمة سيولة لدى الجهاز البنكي وإلى نقص في التمويل، وأحيانـاً إلى انقطاعه. كما أن التوسع في الإئتمان البنكي للقطاع العام والخاص زاد من الديون المشكوك فيها، وأدى إلى تعرض البنوك لأزمة تتزايد حدتها مع تزايد منح التسـهيلات الإئتمانيـة إلـى قطاعات غير منتجة ومنطوية إلى المضاربة.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية كونها تتحدث عن الأزمات المالية بشكل عـام والأزمات النقدية والبنكّية بشكل خاص في بلدان مختارة من القارة الأسـيوية، بينمـا الدراسـة الحالية كانت أكثر تحديداً بحيث تناولت مخاطر السيولة ومخاطر الإئتمان لدى البنوك التجاريـة الأردنية في ضوء التجارب العالمية، وإن تطرقت هذه الدراسة إلـى تـدفق رؤوس الأمـوال الأجنبية التي تشكل عنصراً هاماً من عناصر السيولة.

دراسة **لما عمر (2004)** بعنوان **"المخاطر المصرفية وأثرها على التسـهيلات الإئتمانيـة للبنوك التجارية الأردنية للفترة (1988-2002)"**. حيث تم اختيار الفترة لاعتبـارات تتعلـق بتوافر البيانات للباحثة، وذلك لبيان مدى تأثير التسهيلات الإئتمانيـة الممنوحـة مـن البنـوك التجارية على المخاطر المصرفية.

ولقد تمت في هذه الدراسـة الإشارة إلى تطور التسـهيلات الإئتمانيــة المقدمة مـن البنـوك التجاريـة، بالإضافة إلى تحديد العوامل المؤثرة عليها. كمـا تـم تحليـل مؤشـرات المخاطر المصرفيـة ومعايير قياسـها، بالإضافة إلى التعرف على أهم أساليب إدارة المخاطر المصرفية وأساليب التحوط ضد بعض أنواع هذه المخاطر في سبيل تجنبها أو الحد من آثارهـا السلبية على العملية الإئتمانية. تم تقسـيم البنوك التجارية إلى أربعة أقسـام بناءً علـى حجـم موجود، وذلك لمراعاة الفروق في أحجام البنوك، ومن ثم تم اختيار بنك واحد من كل مجموعة، وحساب المؤشـرات الخاصة بكل نوع من المخاطر ودراسـة تأثيرهـا علـى التسـهيلات الإئتمانيـة لكل بنك على حدة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تفاوتاً فـي تـأثير المخـاطر المصـرفية علـى التسـهيلات الإئتمانية. فبالنسـبة لمخاطر الفائدة تؤدي زيادتها إلى تخفيض حجم التسـهيلات الممنوحـة من البنك العربي. أما بالنسـبة لمخاطر الإئتمان فقد أدت زيادتها إلى تخفيض حجم التسـهيلات لدى بنـك القاهرة عمّـان. وقد أدى انخفاض مخاطر السـيولة إلى زيـادة حجم التسـهيلات في بنـك القاهرة عمّان.

ويعـود سـبب تفـاوت النتائـج علـى مسـتوى البنـوك إلـى اختـلاف السياسـة الإئتمانيـة مـن بنـك إلى آخـر، واختـلاف أسـلوب إدارة كـل بنـك للمخاطـر التـي

تواجـه العمـل المصرفـي، بالإضافـة إلـى اختـلاف حجـم الموجـودات والمطلوبـات وتشكيلهـا مـن بنك إلى آخـر.

أمـا بالنسـبة لمجموع البنـوك التجارية فقد أشـارت النتائـج إلـى أن انخفـاض مخاطر السـيولة يؤدي إلى زيادة حجم التسـهيلات الإجمالـي لدى البنـوك، وأن انخفـاض مخاطر رأس المال يؤدي إلى زيادة حجم التسـهيلات. وأشـارت النتائـج إلى وجود علاقـة طرديـة ذات دلالـة معنويـة بين حجم الودائع والتسـهيلات الإئتمانيـة لمجتمـع البنـوك التجارية، بينما بينت النتائج عدم وجود علاقـة معنويـة ما بين معـدل النمـو فـي النـاتج المحلي الإجمالـي والتسـهيلات الإئتمانيـة لمجتمع البنوك التجاريـة، وبيّنت النتائـج عـدم وجـود علاقـة معنويـة ما بين معـدل النمـو فـي الناتـج المحلـي الإجمالـي والتسـهيلات الإئتمانية، وقـد يعـود ذلـك إلـى عـدم ثقـة البنـوك بالأوضـاع الاقتصاديـة والسـياسية السـائدة في المنطقـة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام البنوك التجارية بتحسين مستوى إدارة المخاطر لديها من خلال استخدام أنظمة للتصنيف الداخلي للمخاطر الإئتمانية، وتحسين طـرق قيـاس وإدارة المخاطر التشغيلية والسوقية بما يتناسب مع تطبيق معايير لجنة بازل في عام 2007، بالإضافة إلى ضـرورة دراسـة أهم أنواع المخاطـر التي تتعرض لها التسـهيلات في سـبيل تجنبها أو الحد من آثارها السلبية.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية كونها تتحدث عن مجمل المخاطر التي تواجهها البنوك التجارية، وتأثير المخاطر بأنواعها بعضها على بعض، بينما الدراسة الحاليـة تناولـت مخاطر السيولة ومخاطر الإئتمان لدى البنوك التجارية الأردنية في ضوء التجـارب العالميـة، وسعت لبناء نموذج لتقييم استراتيجيات إدارة هذه المخاطر.

دراسة **شاهين (2005)** بعنوان "**إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصـارف**"مـع **التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين**" حيـث قـدمت الدراسـ ـة تحلـيلاً لمشـكلة أساسـية تتعلق بإدارة المخاطـر المصرفيـة للعمليات التمويليـ ـة والاسـ ـتثمارية فـي المصارف، وذلك من خلال التعرض بالمناقشـة إلى طبيعـة تلك المخاطـر وأنواعهـا، والعوامـل المؤثـرة فيها، ومسـببات نشـوئها، والآثار السـ ـلبية الناتجـ ـة عنهـا. وقـد أوضـحت الدراسـة أن هناك عديـداً من المخاطـر، منهـا المخاطـ ـر النظاميـة: وهـي المخاطـر التي تسـري على أعمال الاسـتثمار في السـوق، وتنشـأ عـن البيئـة، وتتعلـق بالنظام والنشاط الاقتصادي العام، وتؤثـر على كافة المسـتثمرين دون اسـتثناء، ومنها أيضًا المخاطـر غير النظاميـة: وهي المخاطـر التي تنشـأ عن طبيعـ ـة الاسـ ـتثمار ونوعـه وليسـت من طبيعة النظام المالي العام.

وتطرق البحث أيضا إلى كيفية إدارة كل من هذه المخاطر، مبيّنًا الضوابط والمتطلبـات اللازمة للرقابة عليها، والتي تعتبر مفيدة في مجال بناء نظام رقابي فعّال، يستطيع تقييم عناصر الخطر ويعمل على احتوائه.

وقد قدمت هذه الدراسة مجموعة من التوصيات التي تساعد علـى تـوافر المعلومـات التفصيلية اللازمة لترشيد القرارات واحتواء تلك المخاطر.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية كونها تتحدث عن نوعين محددين من المخاطر التي تواجهها البنوك التجارية، هما المخاطر النظامية والمخاطر غير النظامية، بينمـا تناولـت الدراسة الحالية مخاطر السيولة ومخاطر الإئتمان تحديداً، لدى البنوك التجارية الأردنيـة فـي ضوء التجارب العالمية.

دراسة **حسن (2007)** بعنوان"**القياس والإفصاح المحاسبي عن مخـاطر المنظمـات: دراسة بيئة الإفصاح المصرية**" تناولت مسـألتي القياس والإفصاح المحاسـبي عـن مخـاطر المنظمات. ولحظت الدّراسـة أن العديد من الدول شـهدت تطوراً ملحوظاً في ظـل تعـدد أنواع الاسـتثمارات الماليـة والسـعي نحو تنميـة الشـفافية تطبيقـاً لمتطلبـات حكومـة الشـركات. فالفكر المحاسـبي –كما رأت الدّراسـة- شـهد عديداً من المشـكلات المرتبطـة بالقياس والإفصاح عن المخاطـر.

وهدفت الدّراسـة إلى تحليل بيئة القياس والإفصاح المحاسـبي المصريـة من خـلال مقارنة الممارسـات الحالية بجمهوريـة مصر العربيـة، مع تلك السـائدة فـي الـدول ذات السـبق في مجال الإفصاح عن مخاطـر المنظمات، وذلك بغرض إثراء المعلومـات الـواردة في القوائـم الماليـة، وتطوير البيئات التشـريعية والعلميـة التي تحكم القياس والإفصـاح عن المخاطـر، مثل المعايير المحاسـبية وقواعد القيـد بالبورصــة، وقواعـد حوكمــة الشـركات، وكذلك الدراسـات الأكاديمية.

وخلصت الدراسة إلى عدم نص قواعد القيد ببورصة الأوراق المالية المصرية بشكل صريح على ضوابط تحكم الإفصاح عن المخاطر المرتبطة بأنشطة الشركات، كما هو سائد في الدول ذات السبق في مجال الإفصاح عن المخاطر. والندرة النسبية في الدراسات الأكاديمية المصرية في مجال القياس والإفصاح عن المخاطر، حيث إنها تتناول العديد من المشاكل المرتبطة بهذا الإفصاح، وتفتقر إلى الجانب التطبيقي.

وبالرغم من تناغم القوانين والتشريعات والمعايير المحاسبية المصرية مع توصيات الدراسات الأكاديمية المصرية، رأت الدّراسة أنه ما تزال هناك حاجة لتحقيق تلاحم بين كافة

التشريعات المرتبطة بالقياس والإفصاح عن مخاطر المنظمة في صورة ضوابط محددة تساعد على تطبيق ممارسات القياس والإفصاح عن المخاطر.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية إنها ركزت على جانب الإفصاح عن المخاطر، ومدى تناغم التشريعات الضابطة لذلك، مع ما هو مطبق، وضرورة تطبيق ممارسات الإفصاح عن المخاطر بأنواعها، بينما ركزت الدراسة الحالية على مخاطر السيولة ومخاطر الإئتمان لدى البنوك التجارية الأردنية، وذلك في ضوء التجارب العالمية.

دراسة الطّوخي (2008) بعنوان "**التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة**" فقد بحث الطّوخي في التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية الأكثر أهميّة. واستعرض بإيجاز تاريخ الأزمات المالية العالمية، والتي تضم الأزمات البنكية وأزمات سعر الصرف.

وتطرقت دراسته إلى أمثلة عديدة في هذا المجال، منها - في أواخر التسعينيات- مع تدهور أداء البنوك في دول البلطيق لدرجة أدت إلى تدخل الحكومات لدعم البنوك الكبيرة، والأزمة المالية التي حصلت في دول شرق آسيا، وكذلك ما حصل أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، عندما عانى أكثر من 79 بنكا من بين 509 بنوك في ولاية نيوإنجلاند من الفشل وانخفضت بشدة أسعار الأصول العقارية بحيث كان ذلك سببا في فشل أكثر من 14% من بنوك نيوإنجلاند.

واستخلصت الدراسة، استناداً إلى ما تشير إليه التجارب السابقة للأزمات، نمطاً فحواه أن أزمات العملة وأزمات البنوك في الاقتصادات الناشئة تكون - على الأقل - ضعف تلك الأزمات في الدول الصناعية. كما بيّنت الدّراسة أن الأزمات المالية

تشـمل نوعين من الأزمـات، هما: أزمة سـعر الصرف، والأزمات البنكّية، وتعـرف الأولى بأنها فقدان قـدر كبير من الاحتياطيات الماليّـة للدولـة أو تغيـر قيمـة عملـة الدولـة بالتخفيض، أما الأزمات البنكّية فتعـرف بأنها الوضـع الذي تصبح فيها البنـوك فـي حالـة إعسـار مالي بحيث يتطلب الأمـر تدخلا من البنـك المركـزي لضخ أمـوال لهذه البنـوك أو إعادة هيكلة النظام البنكي.

واسـتعرضت الدّراسـة مدى تعرض البنوك العربية لأزمات ماليـة، وأشارت إلى أن عدداً من الدول العربية طبقت في العقد الأخير من القرن الماضي سياسـات التحريـر المـالي والإصلاح الاقتصادي، وعادةً ما يصاحب هذه السياسـات بعض الأزمات الماليـة وتعـرض البنوك فيها لمشاكل نتيجة هذه السياسـات.

أما وجه الاختلاف بين هذه الدراسـة والدراسـة الحاليـة فيكمن فـي إنهـا تناولـت مؤشـرات الأزمات الماليـة، والأزمات البنكيـة، بينما تناولـت الدراسـة الحاليـة مخـاطر السـيولة والمخاطر الإئتمانيـة لـدى البنـوك التجاريـة الأردنيـة، تحديـداً، وفـي ضـوء التجارب العالميـة، وما ينشـأ عنهما من آثـار سـلبية تلحـق بالبنـوك تحديـداً وتمتـد لتطال قطاعات عديدة أخرى.

دراسة **حمد النيل (2008)** بعنوان **"العولمة وأثارهـا الاقتصادية علـى المصـارف – نظرة شموليـة"** جاءت الدراسة للبحث في التأثير الواسع للتّغيـرات والتطـورات والظـواهر والانعكاسات الخاصة بالعولمة على الجهـاز البنكي عبر العالم، وبينتً أن الآثار الاقتصاديـة للعولمـة على الجهـاز البنكي قد تكون إيجابيـة، وقد تكون سـلبية، وتصبح المهمـة الملقاة على عاتق القائميـن على إدارة الجهـاز البنكـي هو تعظـيم الإيجابيـات وتقليـل الآثـار

السلبية عند أدني مستوى. ورأت الدّراسة أن بعض تلك الآثار تتطلّب إعادة هيكلة صناعة الخدمات البنكية، والتحول إلى البنوك الشاملة، وتنويع النشاط البنكي.

كما أشارت الدراسة إلى جهود البنوك المركزية العربية الإصلاحية، كالبنك المركزي المصري والبنك المركزي الأردني وبنك السودان المركزي، بالإضافة إلى الجهود الإصلاحية لصندوق النقد الدولي، من أجل تهيئة البنوك الوطنية لمتطلبات العولمة والمنافسة العالمية.

وفيما يتّصل بالجهاز البنكي الأردني، رأت الدّراسة أن مسيرة الإصلاح الحقيقية فيه بدأت عام 1989، وذلك في أعقاب الظروف الاقتصادية التي شهدها الأردن منذ ثمانينيات القرن العشرين، حيث كان الاقتصاد الأردني قد تأثر كثيراً بالتطورات الاقتصادية الدولية التي انعكست سلبا عليه، وبخاصة حالة الركود الاقتصادي، التي انعكست بالتالي على أداء الجهاز البنكي.

ورأت الدّراسة أن الظروف الاقتصادية غير المواتية التي شهدها الأردن، كشفت نقاط الضعف في الجهاز البنكي، وكذلك كثيراً من السلبيات والتجاوزات في تلك الفترة، وكانت تلك الظروف – في رأي الباحث- هي نقطة انطلاق البنك المركزي الأردني لإصلاح النظام البنكي، وجعله أكثر كفاءة وفعالية لمواجهة التحديات التي شهدها الاقتصاد الأردني. وبالتالي، هدفت سياسات الإصلاح البنكي في المملكة الأردنية الهاشمية إلى التوجه نحو خلق مؤسسات بنكيّة قوية إدارياً ومالياً.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية أنها تناولت الأوضاع الاقتصادية وأثرها على المصارف، والتي تتمثل بظروف أو مخاطر السوق، بينما ركزت الدراسة الحالية على نوعين آخرين من المخاطر هما مخاطر السيولة ومخاطر الإئتمان التي تواجه البنوك التجارية الأردنية في ضوء التجارب العالمية.

ب: الدّراسات الأجنبيّة

دراسة **ديميرغروتش-كونت وديتراغياتشيه, Demirgruc-Kunt & Detragiache** **1998** بعنـــــوان " **التحريـر المالـي والهشاشـة الماليّـــة** " **(Financial Liberalization and Financial Fragility)** تناولـت الدراسـة التحليـل المبنيّ على أسـس تجريبيّة ميدانيّة للعلاقـة بين الأزمات البنكيّـة والتّحرير المالـي، في (53) دولة عبر العالم، خلال الفترة (1980 – 1995).

أظهرت نتائـج الدّراسـة أن الأزمات في قطاع البنـوك مرجّحـة للحصـول أكثـر، في النّظم الماليّـة الحرّة في ظلّ الانفتـاح المالي العـالمي والعولمـة. وأظهـرت نتائـج الدّراسـة أيضـاً أن آثـار التحرير المالي على هشـاشة قطـاع البنـوك تضعف حين تكون البيئـة الّتي تعمـل فيها البنـوك قويّـة، وأوضحت الدّراسـة أن المقصود بـذلك، وجـود احترام للقانـون، وتدنيّ مسـتويات الفسـاد، وفرض تطبيق ما يتصل بالعمليّات الماليّـة مـن أنظمـة وقوانين، باعتبار هذا كلّه من الخصائص المميّزة للمؤسّـسات الّتي تعمل ضمن مثـل هذه البيئـة، وفي البنـوك نفسـها. وتوصّلت الدّراسـة إلى أنه يجب تنفيذ التّحرير المالـي بحذر، إذا لم تتوافر الأسـس القانونيّـة النّظريّة والتّنفيذيّـة القويّة، حتّى لو كان البلـد يعـيش حالة اقتصاديّة مسـتقرّة عموماً.

تختلف هـذه الدراسـة عن الدراسـة الحاليـة كونهـا تناولـت العلاقـة بيـن التحرر المالـي والأزمـات البنكيـة، بينما تناولـت الدراسـة الحاليـة مخاطـر السـيولة والإئتمان وما تشـكله هـذه المخاطـر من أزمات للبنـوك التجاريـة الأردنيـة، في ضـوء التجارب العالميـة.

دراسة **ألبر Alper, 2001** بعنوان "**أزمة السيولة النقدية التركيـة عـام 2000: مـا الخطأ** " فبعد نحو عام من البدء بتنفيذ مشروع يمتد تنفيذه لثلاث سنوات، كان غرضـه إنجـاز حالة استقرار اقتصادي ومالي في تركيا، وقد دَعَم صندوق النقد الدولي ذلك البرنامج. وجـاءت الدراسة من منظور أن أزمة السيولة التي شهدتها تركيا آنذاك كانت عقبة أمام إمكانية الوصول إلى إنجـاز تقليص هـام في معدلات التضخم، مثلما هددت برنامـج الإصلاح المالي.

وقد جاءت الدراسة في محاولة لتقديم إجابات حول ما إذا كان باستطاعة تركيا تفـادي أزمة السيولة تلك. ورأت الدراسة، أنه وبغض النظر عن العوامل الخارجية، مثل ارتفاع أسعار النفط ومعدلات أسعار الفائدة الأمريكية، وتراجع الدولار أمام اليورو، وقد كانت هناك عوامـل هامة أخرى خاصة بالبرنامج، رأت الدراسة أنها أسهمت بقوة في خلق أزمة السيولة في تركيا، في ذلك العام.

وخلصت الدراسـة إلى تحديد تلك العوامل وتحليلها، وهذه العوامل كما رأت الدراسـة كانت: عجز الحكومة التركية عن توفير تدفقات رأسـمالية مستمرة، وتقصير البنك الدولي فـي تقديم الدعم الكافي لبرنامج الإصلاح، بعدم تقديم تأمين من مخاطر تقلـب أسـعار العمـلات، ووجود حالة لا توفر ضمانات في مواجهـة حالة عدم تـوافر السـيولة اللازمـة لتنفيـذ البرنامج. وفي نتائجها، ربطت الدراسة هذه العوامل بهشاشة بنية النظام البنكي في تركيا، ممـا أدى إلى ظهور أزمة أخرى مع مطلع العام التالي (2002).

تختلف هـذه الدراسة عن الدراسة الحالية كون الأولى تناولت أزمة السيولة بالاقتصـاد عموما وأثرها على معدلات التضخم، وتناولت الأسباب التي أدت إلى هذه الحالة وانعكاسـاتها على البنوك وسيولة البنوك، بينما تناولت الدراسة الحالية مخاطر السيولة والإئتمان وما تشـكله هذه المخاطـر من أزمات للبنـوك التجاريـة الأردنيـة، في ضوء التجارب العالميـة.

وفي دراسة **أورتنر Ortner, 2002** بعنوان "**ما هو مستقبل البنوك المحلية؟ وهل لها مستقبل؟**" تناولت الدراسة عدداً من دول أوروبا الوسطى والشرقية من منظور التحولات التـي شهدتها البنوك بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وبحثت الدراسة على وجه الخصوص، في عدد من دول أوروبا الوسطى، حيث أكدت الدراسة أهمية هذه الدول من زاوية المساحة وعدد السـكان، وأخذت علاقتها في البنوك الأوروبية الغربية في موضع التحليـل، ويلفت الانتباه الآن أن هـذه الدراسـة تنبأت بتوسـع غير مسـبوق تجاه بلدان مرشحة للدخول بالاتحـاد الأوروبي.

واسـتنتجت الدراسـة أن البنـوك الأوروبية اعتبرت أن دخولها إلى تلك الدول التي شهدت تحولات كبرى يخفض المخاطر بدرجة أو أخرى، خاصةً حينما يتعلق الأمر بنسب النمو في كل دولةٍ على حدة، وعلاقة ذلك كله بنماء الاقتصاد. وأخذت الدراسة معطيات إحصائية شملت جمهورية التشيك، وسلوفاكيا، وهنجاريا، وكرواتيا، والنمسا؛ لتقدم معطيات حول مدى التنوع في درجـات التقـدم بين تلك الدول، وما يتصـل بذلك كله في إدارة المخاطـر ومن أهمهـا بالطبع مخاطر السـيولة والإئتمان.

تختلف هذه الدراسـة عن الدراسة الحالية كون الأولى تناولت التغيرات التـي طـرأت على مستويات المخاطر لدى البنوك بدول أوروبا الوسطى، على اثر دخول بنوك مـن أوروبـا الغربية إليها، بينما تناولت الدراسة الحاليـة مخاطر السـيولة والإئتمان للبنـوك التجاريـة الأردنيـة، في ضوء التجارب العالميـة.

دراسة **غاتيف وستراهان Gatev & Strahan, 2003** بعنوان"**البنوك، وحسنة التحوط ضد مخاطر السيولة**" حيث جرى تناول مخاطر السّيولة في البنوك المُدرَجة في أسواق الأوراق الماليّة؛ بهدف تحديد موطن قوّة البنوك أو ضعفها، استناداً إلى أسس نظريّة مدعّمة

بمعطيات التّحليل المالي. وتوصّلت الدّراسة إلى أن البنوك لها ميزة فريدة في إدارة مخاطر السّيولة والأزمات الماليّة؛ حيث إن تدفّق الودائع إلى البنوك يمثّل تحوّطاً طبيعيّاً في هذا المجال، حتّى بوجود طلب متزايد على السّيولة في حالات انحدار أسعار الأسهم في الأسواق الماليّة.

وأظهرت نتائج الدّراسة أيضاً أن البنوك تستطيع أن تحمي مؤسّسات أخرى من الانهيار أمام الأزمات الماليّة، وبكلفة أقلّ ممّا يتطلّبه الأمر لو قامت بذلك مؤسّسات ماليّة أخرى غير البنوك. وقد دعّمت الدّراسة ما توصّلت إليه من نتائج بمعطيات وبيانات ميدانيّة-تجريبيّة، لعدد من الأسواق الماليّة في الولايات المتّحدة الأميركيّة.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية كونها تناولت مخاطر السيولة بهدف تحديد مواطن القوة والضعف لدى البنوك، بينما تناولت الدراسة الحالية مخاطر السيولة إلى جانب مخاطر الإئتمان بهدف بناء نموذج لتقييم استراتيجيات إدارة هذه المخاطر لدى البنـوك التجاريـة الأردنيـة، في ضوء التجارب العالمية.

دراسة **فان غروننغ وبراتانوفيتس** **van Greuning & Bratanovic, 2003** بعنوان "**تحليل وإدارة مخاطر البنوك**" تناولت بالتّحليل المخاطر وأساليب إدارتها في البنوك. وكان الهدف من الدراسة تقديم إطار عام لتقويم الحاكمية (Governance) من منظور إدارة المخاطر المالية في البنوك. واستعرضت الدراسة متغيرات البيئة التي تعمل فيها البنوك عبر العالم، وتعرضها للمزيد من المخاطر، وقاما بتحليل وضع البنوك من منظور إدارة المخاطر.

وقدمت الدراسـة السياق الذي يجب أن تتم فيه عملية مراجعة إدارة المخاطر في البنوك، من زوايا مالية وإدارية، مبرزة دور الحاكمية المركزية في عملية إدارة المخاطر. فتناولت إدارة القروض والإئتمان، وإدارة مخاطر السيولة، وتنظيم استخدام الممتلكات النّقديّة في

عمليّات السّوق، بالإضافة إلى الاستثمار في المحافظ الاستثمارية. وقدمت الدراسة أيضاً عرضاً لمخاطر السوق، ومخاطر تذبذب سعر الفائدة، وعدداً من المسائل المتصلة بالشفافية في القوائم المالية، وعمليات الإفصاح، رابطةً في خلاصـة عامة بين تحليل المخاطـر، وإدارتهـا، وعمليـات الرقابـة التي تقوم بها البنوك.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية كونها تناولت المخاطر وأساليب إدارتها في البنوك. فهدفت إلى تقديم إطار عام لتقويم الحاكمية،من منظور إدارة المخاطر المالية في البنوك، بينما الدراسـة الحالية ستكون أكثر تحديداً بحيث تتناول فقط مخاطر السـيولة والإئتمان بهـدف بناء نموذج لتقييم اسـتراتيجيات إدارة هذه المخاطـر لدى البنـوك التجاريـة الأردنيـة، في ضوء التجارب العالميـة.

دراسة **بيباتانا بيونغ Pipattanapiwong, 2004** بعنـوان "**تطـوير وسـائل إدارة المخاطر المتعددة، وعدم اليقين في مشاريع البنية التحتية**" بحثت في عمليـة إدارة المخـاطر متعددة الأطراف والمصادر، وإدارة حالات "عدم اليقين"، حيث أخذت الدراسة مشروعات البنى التحتية في عدد من بلدان جنوب شرق آسيا موضوعاً لها. ورأت الدراسة أن الفشل في إنجـاز عدد من المشاريع أو إنجازها بعد الموعد المحدد لها يعزى إلى عدد مـن المخـاطر الداخليـة والخارجية، والعديد من حالات "عدم التأكد – عدم اليقين" في مختلف مراحل إنجاز المشـاريع، بدءاً من التخطيط، وصولاً إلى مختلف مراحل التنفيذ.

وقد جاءت هذه الدراسة لتقدم آلية لمواجهة تلك المخاطر، في محاولة للخروج من النمط التقليدي في إدارة المخاطر، وهو النمط الذي يستند إلى ثلاث عمليات أساسـية، هـي: تعـرف المخاطر وتحديدها، تحليل المخاطر، وتقديم الردود على المخاطر.

ولكن الدراسـة رأت أن النمط المذكور تكتنفه محددات وجوانب قصور عديدة. وقدمت الدراسـة في هذا المجال، ما رأت أنه تجديد في إدارة المخاطر بتأكيدها أهمية المخاطر نـادرة الحدوث، ولكنها، إذا ما وقعت، فإن نتائجها تكون ذات آثار كبيرة. ومـن هنـا، اسـتخلصت الدراسـة نماذج وعمليـات في إدارة المخاطـر لا تغفل هذا النـوع مـن المخاطـر، ذات الخصوصية والحساسـية الكبيرتين.

كما غطّت الدراسـة أهمية المسـائل التفصيليـة في عمليـات التخطـيط والتنفيـذ، حيث إن هنـاك أطـراف متعددة إلى جانـب المؤسـسة التـي تقـوم بإنجـاز مشـروع اسـتثماري معين، وقدمت الدراسـة صـورة عملية لإدارة المخاطر، ليس فقط مـن منظـور الشركة نفسـها، ولكـن أيضاً، بالنظـر إلى شـبكة علاقاتها مع الأطراف الأخـرى، التـي ربما تدخل معها في مشـاريع اسـتثمارية.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية كون الأولى تناولت المخاطر وأسـاليب إدارتها عموما. من حيث تعرف المخاطر وتحديدها، تحليل المخاطـر، وتقديم الردود على المخاطر، بينما الدراسـة الحالية أكثر تحديداً بحيث تتناول فقط مخاطر السـيولة والإئتمان بالبنـوك بهدف بناء نموذج لتقييم اسـتراتيجيات إدارة هذه المخاطـر لدى البنـوك التجاريـة الأردنيـة، في ضوء التجارب العالمية.

دراسة **ستار ويلماز Starr & Yilmaz, 2006** بعنوان "**إدارة العمليات البنكية في الأسواق الناشئة**" حيث بحثت في إدارة العمليات البنكيـة في الأسـواق الناشـئة، وتخصيصاً في تركيـا، وناقشت هذه المسـألة من منظور تأمين الودائـع بشـكل خاصّ، حيث نُوقشـت الاجتهادات في هذا المجال، خاصـة في ظل تآكـل الحوافـز التي تقدمها البنـوك لجـذب

المودعين، حيث رأى بعض الباحثيـن أن إلغاء تلـك الحوافز يسـهم في الارتقـاء بمسـتوى الاسـتقرار البنكي، فيما يرى آخرون أن إلغـاء التأميـن على الودائـع قد يـؤدي بالمصـرف إلى حالة عدم الاسـتقرار.

وبحثت الدراسة في سلوك المودعين في الحالة التركية، وخلصت إلى أن هناك آليّات تسهم في المزيد من الاستقرار البنكي. وتوصلت الدراسة إلى أن تأمين الودائع، إذا ما تم بتأنٍ وروية، يمكن أن يسهم في حل عدد من المشكلات المتصلة بالاستقرار البنكي، ومنها تلك التي تربط الإيداعات بمستويات التّضخّم، والتّقلّبات في أسعار العملات، وما إليها من مخاطر تردي القيمة السوقية لأسهم البنوك، والأضرار الّتي تلحق بالمساهمين جرّاء ذلك.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية كونها تناولت إدارة العمليات البنكية في الأسواق الناشئة، من منظور تامين الودائع، وتحفيز المودعين، فتطرقت بشكل محدود إلى عنصر السيولة بالبنوك، بينما الدراسة الحالية تناولت مخاطر السيولة والإئتمان في البنـوك التجاريـة الأردنيـة، في ضوء التجارب العالمية.

دراسة **لام Lam, 2007** بعنوان **"إدارة المخاطر الّتي تواجهها البنوك الآسيويّة"،** هدفت الدراسة إلى استنباط استراتيجيّات تتصدّى بفعاليّة للمخاطر، وذلك من منظور تطوير استراتيجيّات قابلة للتّنفيذ في البنوك الأسيوية. فقد أخذت الدّراسة على عاتقها محاولة تجاوز المنهج الّذي يقتصر على الأزمـات الماليّـة وغير الماليّـة، الّتي تواجهها البنـوك، وصولاً إلى تعيين التّحدّيات والمخاطر بصـورة ملموسـة، وتحديد اسـتراتيجيّات وعمليّـات يمكـن تطبيقهـا في إدارة مخاطـر البنـوك الآسـيويّة.

وتوصّلت الدّراسة إلى أن أهمّ التحدّيات في إدارة المخاطر الّتي تواجهها البنوك هي المخاطر الماليّة وما تسبّبه من أزمات ماليّة ناشئة عن (مخاطر السوق، ومخاطر السّيولة، ومخاطر القروض والإئتمان). ورأت الدّراسة أن من أهمّ مصادر المخاطر ضعف مهارات وقدرات الموظّفين المسؤولين على إدارة الأزمات والمخاطر، ومشكلات إدارة التّغيير، والمقدرة على تقديم أدوات تحليليّة توضّح مستوى استعداد البنوك لإدارة المخاطر، والتّغاضي عن ضرورة تبنّي نظام متماسك لوضع التقارير وتداولها، إلى جانب وجود سياسة إفصاح شفّافة، وصولاً إلى تحديد الاستراتيجيّات المطلوب تبنّيها في إدارة المخاطر والأزمات الماليّة.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية كونها عملت على تعيين التّحدّيات والمخاطر بصورة ملموسة، وتحديد استراتيجيّات يمكن تطبيقها في إدارة المخاطر التي تواجه البنوك الآسيويّة. بينما تناولت الدراسة الحالية مخاطر السيولة والإئتمان بهدف بناء نموذج لتقييم استراتيجيات إدارة هذه المخاطر، لدى البنوك التجارية الأردنية وفي ضوء التجارب العالمية.

دراسة **كيكتشيتي Cecchetti, 2007** بعنوان"**أزمات السيولة عام 2007: كيف كانت استجابة سياسات السوق**" تناولت الدراسة أزمة السيولة النقدية التي واجهتها المؤسسات والأفراد عام 2007 في الولايات المتحدة الأمريكية، من حيث أعراض الأزمة وآلياتها ونتائجها في منظور يتصل مباشرة بمسائل التمويل والقروض التي تقدمها البنوك والمؤسسات، خاصة في ظل انخفاض سعر الدولار الأمريكي أمام العملات الأخرى، ورأت الدراسة في ذلك ارتفاعا في مخاطر التمويل، ومزيدا من اللجوء إلى البنوك بحثاً عن القروض التمويلية بدلاً من الاعتماد على القدرات الذاتية.

ورأت الدراسة ضرورة الرقابة على عمليات الإقراض والتمويل. وربطت الدراسة كـل ذلك أيضاً بمسائل استقرار الاقتصاد الكلي (على مستوى البلد) مثل استقرار نسب التضخم فـي مستويات قليلة، والاستقرار المالي، وبوجود أسواق توفر السيولة. كما ربطت الدراسة أزمـات السيولة بدور البنك المركزي، وضرورة القيام بالتدخل عند الحاجة.

تختلف هذه الدراسـة عن الدراسـة الحاليـة كون الأولى عملت على تعيين أعراض أزمـة السـيولة وآلياتها ونتائجهـا في منظور يتصل مباشـرة بمسـائل التمويـل والقروض التي تقدمها البنـوك والمؤسـسات، خاصـة في ظل انخفـاض سـعر الدولار الأمريكي أمام العمـلات الأخـرى. بينما تتـاول الدراسـة الحاليـة مخاطـر السـيولة والإئتمان بهـدف بناء نموذج لتقييم اسـتراتيجيات إدارة هذه المخاطـر، لدى البنـوك التجاريـة الأردنيـة وفي ضوء التجارب العالميـة.

دراسة **إنتروب وآخرين Entrop *et* al., 2008** بعنوان "**مخاطر نسبة الفائدة في البنوك الألمانيّة، استناداً إلى البيانات الماليّة لتلك البنوك، في فترات زمنيّة متسلسلة**". تنـاولت البنـوك الألمانيـة، كلاًّ على حِدة، من زاويـة آثـار سـعر الفائـدة؛ للتّوصّل إلـى تعميم يشـمل مختلف البنوك الألمانيـّة.

وتوصّلت الدّراسـة إلى أن هناك من الأدلّة ما يثبت أن النموذج الّذي اسـتخدمه الباحثون في التّحليـل، أفضل في واقعيّته ممّا تسـتخدمه البنـوك، داخليّاً، بالاسـتناد إلى الأسـاليب المعياريّـة المعتَمَدة، والّتي جوهرهـا أخذ البيانات في نقطـة زمنيّـة محدّدة، وليس بصورة تراكميّـة ممتدّة زمنيّاً، بشكل متّصل فيما يخص نسـبة الفائدة على وجه

التّحديد. وأن مخاطر سـعر الفائدة، تختلف من بنـك إلى آخـر، تبعاً لحجم البنـك، والمجموعة البنكيّـة الّتي ينتمي إليها.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية من حيث موضوعها، ومحور اهتمامها، بحيث ركزت على آثار سعر الفائدة بهدف التوصل إلى تعميم يشمل جميع البنوك الألمانية، بينما الدراسة الحالية تناولت مخاطر السيولة والإئتمان بهدف بناء نموذج لتقييم الاستراتيجيات الخاصة بها لدى البنوك التجارية الأردنية.

دراسة **لايفن وليفين** **Laeven & Levine, 2008** بعنوان "**حاكميّة البنوك، وأنظمتها، وتعليماتها، من زاوية إدارة المخاطر**". هدفت إلى أن تكون أوّل دراسة تقويميّة تجريبيّة للنّظريّات الخاصّة بالعلاقة بين المخاطرة الّتي تُقدِم عليها البنوك، وبين تركيبتها من حيث مالكيها، وأنظمة البنك الوطني (المركزي). وركّزت الدّراسة على التّعارضات والخلافات بين مديري البنوك، وبين مالكيها، فيما يتعلّق بالمخاطر، وإدارتها.

وتوصّلت الدّراسـة إلى أن إقدام البنـوك على المخاطـرة بدرجـة أعلى، يزداد بزيادة القوّة النّسـبيّة لحاملي الأسـهم بين أعضاء الحاكميّة (مجلس الإدارة). وأظهرت نتائج الدّراسـة أن العلاقة بين إقدام البنك على المخاطـرة، والأنظمة الخاصّـة برأسمال البنك، وسياسـات تأمين الودائع، والضّوابط المفروضّة على البنـك، تعتمـد كلّها، وبدرجـة عاليـة، على تركيبة الملكيّة لكلّ بنك من البنوك. واسـتخلصت الدّراسـة، أن هذه النّتائـج ذات آثار هامّـة على سياسـة البنك، بمعنى أن هذا النّظام البنكي أو ذك، يأخذ في التّنفيذ صوراً مختلفة، تبعاً لتركيبة حاكميّة البنك.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية كونها عملت على أن تكون دراسة تقويميّة تجريبيّة للنّظريّات الخاصّة بالعلاقة بين المخاطرة الّتي تُقدِم عليها البنوك، وبين تركيبتها من حيث مالكيها، وأنظمة البنك الوطني (المركزي). بينما الدراسة الحالية تناولت مخاطر السيولة والإئتمان، دون الأخذ بهياكل رأسمال البنوك، وذلك بهدف بناء نموذج لتقييم استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة والإئتمان لدى البنوك التجارية الأردنية.

دراسة **بول Poole, 2008 بعنوان "أساسيات الأزمات المالية: إدارة مخاطر"** تنـاولت الدراسـة الأزمـة الماليّـة الأخيرة (2008)، والّتي قـال إنها بدأت في شـهر آب من عـام 2007، ولا تزال تفعـل فعلهـا، حتّى الآن. فبينت الدراسـة أن جذور هذه الأزمـة، تعود أساسـاً إلى سوء إدارة مخاطـر القروض، والإئتمان. وإنه، وكصانع سياسـة ماليّـة فيدرالي في الولايـات المتّحدة الأميركيّـة، حـذّر مبكّراً، من المخاطـر الّتي تواجهها مؤسّـسات فاني مي (Fannie Mae) وفريدي ماك (Freddie Mac)؛ لأن هاتين المؤسّستين، ذاتَي الحجم المالي الهائل، تولّدان مخاطر نظامية.

ولخّصت الدراسـة جذور الأزمـة الماليّـة المذكـورة، والسّياسـات النّقديّـة البنكيّـة، وأنظمة البنك الفيدرالي، والبنـوك الأخرى وصولاً إلى الوضع الكارثـي الرّاهن (كما وصف حرفيّاً). واسـتخلصت أن بنوك الاسـتثمار، اعتمدت سـياسات غير حكيمـة، فيما يتّصل باسـتراتيجيّات مواجهـة المخاطـر، ودفعت الثّمـن، ولكنها بتلك السّياسـات، أدّت إلى انهيار مؤسّـسات أخرى. كما اسـتخلصت أن بعض البنـوك لن تكون متحمّسة لخطّـة الإنقـاذ الّتي اعتمدتها الولايات المتحدة.

ويستخلص الباحث في دراسته أن هناك أهمية كبرى للتعليمات والمعايير والقرارات التي تحاول استباق الأزمات المالية في قطاع البنوك يجب أن تُستَبق بحل مشكلات الإدارة السيئة، مثل المغامرات غير المحسوبة جيداً، والتقليل من حصول أحداث صادمة وغير متوقعة، وعدم التوازن الزمني بين ما هو مستحق وما يجب دفعه، وضعف تقدير المخاطر لدى الأطراف الأخرى التي تؤثر في قدرة البنك على خلق حالة من التوازن بين ما هو مطلوب وما هو موجود، أو – كما حصل مؤخراً – الاستناد إلى أسعار سوقية للأسهم قابلة للانهيار، وأخيراً، النظرة قصيرة المدى في سياسات التمويل قصير الأمد (Poole, 2008).

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية بتناولها الأزمة المالية الأخيرة، بينما تناولت الدراسة الحالية مخاطر السيولة ومخاطر الإئتمان، خلال فترة تمتد إلى ثماني سنوات، مع استعراض أبرز الأزمات التي واجهت القطاع المصرفي الأردني خلالها، بهدف بناء نموذج لتقييم تلك الاستراتيجيات لدى البنوك التجارية الأردنية، في ضوء التجارب العالمية.

وفي دراسة **راينهات وروغوف Reinhat & Rogoff, 2008** بعنوان " **هل الأزمات المالية في عام 2007 مختلفة كلياً؟ مقارنة دولية تاريخية**" تناول الباحثان تاريخ الأزمات المالية، وركّزا بشكل خاص على مسائل الإئتمان وما يتصل به من مسائل السيولة في البنوك من زاوية تاريخية مبنية على معلومات وبيانات محورها المركزي الأزمات المالية في البنوك، وبالأخص أزمات الإئتمان والسيولة.

وانطلق البحث من تحليل أزمات مالية معروفة تاريخياً وصولاً إلى الأزمة الأخيرة في الولايات المتحدة الأمريكية التي يؤكد الباحثان أنها بدأت في عام 2007، وأن العالم شهد قبل ذلك أزمات محدودة في بلدانٍ معينة مثل الأزمات البنكية في إسبانيا (1977)، والنرويج (1987)، وفنلندا (1991)، والسويد في العام نفسه، واليابان (1992)، ويرجع الباحثان أيضاً إلى أزمات أخرى معروفة كما حصل في استراليا (1989)، وكندا (1983)، والدنمرك (1987)، وفرنسا (1994)، وألمانيا (1977)، واليونان (1991)، وأيسلندا (1985)، وايطاليا (1990)، ونيوزلندا (1987)، والمملكة المتحدة (1974، 1991، 1995) والولايات المتحدة (1984).

وقارن الباحثان بين معطيات مختلفة زمنياً، وقدّما صورةً للأزمة البنكية الأمريكية فيما يتصل على سبيل المثال بالأسعار الحقيقية للمنازل، فوجدا أن هناك علاقة عكسية بين الأزمة المالية والقيمة الحقيقية للمنازل، فالقيمة الحقيقية لم تعكس نفسها على القيمة الرمزية ممثلة بأسهم البنوك والشركات، وهذه معضلةٌ حقيقية وصفت الدراسة أبعادها، والمخاطر الّتي تنجم عنها.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية بتناولها الأزمات المالية بفترات مختلفة، وحدوثها في مواقع مختلفة من العالم، وان مركز هذه الأزمات كان عموماً أزمات سيولة، وأزمات ائتمان، بينما تناولت الدراسة الحالية مخاطر السيولة ومخاطر الإئتمان، خلال فترة محددة تمتد إلى ثماني سنوات، واستعراض أبرز الأزمات التي واجهت القطاع المصرفي الأردني، بهدف بناء نموذج لتقييم تلك الاستراتيجيات لدى البنوك التجارية الأردنية، في ضوء التجارب العالمية.

دراسة **تشـاري وكريسـتيانو وكـوهي Chari, Christiano & Kehoe, 2008**

بعنوان "**حقائق الأزمة المالية لعام 2008**" حيث جرى البحث فيما تشـهده الولايـات المتحـدة الأمريكية من أزمة مالية ربما تقود إلى كسادٍ عميق. وهدف الباحثون فحص ما أسـموه ثلاثـة ادعاءات تتصل بالكيفية التي تؤثر فيها الأزمة المالية، وأسبابها وآثارها، على الاقتصاد ككل.

ورأت الدراسة أن عدداً من ادعاءات البنوك هي أوهام غير حقيقية. وفي هذا السّـياق، قدم الباحثون ما أسموه الحقائق التي تم التقليل من شأنها حول كيفية تأثير الـنظم الماليـة فيمـا يتصل بوساطات صناديق الاستثمار بين مالكي البيوت والعقارات والشركات ذات العلاقة.

ووقفت الدراسة بشكل خاص عند تحليل الأزمة المالية من منظور سعر الفائـدة، ورأى الباحثون أن التحليل التقليدي قد يقود إلى نتائج مضللة فيما يتعلق بالتكاليف الحقيقية للاقتـراض (الإئتمان)، كما استعرض الباحثون في هذا الصدد مسألة القيمة الحقيقية للاقتـراض، وشـككت نتائج الدّراسة بالمعايير التي كانت معتمدة في هذا الخصوص.

توصلت الدراسة إلى أن زيادة نسبة الإئتمان بالمقارنة مع نسـبة المخـاطرة، بالنسـبة للمشاريع التي يتم العمل عليها، لا يستدعي بالضرورة تدخلاً واسعاً مـن الحكومـة. ودعـت الدراسة صانعي السياسات إلى تحديد ماهية الخلل الذي حصل في السـوق المـالي الأمريكـي وتقديم أدلة قوية تبرهن ضرورة تدخل الحكومة لدعم البنوك أو غيرها من المؤسّسات، وهو أمرٌ يختلف فيه المتخصصون إلى حدٍ بعيد. وطالبت الدراسـة فـي نتائجهـا أيضـاً، مشـاركة المواطنين في منطقهم ورؤيتهم بإقناعهم بأن ما يُؤخذ من أموالهم على شـكل ضريبة ويُعطـى للمؤسـسات التي كانت على وشك الإفلاس دعماً مالياً، ينقذها من ذلك. ورأت الدّراسـة أنـه، وبالرّغم من الدّعم الحكوميّ، شـهدنا ولا نزال انهيارات كبرى في أهم البنوك والشـركات الأمريكية، الأمر الذي امتد بهذا الشكل أو ذاك إلى مختلف أنحاء العالم.

تختلف هذه الدراسـة عن الدراسة الحالية بتناولها الأزمة المالية الراهنة، وتحليل الأزمة المالية من منظور سـعر الفائدة، وركزت على مسألة القيمة الحقيقية للاقتراض، وتطرقت إلى التدخل الحكومي لدعم البنوك، وحمايتها من الانهيار، بينما تناولت الدراسة الحالية مخاطر السيولة والإئتمان، بهدف بناء نموذج لتقييم استراتيجيات إدارتها لدى البنوك التجارية الأردنية، في ضوء التجارب العالمية.

وفي تقرير على صيغة بحث قدمه **جكلينج Jickling, 2008 بعنوان "تلافـي الأزمـة المالية"**. قُدم إلى الكونجرس الأميركي، انطلق الباحث من أنه لا يوجد تعريف دقيـق ومحـدد للأزمة المالية، رغم وجود مصدر عام لهذا المفهوم يتّصل بالعراقيل التي تواجهها المؤسّـسات، في دائرة تتّسع لتصل إلى مسـتوى الأزمـة ،عندما يتم وضع القيود أمام مؤسـسات الأعمال والأفراد، فيما يتصل بالإئتمان، بما يؤثر على الاقتصاد الحقيقي والخدماتي بشكل سلبي بارز.

ورأى الباحث أنه ومنذ أواسط عام 2007 قام أصحاب قرار البنوك المركزية بمن فيهم أولئك المعنيون بالاحتياطي الفدرالي بجهود للحد من تنامي هذه الأزمة، حينمـا وصـلت إلـى الأفراد والمؤسسات، وجعلتهم غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم المالية.

والملفت للانتباه في هذه الدراسة أن المشكلات المحتملة في هذا الوضع كانت متوقعـة على نطاق واسع، إلا أنه لم يكن متوقعاً أن تصل آثار تلك الأزمة إلى قطاعات لم تكـن واردة بالحسبان، الأمر الذي خلق حالةً من الاضطراب الكبير في النظام المـالي العـالمي، بـل وإن مؤسساتٍ غاية في التنوع، وفي أسواق مختلفة عبر العالم، خسرت خسارة كبرى نتيجة لـذلك، حيث كانت دورة الإئتمان وعلاقتها الحتمية بالسيولة المصدر المركزي لمجمل هـذه الأزمـة، خاصةً بعد سنوات من التسهيلات غير العادية في الحصول على القروض (أزمة الإئتمان).

رأى الباحث أن مسـألتي الإئتمان والسـيولة ضاعفتا بشـكل حلزوني متصاعـد من آثار الأزمـة، وتوصل من كل ذلـك، إلـى أن اسـتخدام الأدوات التقليديـة فـي إدارة المخاطـر لم يعد كافياً، لا بل وطالب بإعادة حالـة التوازن إلى الأسـواق الماليـة، ودراسـة كلفـة هذه العمليـة، وطالـب صنّاع القرار بالتأكـد من أن صانعـي القـوانين والنظـم لديهـم ما يكفي من المعلومـات، وأن مسـتويات الإفصـاح ومضامين القوائـم الماليـة تعكس الواقع؛ بما يوفـر مقدرةً أعلى على مواجهـة المخاطـر والتصدي للصدمات، خاصـةً فيما يتصل بالبنـوك وعمليـات الإئتمان ووضع السـيولة فيها.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية بتناولها الأزمـة المالية الراهنة، وان ما ضاعف من آثار هذه الأزمة هو الإئتمان، والسيولة، بينما تناولت الدراسة الحالية مخاطر السيولة ومخاطر الإئتمان، بهدف بناء نموذج لتقييم تلك الاسـتراتيجيات لدى البنـوك التجاريـة الأردنية، في ضوء التجارب العالمية.

ما تختلف به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تبرز أهميـة هـذه الدراسـة من خلال ما أضافتـه إلى الأدب النظـري المتعلـق بموضـوع إدارة مخاطـر السـيولة ومخاطـر الإئتمان في البنـوك التجاريـة الأردنيـة، ومـا اسـتجد عليهمـا في ضـوء التجارب العالميـة، كمـا تختـلف هـذه الدراسـة بأنهـا اسـتندت إلى ثـلاث أدوات هي: المسح الميدانـي من خـلال توزيع استبانه الدراسـة على عينـة الدراسة، والتحليـل المالي للبيانات ذات الصلـة بموضوع الدراسـة، والمقابلـة. الجـدول التالـي يبين أبـرز أوجـه اختلاف الدراسـة الحاليـة عن الدراسات السابقة:

الجدول رقم (1)

أبرز ما اختلفت به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

المجال	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
البيئة	أجريت الدراسات السابقة في بيئـات مختلفة، أردنية وعربية وأجنبية.	تطبق الدراسة الحالية في بيئة أردنية.وفـي البنوك التجارية الأردنية.
المتغيرات	تضـمنت الدراسـات السـابقة عـدة متغيرات تابعة منها إدارة المخـاطر المالية، ومخاطر نسبة الفائدة، مخاطر السيولة. أمـا المتغيـرات المسـتقلة فبعض الدراسات تضـمنت متغيـراً مستقلاً واحداً وبعضها الآخر تنـاول أكثر من متغير.	تضمنت الدراسة الحالية متغير تابع واحـد هو قدرة البنوك التجارية الأردنية على إدارة مخاطر السيولة ومخـاطر الإئتمـان. إمـا المتغيرات المسـتقلة فهـي تبنـي البنـوك التجاريـة الأردنيـة لاسـتراتيجيات إدارة مخاطر السيولة والإئتمان، وآلية تطبيق هذه الاستراتيجيات، ومواكبة البنوك للمستجدات الخاصة بإدارة مخاطر السيولة والإئتمان.
مجتمـــع الدراسة	مجتمع الدراسة في غالبية الدراسـات السابقة كان البنوك عموماً والمؤسسات المالية.	مجتمع الدراسة الحالية هو البنوك التجاريـة الأردنية.
أدوات الدراسة	ركزت بعض الدراسات السابقة علـى المسح الميداني مسـتخدمةً الاسـتبانة فقط، بينما كان بعضها الآخر دراسـة حالة.	استندت الدراسة الحالية إلـى ثـلاث أدوات هي: المسح الميداني مـن خـلال توزيـع استبانه الدراسة على عينة الدراسـة التـي تتألف من مجتمع الدراسـة كـاملاً (عينـة مسحية شاملة)، والتحليل المـالي للبيانـات ذات الصلة بموضوع الدراسة، والمقابلة.

ومن المتوقع أن تسـهم نتائج هذه الدراسـة في تقديـم توصيات تسـاعد أصـحاب القرار في البنـوك التجاريـة الأردنيـة، خصوصاً، والقطاع المصرفي عمومـاً، وصـناع القرار على مسـتوى السياسـة النقديـة، للإفادة في تقيـيم اسـتراتيجيات إدارة مخاطـر السـيولة ومخاطـر الإئتمان لدى البنـوك.

الفصل الثالث

واقع الجهاز المصرفي الأردني

- واقع الجهاز المصرفي الأردني
- تطور الجهاز المصرفي الأردني
- أبرز الأزمات التي واجهتها البنوك الأردنية

الفصل الثالث

واقع الجهاز المصرفي الأردني

المبحث الأول: واقع الجهاز المصرفي الأردني:-

تعد البنوك من أهم ركائز الجهاز المصرفي بشكل عام، فهو المحرك الرئيس للاقتصاد، والمصدر الرئيس للسيولة وضخ الأموال المحركة للأعمال، وفي الأردن يتألف الجهاز المصرفي من البنك المركزي الأردني، والبنوك التجارية (أردنية وأجنبية)، والبنوك الإسلامية، وبنك الإنماء الصناعي، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، وشركات الصرافة، ومكاتب التمثيل الداخلية للبنوك الأجنبية العاملة بالأردن، ومكاتب التمثيل للبنوك الأردنية العاملة خارج المملكة.

بلغ عدد البنوك المرخصة العاملة بالأردن مع نهاية عام 2008 (24) بنكاً، منها (13) بنكاً تجارياً أردنيا، و(8) بنوك تجارية غير أردنية، وبنكان إسلاميان، وبنك الإنماء الصناعي (البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي2008، ص33-34).

وقد تطور عدد البنوك الوطنية (تجارية وإسلامية وصناعية) والبنوك الأجنبية خلال الفترة من عام 2000 وحتى العام 2008، حيث ارتفع إجمالي عدد البنوك من (22) بنكاً عام 2000، وصولاً إلى (25) بنكاً عام 2004، ثم انحسار العدد إلى (24) بنكاً وحتى العام 2008، بعد أن اندمج بنك فيلادلفيا مع البنك الأهلي الأردني بتاريخ 2005/1/12. وكما هو مبين بالجداول التالية:

الجدول رقم (2)

البنوك التجارية الأردنية العاملة في الأردن كما هي في كانون أول 2008

الرقم	اسم البنك	تاريخ التأسيس
1	البنك العربي	1930
2	البنك الأهلي الأردني	1956
3	بنك القاهرة عمان	1960
4	بنك الأردن	1960
5	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1974
6	البنك الأردني الكويتي	1977
7	بنك الاستثمار العربي الأردني	1978
8	البنك التجاري الأردني	1978
9	البنك الأردني للاستثمار والتمويل	1989
10	بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن	1989
11	بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	1991
12	بنك سوسيته جنرال / الأردن	1993
13	بنك المال الأردني	1996

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة

الجدول رقم (3)

البنوك غير الأردنية العاملة في الأردن كما هي في كانون أول 2008

الرقم	اسم البنك	تاريخ التأسيس
1	HSBC	1949
2	البنك العقاري المصري العربي	1951
3	مصرف الرافدين	1957
4	سيتي بنك	1974
5	بنك ستاندرد تشارترد	2002
6	بنك عودة	2004
7	بنك الكويت الوطني	2004
8	بنك لبنان والمهجر	2004

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة

الجدول رقم (4)

البنوك الإسلامية الأردنية العاملة في الأردن كما هي في كانون أول 2008

الرقم	اسم البنك	تاريخ التأسيس
1	البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل	1978
2	البنك العربي الإسلامي الدولي	1997

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة

الجدول رقم (5)

البنوك الصناعية الأردنية العاملة في الأردن كما هي في كانون أول 2008

الرقم	اسم البنك	تاريخ التأسيس
1	بنك الإنماء الصناعي	1965

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة

الجدول رقم (6)

عدد البنوك الأردنية والأجنبية العاملة في الأردن خلال الفترة (2000 - 2008)

السنة	عدد البنوك الوطنية			عدد البنوك الأجنبية	المجموع
	بنوك تجارية	بنوك إسلامية	إنماء صناعي		
2000	14	2	1	5	22
2001	14	2	1	5	22
2002	14	2	1	5	22
2003	14	2	1	5	22
2004	14	2	1	8	25
2005	13	2	1	8	24
2006	13	2	1	8	24
2007	13	2	1	8	24
2008	13	2	1	8	24

المصدر: جمعية البنوك في الأردن، التقرير السنوي، أعداد مختلفة

المبحث الثاني: تطور الجهاز المصرفي الأردني:-

لعـل من المفيـد وصف الجهـاز المصرفـي الأردنـي فـي صـورةٍ أكثـر تفصيـلاً، تمهيـداً لخطـوةٍ لاحقـة أكثـر موضوعيـة فـي بـناء أدوات الدراسـة، ومناقشـة نتائجهـا، وصولاً إلى فهـم أعمـق لواقـع الجهـاز المصرفـي الأردنـي، وهـو فهـمٌ لا يمكـن دونـه تنـاول إدارة المخاطـر في هذا الجهـاز. وعليـه، تأتـي المقاربـة اللاحقـة لتغطيـة هذا الجـانب. وتاليـاً أبرز أوجـه التطـور فـي الجهـاز المصرفـي الأردنـي:

1. التطور بعدد الفروع والمكاتب:

شهـد القطـاع المصرفي الأردنـي تطـوراً ملحوظـاً خـلال السـنوات الثمـان الماضيـة، فقد ارتفـع عدد البنـوك العاملـة بالقطـاع ليصـل إلـى (24) بنكـاً، كمـا ارتفـع عدد الفروع للبنـوك المنتشـرة بالأردن لتصل إلى (594) فرعـاً، فشهد نمواً ملحوظاً بمؤشـر الكثافـة المصرفية، حيث وصل بنهايـة عام 2008 ليصـل إلى نحـو (9.9) ألـف نسـمة لكل فـرع.

وعلـى صعيـد الانتشـار والتوسـع المصرفـي الخارجـي، فقـد وصـل عـدد فروع البنـوك التجاريـة خارج حدود الأردن (132) فرعـاً، وعـدد المكاتـب (26) مكتباً، بالإضافـة إلى الانتشـار المتسـارع بعدد أجهـزة الصـراف الآلـي المنتشـرة داخـل المملكـة (البنك المركزي الأردني،التقرير السـنوي2008، ص33-34)، كمـا هـو مبـين بالجـدول رقم (7) التالي:

الجدول رقم (7)

عدد الفروع والمكاتب وأجهزة الصراف الآلي للبنوك الأردنية والأجنبية العاملة في الأردن خلال الفترة (2000 – 2008)

السنة	عدد الفروع		عدد المكاتب		عدد أجهزة الصراف الآلي
	داخل المملكة	خارج المملكة	داخل المملكة	خارج المملكة	
2000	447	124	153	24	377
2001	465	139	153	24	377
2002	443	129	157	14	534
2003	445	137	138	25	577
2004	449	136	156	27	617
2005	507	127	96	20	663
2006	517	124	83	22	724
2007	560	137	79	19	846
2008	594	132	67	26	932

المصدر: جمعية البنوك في الأردن، التقرير السنوي، أعداد مختلفة

2. تطور الموجودات:

بلغت موجودات البنوك العاملة في الأردن بنهاية عام 2008 (29.8) مليار دينار، بزيادة تعادل أكثر من ضعف ما كانت عليه عام 2000، حيث بلغت آنذاك (12.9) مليار دينار، فكانت نسبة نمو الموجودات السنوية 11.8%، وكنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية، فقد انخفضت نسبة موجودات البنوك لتصل إلى 210.0% عام 2008، مقارنة في 215.3% عام 2000، ولا يعزى ذلك إلى انخفاض في قيمة الموجودات، بل إلى ارتفاع ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال العام 2008، فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال العام 2008

ليصل إلى (14189.5) مليون دينار، مقارنـة ب (11721.5) مليون دينـار عـام 2007 (البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 2008، ص33-34)، الجـدول رقم (8) أدنـاه يبين ذلك:

الجدول رقم (8)

موجودات البنوك العاملة في الأردن (بالمليون دينار) ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP خلال الفترة (2000 –2008)

السنة	إجمالي الموجودات	الموجودات المحلية		الموجودات الأجنبية		معدل النمو لإجمالي الموجودات	إجمالي الموجودات إلى GDP
	مليون دينار	مليون دينار	نسبة لإجمالي الموجودات (%)	مليون دينار	نسبة لإجمالي الموجودات (%)	%	%
2000	12913.5	9201.8	71.30	3711.7	28.70	11.80	215.3
2001	14153.6	9825.6	69.40	4328	30.60	9.60	222.40
2002	15119.3	10626.5	70.30	4492.7	29.70	6.80	222.50
2003	15701.5	11319.7	72.10	4381.8	27.90	3.90	217.20
2004	17821.1	12819.0	71.90	5002.1	28.10	13.50	220.50
2005	21086.5	15724.7	74.60	5361.8	25.40	18.30	234.00
2006	24237.6	18034.2	74.40	6203.4	25.60	14.90	228.77
2007	26815.6	20299.1	75.70	6516.5	24.30	10.64	239.80
2008	29796.6	23986.3	80.50	5810.3	19.50	11.20	210.00

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة

3. تطور رأس المال والاحتياطيات والمخصصات:

تمكنت البنوك العاملة بالأردن من رفع رأس مالها خلال الأعـوام الماضـية اسـتجابة لطلب البنك المركزي الأردني الذي حدد الحد الأدنى من رأسمال البنك ب (40) مليون دينـار

أردني، بعد أن كان (20) مليون دينار، والجدول رقم (9) يوضح التطور الذي حصـل علـى رأسمال البنوك منذ عام 2000 ولغاية عام 2008.

الجدول رقم (9)

تطور رأسمال البنوك واحتياطياتها ومخصصاتها(بالمليون دينار) خلال الفترة (2000–2008)

السنة	رأس المال والاحتياطيات والمخصّصات
2000	1377.9
2001	1436.2
2002	1545.1
2003	1623.2
2004	1874.3
2005	2252.6
2006	3183.3
2007	3523.0
2008	3803.5

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة

4. تطور التسهيلات الإئتمانية:

انطلاقاً من تطـور أعمال البنوك المرخصـة خلال عام 2008، سـجّل الرصيـد القائم للتسـهيلات الإئتمانيـة ارتفاعاً قدره 1748.7 مليون دينـار (15.5%) عـن مسـتواه المسـجل في نهاية عام 2007، واستأثرت التسـهيلات الممنوحة للقطـاع الخـاص (مقـيم) بالنصيب الأكبر من هذه الزيادة وبواقـع 84.3%. وعلى نحو مماثل، سـجّل إجمالي الودائـع ارتفاعـاً قدره 2114.5 مليون دينار (13.2%) عن مسـتواه المسجل في نهـاية عـام 2007، حيـث اسـتحوذ القطاع الخاص (مقيم) على النسبة الأكبر من هذه الزيـادة وبواقـع 84.8% (البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 2008: ص 27).

تشير البيانات المنشورة إلى أن حجم التسهيلات التي منحتها البنوك قد تضاعف ثـلاث مرات خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2008، فبينما كان حجم التسهيلات المقدمـة عـام 2000 حوالي (4.5) مليار دينار، قفز الرقم ليصل إلى (13) مليار دينار عام 2008، حيـث حقق معدل نمو سنوي بلغ 15.5%.

وتشـير البيانـات إلى أن التسـهيلات الإئتمانيـة المقدمة من البنـوك كنسـبة مـن الناتج المحلي الإجمالي بأسـعار السـوق الجارية قد ارتفعت من 75.8% عـام 2000 إلـى 92% عام2008 ، فيما انخفضت نسبة التسهيلات المقدمة من البنوك بالعملات الأجنبية كنسبة من إجمالي التسهيلات من 13.4% عام 2000 لتصل إلى 12.90% بنهايـة عـام 2008، والجدول رقم (10) يبين ذلك:

الجدول رقم (10)

إجمالي التسهيلات الإئتمانية الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن ونسبتها إلى الناتج المحلّي الإجمالي GDP خلال الفترة (2000 –2008)

السنة	إجمالي التسهيلات	التسهيلات بالعملة المحلية		التسهيلات بالعملات الأجنبية		معدل النمو لإجمالي التسهيلات	نسبة إجمالي التسهيلات إلى GDP
	مليون دينار	مليون دينار	نسبة لإجمالي التسهيلات(%)	مليون دينار	نسبة لإجمالي التسهيلات(%)	%	%
2000	4546.5	3936.8	86.59	609.7	13.41	1.80	75.80
2001	4948.9	4215.9	85.92	697.0	14.08	8.90	77.80
2002	5130.0	4311.9	84.05	818.1	15.95	3.70	75.50
2003	5262.4	4333.0	82.34	929.4	17.66	2.60	72.80
2004	6189.2	5227.9	84.47	961.3	15.53	17.60	76.60
2005	7744.3	6887.4	88.94	856.9	11.06	25.10	85.90
2006	9761.9	8761.8	89.76	1000.1	10.24	26.10	96.60
2007	11295.6	10199.7	90.30	1095.9	9.70	15.71	96.37
2008	13044.3	11370.1	87.2	1674.2	12.90	15.50	92.00

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة

5. توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية:

كانت حصـة قطاعـات التجارة العامـة، والإنشـاءات، إضافـة إلى التسهيـلات المصنفة تحت بند "أخرى" والذي يمثـل في غالبيتـه تسهيلات مقدمة للأفراد، هي الأعلى مـن إجمالي التسهيلات التي قدمتها البنوك العاملة بالأردن، حيث استحوذت على ما نسبته 70.9%، خلال عام 2008، بينما كانت حصة قطاعات التعدين والصناعة والزراعة والخـدمات الماليـة والنقل والسياحة والمرافق العامة (29.1%) من إجمالي التسهيلات. والجدول رقـم (11) يبين توزيـع التسـهيلات الممنوحـة من البنـوك العاملـة بالأردن علـى القطاعات الاقتصادية:

الجدول رقم (11)

توزيع التسهيلات الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن على القطاعات الاقتصادية (مليون دينار)

خلال الفترة (2000 –2008)

القطاع	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الزراعة	128.0	105.5	102.9	98.8	113.6	110.9	140.9	156.2	210.0
التعدين	100.7	77.7	95.3	78.0	77.7	56.5	42.8	65.7	46.7
الصناعة	683.4	728.6	789.8	801.4	895.3	981.6	1093.1	1348.1	1594.6
التجارة العامة	1112.5	1206.1	1250.9	1327.3	1472.9	1585.0	1916.6	2434.7	2909.7
الإنشاءات	744.9	728.9	764.9	804.5	953.2	1162.1	1560.8	1942.1	2270.9
خدمات النقل	134.2	132.1	163.3	166.6	174.1	219.6	291.0	352.3	361.3
السياحة والفنادق والمطاعم	155.2	171.0	173.5	172.8	154.9	181.2	195.1	255.8	365.2
خدمات ومرافق عامة	240.0	326.4	349.7	349.0	494.3	554.1	637.3	733.7	848.3
الخدمات المالية	152.8	150.9	139.7	133.1	97.2	176.1	242.1	390.1	424.0
أخرى	1094.8	1321.7	1299.7	1330.9	1756.0	2717.2	3642.2	3616.9	4162.5

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة

6. تطور الودائع:

شـهدت الفتـرة الواقعـة مـا بيـن عامـي 2000 – 2008 نمـوا مضـطرداً فـي إجمالـي حجـم الودائـع لدى البنـوك العاملـة بالأردن، فقـد وصـل حجـم هـذه الودائـع نهايـة عام 2008 إلى (18.1) مليـار دينـار مقارنـة ب (8.2) مليـار دينـار عـام 2000، وبنسبـة نمـو سنويـة بلغـت 13.3%، وقـد بلـغ إجمالـي حجـم الودائـع بنهايـة عام 2008 (18117.4) دينـار، في حين كان إجمالـي حجـم الودائـع بنهايـة عـام 2007 (15988.1) دينـار،أي بزيـادة مقدارهـا (2129.3) مليون دينـار (البنك المركزي الأردني، المحلق الإحصائي/ جدول 15).

وقـد انخفضت نسـبة الودائـع لـدى البنـوك كنسـبة إلـى الناتـج المحلـي الإجمالـي بأسـعار السـوق الجاريـة انخفاضـاً ملحوظـاً، يعـزى ذلك إلـى الارتفـاع بالناتـج المحلي الإجمـالي (GDP) بالأسـعار الجاريـة خـلال العـام 2008، فبلغـت النسبـة نهاية عام 2008 (127.7%) فـي حيـن كانت عـام 2000 (137.1%).

والملاحظـة الهامـة تتمثـل في إن التغيـر الهيكلي للودائـع كان لصالـح الودائـع بالدينـار الأردني، وهـذا مؤشر ايجابـي على زيادة الجاذبية للدينار الأردني كعملة ادخارية. الجدول رقم (12) يبين إجمالي الودائع لدى البنـوك العاملـة في الأردن ونسـبتها إلى GDP (البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي2008، ص35):

الجدول رقم (12)

إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP

بالأسعار الجارية خلال الفترة (2000 –2008)

السنة	إجمالي الودائع	الودائع بالعملة المحلية		الودائع بالعملات الأجنبية		معدل النمو لإجمالي الودائع	نسبة إجمالي الودائع إلى GDP
	مليون دينار	مليون دينار	نسبة لإجمالي الودائع(%)	مليون دينار	نسبة لإجمالي الودائع(%)	%	%
2000	8224.5	5000.2	60.80	3224.3	39.20	9.60	137.10
2001	8721.3	5203.7	59.67	3517.6	40.33	6.00	137.00
2002	9367.7	5532.6	59.06	3835.1	40.94	7.40	137.90
2003	9969.4	6082.9	61.02	3886.5	38.98	6.40	137.90
2004	11564.1	6878.7	59.48	4685.4	40.52	16.00	143.10
2005	13119.3	8364.5	63.76	4754.8	36.24	13.40	145.60
2006	14591.9	9427.1	64.61	5164.8	35.39	11.20	144.40
2007	15988.1	10618.0	66.41	5370.1	33.59	9.57	136.40
2008	18117.4	13013.6	71.83	5103.8	28.17	13.32	127.70

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة

7. تطور الودائع حسب أصنافها (هيكل الودائع):

شهدت السنوات الثمان الماضية تغيراً ملحوظاً بهيكل الودائع لدى البنوك الأردنية عموماً، حيث ارتفعت نسبة الودائع تحت الطلب كنسبة من إجمالي حجم الودائع من 16% في عام 2000 لتصل إلى 24.9% نهاية عام 2008، وقابل هذا الارتفاع انخفاضً بنسبة الودائع لأجل، حيث انخفضت من 72.2% في عام 2000 لتصل إلى 63.3% عام 2008. وبتحليل هيكل الودائع فيما بين عامي 2008 و 2007، يلاحظ استحواذ الودائع لأجل على النصيب

الأكبر من الزيادة في إجمالي الودائع إذ ارتفعت بمقدار 1463.7 مليون دينار (14.7%) أو ما نسبته 69.2% من إجمالي الزيادة المتحققة في الودائع.

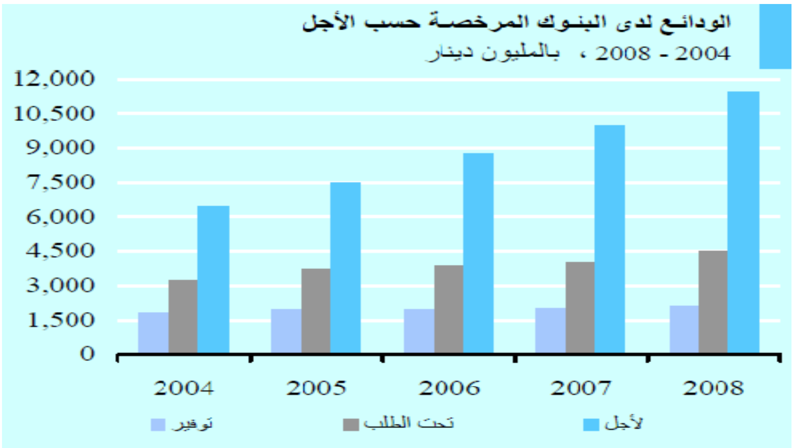
كما ارتفعت كل من الودائع تحت الطلب وودائع التوفير بمقدار 510.1 مليون دينار (12.8%) و 140.7 مليون دينار (7.0%) على التوالي. والجدول رقم (13) يبين بالتفصيل هذا التغير خلال الأعوام 2000 – 2008:

الجدول رقم (13)

تطور أصناف الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن خلال الفترة (2000 –2008)

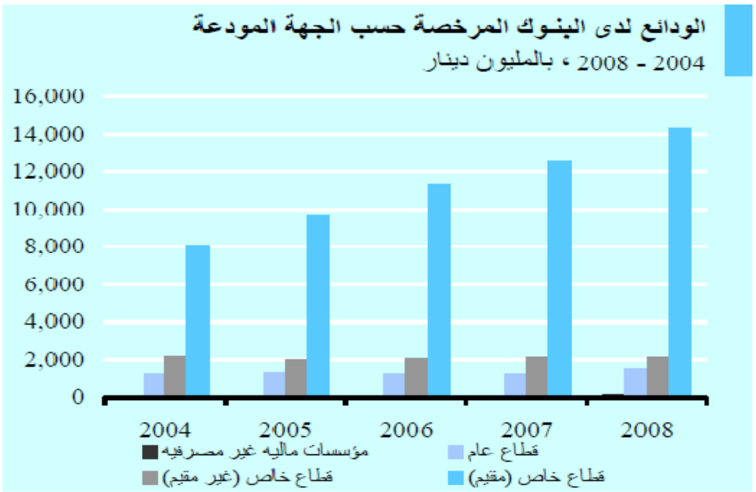
السنة	الودائع تحت الطلب		الودائع لأجل		توفير		المجموع مليون دينار
	مليون دينار	نسبة لإجمالي الودائع(%)	مليون دينار	نسبة لإجمالي الودائع(%)	مليون دينار	نسبة لإجمالي الودائع(%)	
2000	1313.7	16.00	5940.0	72.20	970.8	11.80	8224.5
2001	1529.3	17.50	6124.8	70.20	1067.2	12.20	8721.3
2002	1920.4	20.50	6213.5	66.30	1233.8	13.20	9367.7
2003	2338.8	23.50	6120.0	61.40	1510.6	15.20	9969.4
2004	3244.1	28.10	6491.4	56.10	1828.6	15.80	11564.1
2005	3674.4	28.00	7488.3	57.10	1956.6	14.90	13119.3
2006	3835.4	26.30	8759.4	60.00	1997.1	13.70	14591.9
2007	4001.9	25.03	9983.3	62.44	2002.9	15.53	15988.1
2008	4512.0	24.90	11447.0	63.30	2143.6	11.80	18102.6

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة



الشّكل (1): الودائع لدى البنوك المرخّصة حسب الأجل 2004-2008 بملايين الدّنانير

المصدر: البنك المركزي الأردني، التّقرير السّنوي 2008، ص 35.



الشّكل (2): الودائع لدى البنوك المرخّصة حسب الجهة المُودِعة 2004-2008 بملايين الدّنانير

المصدر: البنك المركزي الأردني، التّقرير السّنوي 2008، ص 35.

8. تطور السيولة (يسر البنوك Solvency):

يؤخذ على البنوك الأردنية عموماً احتفاظها بنسب سيولة مرتفعة، وبما لا يتفق مع مبـدأ الكفاءة في توظيف مصادر الأموال لدى هذه البنوك، في الوقت الذي يطالب به البنك المركـزي الأردني الاحتفاظ بنسبة سيولة قانونية تبلغ (100%) بحدها الأدنى (تعليمات السيولة القانونيـة رقم (2007/37) تاريخ 2007/11/11)، أي أن يحتفظ بنسبة مـن الموجـودات النقديـة،

والموجودات سريعة التحويل إلى نقدية، تساوي مطلوباته أو التزاماته مستوجبة الأداء، إلا إن نسبة السيولة عام 2003 بلغت ما معدله 177% وهي نسبة مرتفعة جداً بكل المقاييس. تبعها انخفاضٌ ملموسٌ على نسب السيولة استمر إلى أن بلغ عام 2008 ما معدله (112%)، ورغم ذلك فإنها أعلى من حدها الأدنى المطلوب البالغ 100%، وقد جاء الانخفاض بنسبة السيولة نتيجةً لتوسع البنوك في منح التسهيلات المصرفية؛ فبمنح التسهيلات المصرفية تتحول الأموال التي تمثل موجودات سائلة يحتفظ بها البنك إلى موجودات غير سائلة، فتؤدي إلى انخفاض نسبة السيولة. وهنا تجدر الإشارة إلى انه لا بد من التوقف ملياً عند نسب السيولة وإجراء المفاضلة المستمرة بين فرص الاستثمار واستخدام السيولة النقدية لتحقيق الكفاءة في توظيف الأموال، وما بين التحوط والاحتفاظ بحدود أمان مبالغ بها، بعدم التوسع بمنح التسهيلات والاحتفاظ بالسيولة، كما هو عليه الحال الآن، وأكثر منه سابقاً.

المبحث الثالث: أبرز الأزمات التي واجهتها البنوك الأردنية:-

شهد القطاع المصرفي الأردني عبر السنوات العشرين الماضية، عدداً من الأزمات التي عصفت ببعض البنوك، أدت ببعضها إلى التصفية، أو الاندماج ألقسري مع الغير. ومن البنوك التي اختفت، وأصبحت تحت التصفية أو بِيعَت أو اندمجت مع غيرها، بيت الاستثمار الإسلامي الذي تحوّل إلى البنك الوطني الإسلامي، الذي ما لبث أن أعلن تصفيته، وفروع بنك الاعتماد والتجارة الدولي التي بيعت إلى بنك الأعمال، وبنك البتراء، والمصرف السوري الأردني، وفرع تشيس مانهاتن في الأردن، والبنك التعاوني. وبنك المشرق الذي اندمج مع بنك الأردن والخليج، وبنك عمان، وبنك فيلادلفيا. وتالياً نبذة عن أهمّ الأزمات الّتي واجهتها بعض البنوك الأردنّية:

أولاً: بيت الاستثمار الإسلامي / البنك الوطني الإسلامي (1980 – 1991)

تأسـس بيت الاسـتثمار الإسـلامي في 1980/9/23 كشـركة ماليـة اسـتثمارية متخصصـة، برأسـمال مقداره أربعـة ملاييـن دينـار أردنـي، وباشـر عملـه فـي 1982/1/4، حيث تعثـر بعد أربع سـنوات من العمل بسـبب الانكماش الاقتصـادي مـن جهـة، وطبيعة اسـتثمارات الشـركة ومخالفات مجلس إدارتهـا من جهـة ثانيـة. حيـث واجه البنـك أزمة سـيولة "خانقة"، سـلّمت بها قيادة بيت الاسـتثمار في ذلك الحين. ولكـن الاختـلاف في الروايـات يتصل بأسـباب أزمـة السـيولة، وليـس بهـذه الأزمـة ذاتهـا. (المالكي، 1997، ص 324).

ثانياً: بنك الاعتماد والتجارة الدولي (1974 – 1991)

بعـد تسـجيل بنـك الاعتمـاد كشـركة مسـاهمة أجنبيـة، وتحويـل رأس المـال إلى الأردن، تم تأسـيس أوّل فروع هـذا البنـك في عمّـان، بتاريـخ 3 حزيـران 1975، وفي 5 تموز 1991أصدرت مؤسـسة النقد في لوكسـمبورج قراراً قضـى بوقـف أعمـال البنك، وجميـع فروعه تحت طائلـة العقاب والبطلان، بعد أن ثبـت للمؤسـسة أن البنـك عانى من خسـائر كبيرة زادت على رأسـماله. وقد طلبت إدارة البنـك في لوكسـمبورج من فروع البنك بالأردن تنفيـذ القرار.

وعندئذٍ، أتخذ البنك المركزي الأردني في 6 تموز 1991 قراراً بإغلاق فروع البنـك في الأردن وفي العاشر من أيلول، 1991، صدر قرار من المحكمة بتصفية فروع البنـك فـي الأردن، وتعيين البنك المركزي مصفياً. (المالكي، 1997: ص 331)

ثالثاً: بنك البتراء (1978 – 1990)

باشـر البنك أعماله المصرفية في 7 حزيران 1978 بافتتاح فرع المركـز الـرئيس، ويتضح من اسـتطلاع قائمة المسـاهمين في رأس مال البنـك أن أكبـر المسـاهمين هـم شـركات آل الجلبي من خارج الأردن. وقد رفع بنك البتراء رأسـماله المصرح به إلى خمسة ملايين دينار. وتطور هيكل بنك البتـراء بسـرعة بالغة، إذ افتتح خلال العشر سنوات الأولى من عمره (26) فرعاً في مختلف مناطق المملكة. إلا أن نتائج تدقيق حسـابات البنك من قبـل مدققي الحسـابات الخارجيين أظهـرت أن البنـك غارق في الانهيـار ومتـورط بأبشـع صور الفسـاد المالـي والمصرفي.

تميز عام 1986 بوصول بنك البتراء إلى نقطة تقع على حافة التوقف عن الدفع؛ جرّاء ضعف سـيولته، الأمر الذي دفعه إلى طلب النجدة من البنـك المركـزي، الـذي لبّـى هـذا الطلب بالضغط على بعض البنـوك المرخصـة لإيداع المزيـد من الودائـع لـدى بنـك البتراء، ومدّه بتسهيلات جديدة.

وعندما اتخِـذ قرار لجنة الأمن الاقتصادي بحـل مجلـس إدارة بنـك البتـراء فـي 1989/8/2 كانت بيانات البنـك المركزي، في نهايـة شـهر حزيـران 1989، تشـير إلـى أن بنـك البتراء حصل على ودائـع من البنـوك وعلـى سـلاف وقـروض مـن البنـك المركـزي تتجاوز (110) مليون دينار، وهي مصادر مالية تكون ما يقـارب ثلـث إجمـالي موجوداته/ مطلوباته. ولم يكن هناك أي بنك آخر يضاهي بنك البتراء في نسبة تدهور سـيولته (النابلسي، 2006، ص 88).

رابعاً: البنك التعاوني

أسس البنك التعاوني عام 1977 وشكّل أحد دوائر المنظمة التعاونيـة الأردنيـة التـي تأسـست في 15 آب 1968، بموجب القانـون المؤقت رقم (55) لسـنة 1968 الـذي حـلّ محله قانون التعاون رقم (20) لسنة 1968.

وخلال الأعوام الخمسة التالية، بدأ البنك التعاوني يواجه متاعـب تزايـدت باسـتمرار الركود، فقد أخذت قروضه بالتعثر، وتدنت نسبة تحصيل الأقساط المسـتحقة نتيجـة "ضـعف المتابعة وعدم استكمال الضمانات المأخوذة لقاء هذه الديون للشروط القانونية، والشكلية".

وقد أدى ذلك إلى تدني سيولة البنك وعجزه عن رد الودائع إلى أصحابها وتفاقم الوضع ألإقراضي له، أي أنه وصل إلى حالة التعثر، وتدهور معه المركز المالي للمنظمـة التعاونيـة بأكملها، واتخذ مجلـس الوزراء في 18 أيار 1993 قراراً مضمونـه إلغاء البنك التعاونـي، طالما أنه حُظِر عليه تقديم القروض وقبول الودائع، وتكليف البنـك المركـزي بتصـفيته، ورد جميع الودائـع إلى أصحابها من حصيلة تحصيل القروض ومن أموال البنـك المركزي ذاتهـا إذا لم تَكْفِ تلك التحصيلات (المالكي، 1997: ص 340-341).

وهناك أزمـات واجهها بنك فيلادلفيـا أخذ جزء منها طابع الاخـتلاس علـى نطـاق واسع، وتولى القضاء، ولا يزال، معالجة المسـائل المتصلـة بهذا البنـك، حيـث آلـت بـه الأمور إلى اندماجـه مع البنك الأهلي الأردني.

الفصل الرابع

الطريقة والإجراءات

- منهج الدّراسة
- مجتمعً الدّراسة:
- عيّنة الدّراسة:
- أدوات الدّراسة
- صدق أدوات الدراسة
- ثبات أداة الدراسة
- إجراءات تنفيذ الدّراسة
- نموذج الدّراسة
- تصميم الدراسة والمعالجة الإحصائية

الفصل الرابع

الطريقة والإجراءات

يعرض الباحث في هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، ومجتمعها، وعينتهـا، وأدواتهـا، والطرق الإحصائية التي استخدمت لتحليل بياناتها وذلك على النحو التالي:

منهج الدّراسة:

هذه الدراسـة مسـحية شاملة، هدفها التعرف علـى اسـتراتيجيات إدارة مخـاطر السـيولة والإئتمان في البنـوك التجاريـة الأردنيـة، ومن ثم بنـاء نمـوذج لتقيـيم هـذه الاسـتراتيجيات، على ضوء التجارب العالمية.

مجتمعً الدّراسة:

يتألّف مجتمع الدّراسة من جميع البنوك التجارية الأردنية وعددها ثلاثـة عشـر بنكـاً، وتُستَثنى البنوك الإسلاميّة، وفروع البنوك الأجنبيّة العاملة في الأردن.

عيّنة الدّراسة:

عيّنة الدّراسـة عينة مسـحية شاملة لمجتمع الدراسـة، الذي يتألف من جميع البنـوك التجاريـة الأردنيـة وعددها ثلاثـة عشر بنكاً، وأتى هذا الاختيار انسـجاماً مـع المعـايير المسحية – الوصفية في علم الإحصاء، وانسجاماً مع توجه الباحث في الدراسـة المقترحة على تغطية جميع عناصر مجتمع الدراسـةً.

ويتألّف أفراد العيّنة فيما يتّصل بأداة الدّراسة الثّانية (الاستبانة) من: المديرين العـامين، والمدققين الداخليين، والمدققين الخارجيين، ومديري إدارة المخاطر، ومديري دوائر الإئتمـان،

والعاملين بدوائر إدارة المخاطر، والعاملين بدوائر الإئتمان، حيث تم توزيع (150) اسـتبانة على الثلاثة عشر بنكاً تجارياً أردنياً (ملحق رقم 5)، تمت استعادة (122) اسـتبانة، أي مـا نسبته 81% من العدد الموزع.

أدوات الدّراسة

اسـتخدمت هذه الدراسـة ثلاث أدوات هي:

الأداة الأولى: التحليل المالي

قام الباحث بإجراء التحليل المالي للبيانات ذات الصلة بمخـاطر السـيولة، ومخـاطر الإئتمان، في البنوك التجاريّة الأردنيّة. بهدف الكشف عن الاستراتجيات المطبقة لإدارة مخاطر السيولة ومخاطر الإئتمان في هذه البنوك، ومن ثم تقييم فعالية هذه الاستراتيجيات.

الأداة الثّانية: الاستبانة:

بهدف تقييم استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة والإئتمـان لـدى البنـوك التجاريـة الأردنيـة، في ضوء التجارب العالمية، أعدّ الباحث اسـتبانة، مسـتفيداً مـن الأدب النظـري والتّجريبي المتّصل بموضوع الدراسة تضمنت محورين هما:

المحور الأول: يكشف عن تبني البنوك التجارية الأردنية لاستراتجيات إدارة مخاطر السـيولة من حيث اتخاذ الإجراءات الوقائية مثل الاحتياطيـات الجزئيـة، أو الإجـراءات العلاجية مثل بيع الموجودات أو الاقتراض، وغيرها.

المحور الثاني: يكشف عن تبني البنوك التجارية الأردنية لاستراتجيات إدارة مخاطر الإئتمان من حيث اتباع منهجية إقراضية متوازنة، وتحليل أهلية المقترضين، أو رفع سعر الفائدة للقروض التي يُشَك باستعادتها. أو إتباع معايير تحدد الضمانات من حيث النوع والحجم.

الأداة الثالثة: المقابلة

بهدف تقييم استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة والإئتمان لدى البنوك التجارية الأردنية، قام الباحث بمقابلة مسؤولين، وإداريين وخبراء في إدارة المخاطر عاملين في البنوك التجارية الأردنية، وذلك للكشف بشكل رئيس عن الاستراتيجيات التي تستخدمها هذه البنوك لمواجهة مخاطر السيولة ومخاطر الإئتمان، حيث قام الباحث بإجراء مقابلات مع (22) مسؤولاً (ملحق رقم 19)، استمع خلال مقابلة كل منهم إلى عرض واضح لاستراتيجيات إدارة مخاطر السيولة والإئتمان بالبنك الذي يعمل به، ومدى تطبيق ما هو وارد بها، وبمعنى آخر مدى الالتزام بتطبيقها، ومدى كفاءة تطبيقها، حيث تم توجيه السؤالين التاليين لكل منهم:

1. هل تطبق البنوك التجارية الأردنية استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة الموضوعة من قبل إداراتها ؟ وما مدى كفاءة التطبيق؟
2. هل تطبق البنوك التجارية الأردنية استراتيجيات إدارة مخاطر الإئتمان الموضوعة من قبل إداراتها ؟ وما مدى كفاءة التطبيق؟

صدق أدوات الدّراسة

للتأكد من صدق الأدوات، تم عرض الأداة الثانية (الاستبانة) في صورتها الأولية، على محكّمين من ذوي الاختصاص في مجال إدارة مخاطر السّيولة، ومخاطر الإئتمان، وخبراء فـي الإحصاء والتّحليل المالي، ومتخصّصين آخرين كان لهم دور مهم في الارتقاء بأداة الدّراسة.

ثبات أداة الدّراسة

للتـ ـأكد من ثبات الأداة الثّانية (الاستبانة) تمّ استخدام أسلوب الاختبار وإعـادة الاختبـار (test re-test) على عينـة من خـارج أفراد عينـة الدّراسـة. أمّا الأداة الأولى، والثانية فلا تخضعان، بطبيعتهما، لإجراءات الثّبات.

الجدول رقم (14)

معاملات الثبات

المجال	معامل الثبات
1- الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات المالية التـي تتبعهـا البنوك التجارية الأردنية لمواجهة مخاطر السيولة	0.71
2- الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات الإدارية التي تتبعهـا البنوك التجارية الأردنية لمواجهة مخاطر السيولة	0.83
3- الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات المالية التـي تتبعهـا البنوك التجارية الأردنية لمواجهة مخاطر الإئتمان	0.88
4- الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات الإدارية التي تتبعهـا البنوك التجارية الأردنية لمواجهة مخاطر الإئتمان	0.74
5- مواكبة البنوك التجارية الأردنية المستجدات الخاصة بـإدارة مخاطر السيولة	0.91
6- مواكبة البنوك التجارية الأردنية المستجدات الخاصة بـإدارة مخاطر الإئتمان	0.89

إجراءات تنفيذ الدّراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسـة، تمّ اسـتخدام أداة الدراسـة الأولى (التحليل المالي)، للكشف عن الاستراتيجيات المطبقة لإدارة مخاطر السيولة، ومخـاطر الإئتمـان فـي البنـوك التجارية الأردنية، ومن ثم تقييم فعالية هذه الاستراتيجيات، وذلك من خلال البيانات المالية التي تم جمعها لهذه الغاية. واستخدمت الأداة الثانية (الاستبيان) في محاولة التعرف على استراتيجيّات إدارة هذه المخاطر من وجهة نظر المعنّيين، في البنوك التّجاريّـة الأردنّية، فيما اسـتخدمت الأداة الثالثة (المقابلـة) للتعرف عن قرب على وجهات نظر المسؤولين عـن إدارة المخـاطر. ومن أجل ذلك، تم تنفيذ الإجراءات الآتية:

- مسـح الأدب النظري والتّجريبي الخاص بإدارة مخاطـر السـيولة، ومخاطـر الإئتمان، في البنـوك التجاريـة الأردنيـة.
- بنـاء أدوات الدراسـة.
- التعرف على وجهات نظر أفراد عيّنة الدّراسة فيما يتّصل بالمخاطر المذكورة.
- القيام بالإجراءات العمليّة الخاصّة بكلّ أداة.
- تحديـد النّتائـج.
- تحليـل النّتائـج، ومناقشـتها.
- العمل على تطوير النموذج الخاص بتقييم استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة ومخـاطر الإئتمان على ضوء التجارب العالمية.
- تقديم توصيات يُعتَقَد أنها ستكون ذات فائدة فـي إدارة مخـاطر السـيولة، ومخـاطر الإئتمان، في البنوك التّجاريّة الأردنيّة.

وفيما يخص أداة الدراسة الثانية (الاستبانة)، تم تدريج مستوى الإجابة عن كل فقرة من فقراتها وفق مقياس ليكرت الخماسي وتحديدها بخمسة مستويات، على النحو الآتي: مستوى موافق بشدة ويعطى (5) درجات، مستوى موافق ويعطى (4) درجات، مستوى محايد ويعطى (3) درجات، مستوى غير موافق وتعطى (2) درجة، ومستوى غير موافق بشدة ويعطى (1) درجة. وجرى استخدام مقياس الحكم على النتائج الذي تم تقسيمه إلى (موافق، محايد، غير موافق)، بالاعتماد على فئات الأداة، وعددها أربع فئات هي (1-1.99)، (2-2.99)، (3-3.99)، (4-5)، وذلك بتقسيم عدد الفئات على عدد البدائل الخمسة وهي تمثل (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) وبطريقة حسابية (4÷5 = 0.8) تكون المستويات الثلاثة كالتالي[الدرجة المنخفضة من (1- أقل من 2.6) والدرجة المتوسطة (2.6 – أقل من 3.4)، والدرجة العالية (3.4 – 5)]، ويمكن توضيح التقسيم لهذه المستويات كالآتي:

1+ (0.8 + 0.8) = 2.6.

2.6 + (0.8) = 3.4.

3.4 + (0.8 +0.8) = 5.

وبذلك تكون المستويات على النحو الآتي:

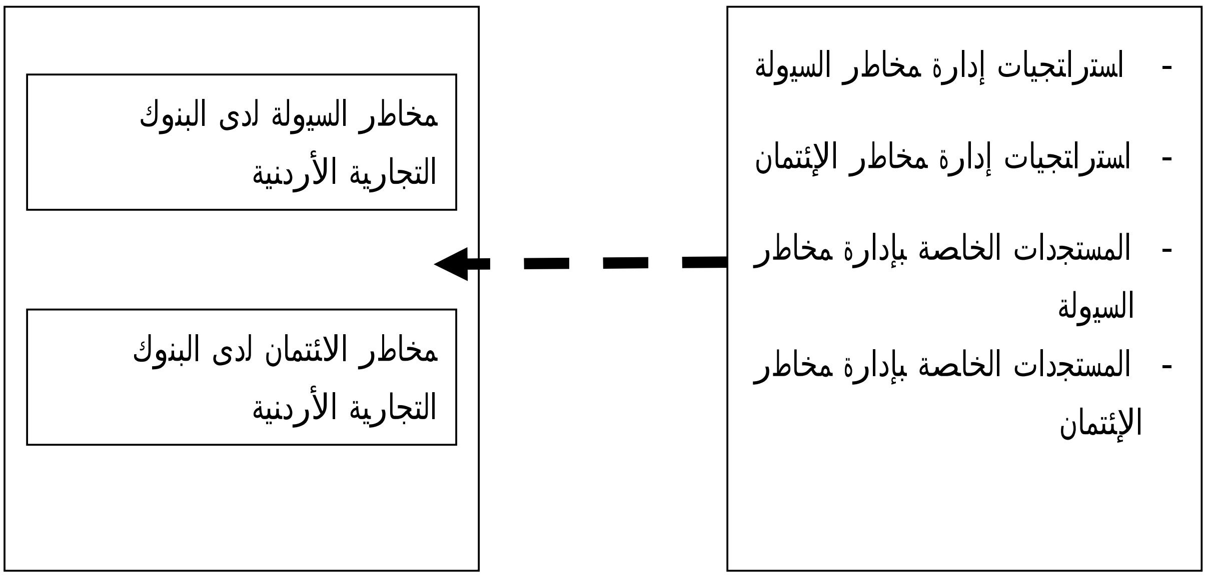
من (1- اقل من 2.6) درجة منخفضة

من (2.6- اقل من 3.4) درجة متوسطة

من (3.4- 5) درجة عالية.

نموذج الدّراسة

المتغيرات المستقلة **المتغير التابع**



تصميم الدّراسـة والمعالجة الإحصائيّـة

المتغيرات المستقلّة

1- تطبـق البنـوك التجاريـة الأردنيـة اسـتراتيجيات إدارة مخاطـر السـيولة الموضوعـة من قبل إداراتها.

2- تطبـق البنـوك التجاريـة الأردنيـة اسـتراتيجيات إدارة مخاطـر الإئتمـان الموضوعـة من قبل إداراتها.

3- تواكب البنـوك التجاريـة الأردنيـة المسـتجدات الخاصـة بإدارة مخاطـر السـيولة، على ضوء التجارب العالمية.

4- تواكب البنـوك التجاريـة الأردنيـة المسـتجدات الخاصـة بإدارة مخاطـر الإئتمـان، على ضوء التجارب العالمية.

المتغير التابع

مخاطـر السـيولة، ومخاطـر الإئتمان لدى البنـوك التجاريـة الأردنيـة.

المعالجة الإحصائيّة:

تمّ استخدام الاختبارات والأدوات الإحصائية المُتاحة؛ لحساب المتوسّـطات الحسـابيّة والانحرافات المعياريّة في استجابات أفراد عيّنة الدّراسة، حيـث تمـت الاسـتعانة بالبرنـامج الإحصائي (SPSS)، كما تم اسـتخدام عدد من أدوات الإحصـاء الوصـفي، وأدوات التّحليـل المالي الرّياضي، فيما يتّصل بالأداة الأولى.

الفصل الخامس

عرض البيانات وتحليلها

- التحليل المالي
- تحليل إجابات عينة الدراسة
- عرض نتائج المقابلة

الفصل الخامس
عرض البيانات وتحليلها

يتضمن هذا الفصل عرضا للنتائج التي تم التوصل إليها من خـلال التحليـل المـالي للبيانات، وإجابة أفراد عينة الدراسة عن أسئلتها، كما سوف يتم عرض النتائج التي توصل إليها الباحث في ضوء المقابلة. وفيما يأتي عرض النتائج:

أولاً: التحليل المالي:

قـام الباحـث بالرجـوع إلى التقاريـر السـنوية الصادرة عـن البنـوك التجاريـة الأردنيـة للأعـوام 2000 – 2008، والى البيانـات الماليـة للحسـابات الختاميـة لهـذه البنـوك، حيث تم جمـع البيانـات الماليـة المتعلقـة بالسـيولة وبالإئتمان، وتم تحليلها على النحو التالي:

- **السيولة:**

تم احتسـاب نسـبة السـيولة للبنـوك للأعـوام (2000-2008)، وفقاً لمتطلبـات البنـك المركزي الأردنـي، ووفقاً لآلية احتسـابها المتبعـة لدى البنـك المركـزي الأردنـي (تعليمات السيولة القانونية رقم (2007/37) تاريخ 2007/11/11)، والمنبثقة أساسـا مـن مقررات بازل II، والمعايير الدوليـة ذات الصلـة، كما تم اسـتخراج نسـبة السـيولة المرجحـة لها، جدول رقم (27)، وتـم احتسـابها بقسـمة موجـودات البنـك علـى مطلوباتـه، على النحو التالي:

حاصل مجموع كل من الموجودات التاليـة:

- قيمة النقد والأرصدة لدى البنوك المركزيـة.
- قيمة الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفيـة.
- قيمة الإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفيـة.
- الموجودات الماليـة المخصصة للمتاجرة.

حيث تمثل هذه الموجودات، الموجودات الأكثر سيولة، والتي يستطيع البنك مقابلتهـا مـع المطلوبات المتداولة، ملبياً بها طلب المودعين، وأصحاب الحسابات والأموال المودعة لديه فـي أي وقت، وفي ظل أي ظرف عادي أو طارئ.

مقسوما على مجموع كل من المطلوبات التالية:

- 30% من إجمالي ودائع العملاء
- 75% من إجمالي ودائع البنوك قصـيرة الأجـل وودائـع البنـك المركـزي والمؤسسات المصرفية الأخرى التي تقل عن شهر.
- 65% من إجمالي ودائع البنوك قصـيرة الأجـل وودائـع البنـك المركـزي والمؤسسات المصرفية الأخرى التي تزيد على شهر وتصل إلى ستة شهور.
- 50% من إجمالي ودائع البنوك قصـيرة الأجـل وودائـع البنـك المركـزي والمؤسسات المصرفية الأخرى التي تزيد على ستة شهور وأقل من سنة.
- 30% من إجمالي ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى، التي بقي على استحقاقها أكثر من سنة.

حيث تم أخذ النسب المرجحة أعلاه، تماشياً مع ما صنفه البنك المركزي الأردني، على أنه يقع في دائرة الأموال التي قد تكون تحت الطلب بشكل دائم، وملازم للبنك توفيره في كل الأوقات.

وتشير الملاحق المرفقة إلى تطور نسب السيولة المرجحة التي احتفظت بها البنوك التجارية الأردنية خلال سنوات الدراسة (2000 – 2008)، والتي كانت بمجملها ولكافة البنوك فوق المستوى المطلوب، إذ ارتفعت نسبة السيولة المرجحة في **مجموعة البنك العربي** خلال الأعوام (2000-2003) لتصل إلى أعلى مستوياتها في عام (2003) حيث بلغت (1.57)، ثم انخفضت لتصل إلى (1.39) في عام (2005)، ثم بدأت بالانخفاض حتى وصلت (1.09) في عام (2008) وهي أدنى مستوياتها خلال الفترة (2000-2008) ملحق (7).

وأشارت البيانات المالية المتعلقة في **البنك الأهلي الأردني** أن نسبة السيولة المرجحة قد ارتفعت خلال الأعوام (2000-2004) لتصل إلى أعلى مستوياتها في عام (2004) حيث بلغت (2.16)، ثم انخفضت في الفترة من (2005-2008) حتى وصلت أدنى مستوياتها في عام (2008) حيث بلغت (1.24). ملحق(8).

في حين أظهرت البيانات المالية المتعلقة **ببنك القاهرة عمان**، أن نسبة السيولة المرجحة قد انخفضت في عام (2001) لتصل إلى (1.91)، بعد أن كانت (2.01) في عام (2000)، ثم ارتفعت في الفترة ما بين (2002-2003) لتصل إلى أعلى مستوياتها (2.17) في عام (2003)، ثم انخفضت في الفترة (2004-2006) حيث وصلت (1.39) في عام (2006)، ثم ارتفعت في عام (2007)، حيث بلغت (1.47)، لتنخفض أخيرا في عام (2008) إلى (1.09). ملحق (9).

أما البيانات المالية المتعلقة **ببنك الأردن،** فتشير إلى أن نسبة السـيولة المرجحـة قـد انخفضت من (1.76) في عام (2000) حتى وصلت أدنى مستوياتها في عـام (2008) حيـث بلغت (0.98)، ولم ترتفع خلال هذه الفترة إلا في عام (2003) حيث بلغت (1.67)، ثم توالـت الانخفاضات في النسبة وصولاً إلى عام (2008). ملحق(10).

في حين أظهرت البيانات المالية المتعلقة **ببنك الإسكان للتجـارة والتمويـل،** أن نسـبة السيولة المرجحة قد انخفضت في عام (2001)، حتى بلغت (1.53)، بعد أن كانت (1.92) في عام (2000)، وهي أعلى نسبة لها خلال فترة الدراسة، ثم ارتفعت ارتفاعا طفيفـا فـي عـام (2002) حيث بلغت (1.56)، وعاودت الارتفاع فـي عـام (2003)، حتـى بلغـت (1.87)، لتنخفض في عام (2004) و(2005) حتى بلغت (1.47) و (1.42)، على التوالي، ثم عـاودت الارتفـاع حتى عام (2007) حيث بلغت (1.61)، لتنخفض في عام (2008) حتى وصلت إلى (1.29) وهي أدنى مستوياتها خلال فترة الدراسة. ملحق(11).

وأظهرت البيانات المالية **للبنك الأردني الكويتي،** أن نسبة السيولة المرجحة قد انخفضت في الفترة من (2000-2004) حيث بلغت (1.46) في عام (2004)، بعد أن بلغت (1.83) في العام (2000)، ثم ارتفعت في عام (2005) لتصل إلى (1.71)، ثـم انخفضـت حتـى عـام (2008) لتصبح (0.88) وهي أدنى قيمة لها في الفترة (2000-2008) ملحق(12).

وأظهرت البيانات المالية **لبنك الاستثمار العربي الأردني،** أن نسـبة السـيولة المرجحة قد تذبذبت خلال الأعوام (2000-2008) بين ارتفاع وانخفاض، فقد ارتفعـت عـام (2001) حيث بلغت (1.55)، بعد أن كانت (1.40) في عام (2000)، ثم انخفضت فـي عـام (2002) حتى بلغت (1.41)، ثم ارتفعت في عام (2003) لتصل إلى أعلى مستوياتها خلال فترة الدراسة (1.65)، ثم بدأت بالانخفاض حتى عام (2006) حيث بلغت (1.12)، ثم ارتفعـت فـي عـام

(2007) حتى بلغـت (1.25) لتعاود الانخفاض في عام (2008) لتصل إلى أدنى مسـتوياتها حيث بلغت (1.02). ملحق(13).

وأظهرت البيانات للبيانات المالية المتعلقة **بالبنك التجاري الأردني**، أن نسـبة السـيولة المرجحة قد ارتفعت خلال الأعوام (2000-2002) لتصل إلى أعلى مستوياتها خـلال فتـرة الدراسة حيث بلغت (1.78) في عام (2002)، ثم انخفضت في عام (2003)، لتصل إلى أدنـى مستوياتها حيث بلغت (0.85)، ثم ارتفعت في عـام (2004)، حتـى وصـلت (1.37)، ثـم انخفضت في العام الذي يليه إلى (1.14)، ثم ارتفعت في عام (2006) ارتفاعا طفيفا لتصل إلى (1.15)، لتنخفض بعد ذلك وصولاً إلى عام (2008)، حيث بلغت (0.93).ملحق(14).

وأظهرت البيانات المالية **للبنك الأردني للاستثمار والتمويل**، أن نسبة السيولة المرجحة قد انخفضت عام (2001) حيث بلغت (1.19)، بعد أن كانت (1.87) في عـام (2000)، ثـم بدأت بالارتفاع في الأعوام (2002-2004)حتى وصلت أعلى مستوياتها في عام (2004) حيث بلغت (1.90)، ثم عاودت الانخفاض حتى عام (2007) فبلغت (1.16) وهي أدنى مسـتوياتها خلال فترة الدراسة، ثم ارتفعت في عام (2008) فبلغت (1.25). ملحق(15).

كما أظهـرت البيانـات الماليـة **لبنـك المؤسسـة العربيـة المصرفية (ABC)**، أن نسـبة السـيولة المرجحـة قد ارتفعت من (1.56) عام (2000)، حتى وصـلت إلى (1.96) في عام (2004)، بينما واصلت الهبوط لتصل إلى (1.33) في عام (2005)، واسـتمرت فـي الهبوط حتى وصـلت إلى (1.23) عام (2006)، ثم ارتفعـت في عام (2007) لتصـل إلـى (1.29)، أما في عام (2008) فقد وصلت نسـبة السـيولة إلى أدنـى مسـتوياتها حيث بلغت (1.14). ملحق(16).

وأظهرت البيانـات المالية **لبنك الإتحاد للادخار والاستثمار،** أن نسبة السيولة المرجحة قد انخفضت من (1.88) عام (2000) حتى وصلت إلى أدنى مستوياتها في عام (2006) حيث بلغت (1.22)، ثم عاودت الارتفاع في عام (2007)، حتى بلغت (1.62)، لتنخفض فـي عـام (2008) حيث بلغت (1.25). ملحق(17).

أما البيانـات الماليـة **لبنك سوسيتة جنـرال / الأردن** فأشـارت إلـى أن نسـبة السـيولة المرجحة قد انخفضت في الفتـرة من (2000-2002) حيث بلغت (2.15) في عـام (2002)، بعد أن كـانت قد سـجلت (2.95) في عام 2000، وهـي أعلى معـدل لها خـلال فتـرة الدراسـة (2000 – 2008)، ثم ارتفعـت في عـام (2003) لتصـل إلى (2.41)، ثم انخفضت عـام (2004) لتصـل إلى (1.92)، ثم ارتفعـت في العام الذي يليه إلـى (2.08)، ثم انخفضـت في الفتـرة بين (2006-2007) حيـث وصلـت عـام (2007) مـا نسـبته (1.19) وهي أدنـى قيمـة لها في فترة الدراسـة، ثم ارتفعـت في عام (2008) لتصـل إلى (1.42) ملحق (18).

وأظهـرت البيانـات الماليـة **لبنـك المـال الأردنـي،** أن نسـبة السـيولة المرجحـة قـد ارتفعـت في عـام (2002) حيث بلغـت (1.73)، ثـم انخفضـت فـي العـام الذي يليـه حتى بلغـت (1.40)، ثم ارتفعـت فـي عـام (2004) لتصـل إلـى (1.48)، ثم ارتفعـت في العـام الذي يليـه حتى وصلـت (1.71) لتنخفـض بعـد ذلـك إلى (1.65) في العـام (2006)، حيـث اسـتقرت علـى هـذه النسـبة فـي العاميـن (2006-2007)، ثـم انخفضـت لتصـل أدنـى مسـتوياتها فـي عـام (2008)، حيـث بلغـت (0.93) ملحق (19).

- **الإئتمان:**

إن تعليمـات السـيولة القانونيـة الصـادرة عـن البنـك المركـزي الأردنـي، والمنبثقـة أساسـا مـن مقـررات بـازل II، والمعاييـر الدوليـة ذات الصلـة، تفـرض علـى البنـوك الاحـتفـاظ بموجـودات سـائلـة تعـادل 30% مـن ودائـع العمـلاء و 100% مـن ودائـع البنـوك (اسـتحقاق اقـل من سـنة) و 30% مـن ودائـع البنـوك (اسـتحقاق أكثر من سـنة) وهذا يقود إلى إن تحديـد نسـبة الديـون إلـى الودائـع بسـقف يعـادل 90% من الودائع. (تعليمات السـيولة القانونيـة رقـم (2007/37) تـاريخ 2007/11/11)، وعليه فقد تم احتسـاب نسـبة الديـون إلـى الودائـع للبنـوك للأعـوام (2000-2008)، وفقاً لهـذه المتطلبـات.

ويشـير الجدول رقم (28) إلى أن نسـبة الإئتمان لدى البنـوك التجاريـة الأردنيـة خلال سـنوات الدراسـة (2000 – 2008)، كانت بمجملها ولكافـة البنـوك دون السـقف المحدد والبالـغ 90%، وهذا يدل على إن هذه البنـوك انتهجت نهجاً تحفظياً، فاق التعليمـات الصادرة عن السـلطة الرقابيـة ممثلـة بالبنـك المركزي الأردنـي، حيـث تراوحـت النسـبة خلال سـنوات الدراسـة من 48% عـام 2000 وصـولاً إلـى 71% عـام 2008 وبشـكل تصاعدي مسـتمر.

وقد لوحظ أن بعض البنوك وبفترات معينـة قد وصلت إلى نسـبة سـقف الإئتمـان المطلـوب وتجاوزتـه أحياناً بفارق بسـيط، وهذا يعـزى إلـى أن هـذه البنـوك بتلـك الفتـرات قـد عززت موجوداتهـا السـائلة برأسـمالها، مما أتـاح لهـا إمكانيـة تجـاوز النسـبة المقررة بشكل بسيط.

ثانياً: تحليل إجابات عينة الدراسة:

تم توزيع (150) استبانة على أفراد عينة الدراسة بالثلاثة عشر بنكاً تجارياً أردنيـاً، حيث تألفت عينة الدراسة من المديرين العامين، والمدققين الداخليين، والمـدققين الخـارجيين، ومديري إدارة المخاطر، ومديري دوائر الإئتمان، والعاملين بدوائر إدارة المخاطر، والعـاملين بدوائر الإئتمان (ملحق رقم 5)، وقد تمت استعادة (122) اسـتبانة مـن أصـل الاسـتبانات الموزعة، أي ما نسبته 81% من العدد الموزع.

وسـيتم تاليـاً عرض النتائـج التي تم التوصـل إليها، بعد أن تم إدخـال البيانـات التي تم جمعهـا من خلال الاسـتبيان، وبعـد تحليلهـا واسـتخراج المتوسـطات الحسـابية والانحرافـات المعياريـة للفقـرات التي تقيـس المجـالات المختلفـة التـي غطتهـا الاسـتبانة، وهي مفصلـة كالتـالي:

1- **النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:"لا تطبق البنوك التجارية الأردنية استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة الموضوعة من قبل إداراتها":** حيث تمت تجزئة هذه الفرضية إلى جزأين:

أ- الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات المالية المتعلقة بمخاطر السيولة:

تـم اسـتخراج المتوسـطات الحسـابية والانحرافـات المعياريـة للفقـرات التـي تتعلـق بالاسـتراتيجيات والسياسـات والإجـراءات الماليـة الموضوعـة مـن قبـل إدارات البنـوك التجاريـة الأردنيـة فـي مواجهـة مخاطـر السـيولة، وكمـا تظهـر فـي الجـدول الآتـي:

جدول رقم (15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بالاستراتيجيات والسياسات والإجراءات المالية الموضوعة من قبل إدارات البنوك التجارية الأردنية في مواجهة مخاطر السيولة

الرقم	العبـــــــــــــارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
9	هناك تنسيق منتظم بين البنك، والبنك المركزي، فيما يتصل بإدارة مخاطر السيولة.	4.37	0.67	1	مرتفعة
1	يلتزم البنك بالشفافية فيما يصدره من قوائم مالية حول مركزه.	4.35	0.73	2	مرتفعة
2	يُراعي البنك ما يتوافر لديه من سيولة عند تمويل مشروع مرتفع المخاطرة.	4.31	0.73	3	مرتفعة
6	عمليات الرقابة الداخلية في إدارة مخاطر السيولة مستمرة.	4.30	0.60	4	مرتفعة
3	تتحوط الإدارة في مستوياتها المختلفة من إمكانيات سحب ودائع ومدّخرات بصورة تفوق المعتاد.	4.25	0.74	5	مرتفعة
20	تتابع الإدارة التنفيذية أوضاع السيولة بشكل يومي.	4.12	0.69	6	مرتفعة
11	المبالغة في الاحتفاظ بالسيولة ضار بالبنك.	4.12	0.85	6	مرتفعة
17	يأخذ البنك في اعتباره ضرورة التوفيق بين وربحيته.	4.08	0.57	7	مرتفعة
12	يوازن البنك بين السيولة المتوافرة لديه والأصول القابلة للتسييل في اعتماد استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة.	4.05	0.64	8	مرتفعة
21	ترفع الإدارة التنفيذية تقارير منتظمة فيما يتصل بالسيولة إلى مجلس الإدارة.	4.04	0.78	9	مرتفعة
4	تستند عمليات إدارة مخاطر السيولة على القدرات الذاتية للبنك بالدرجة الأولى.	4.02	0.72	10	مرتفعة
22	يتابع مجلس الإدارة تقارير الإدارة التنفيذية ويتخذ الإجراءات المناسبة فيما يخص السيولة.	4.02	0.72	10	مرتفعة
16	يطبق البنك استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة بمزيد من الحذر.	4.00	0.66	11	مرتفعة
14	أثبتت سياسات البنك في إدارة مخاطر السيولة فاعلية أمام الأزمة المالية العالمية الحالية.	3.98	0.80	12	مرتفعة
8	تتصف إدارة مخاطر السيولة بطابع استراتيجي.	3.97	0.76	13	مرتفعة
19	عند وقوع خلل متصل بالسيولة، هناك شفافية بتقديم المعلومات والبحث عن حلول تصحيحية.	3.95	0.75	14	مرتفعة
5	تتوافر لدى البنك خطط محددة لمواجهة مخاطر المضاربة التي تمس السيولة.	3.92	0.76	15	مرتفعة
18	يتوافر لدى البنك نظام معلومات يمكن الإدارة من تقييم حالة وضع السيولة عند الطلب.	3.91	0.80	16	مرتفعة
15	هناك سياسة واضحة مبنية على معطيات واقعية في مواجهة مخاطر السيولة من منظور تسييل الأصول.	3.80	0.78	17	مرتفعة

يتبع جدول رقم (15)

الرقم	العبـــــــــــارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
7	يمكن الحكم على وجه العموم، بأن البنك بمنأى عن مخاطر كبرى في السيولة، والناجمة عن الأزمات العالمية.	3.79	0.93	18	مرتفعة
13	يجري العمل بانتظام للوصول إلى حالة من التوازن بين الاستثمار الوطني المحلي، والاستثمار خارج الأردن.	3.68	0.83	19	مرتفعة
10	تطبيق استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة بمزيد من الحذر لا يؤثر على دور البنك في منح التسهيلات الإئتمانية محسوبة النتائج.	3.56	0.87	20	مرتفعة

تم احتســاب المتوسطات الحســابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المجال الأول بالاســتراتيجيات والســياسات والإجراءات الماليــة الموضوعــة مــن قبــل إدارات البنــوك التجاريــة الأردنيــة في مواجهــة مخاطر الســيولة ، وقد جاء المتوســط الحســابي للمجال (4.02) وبانحراف معياري (0.47).

ويشير الجدول (15) إلى أن درجة الموافقة جاءت مرتفعة في كل الفقرات حيث جاءت الفقرة رقم (9) والتي نصت على " هناك تنسيق منتظم بين البنك، والبنك المركزي، فيما يتصل بإدارة مخاطر السيولة" بالرتبة الأولى، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.37)، بينمــا جــاءت الفقرة رقم (1) والتي نصت على " يلتزم البنك بالشفافية فيما يصدره من قــوائم ماليــة حــول مركزه" بالرتبة الثانيــة، بمتوسط حســابي بلغ (4.35)، وجاءت الفقرة رقم (13) والتي نصت على " يجري العمل بانتظام للوصول إلى حالة من التوازن بين الاســتثمار الــوطني المحلــي، والاستثمار خارج الأردن" بالرتبة قبل الأخيرة بمتوسط حســابي بلــغ (3.68). وجــاءت فــي الرتبة الأخيرة الفقرة رقم (10) والتي نصت علــى " تطبيــق اســتراتيجيات إدارة مخــاطر الســيولة بمزيد من الحذر لا يؤثــر على دور البنــك فــي مــنح التســهيلات الإئتمانيــة محســوبة النتائج" بمتوسط حسابي بلغ (3.56).

وقد تم استخراج قيمة (ت) لمتوسط الاستراتيجيات والسياسـات والإجـراءات الماليـة الموضوعة من قبل إدارات البنوك التجارية الأردنية في مواجهة مخاطر السيولة عنـد المتوسـط الفرضي (2.6)، وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (16)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (ت) لإجابات أفراد عينة الدراسة

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات المالية الموضوعة من قبل إدارات البنوك التجارية الأردنية في مواجهة مخاطر السيولة	4.02	0.47	33.463	0.000
	2.6	-		

تشير النتائج الواردة في الجدول (16) إلى وجود فرق ذي دلالة إحصائية عنـد مسـتوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطين الحسابيين لإجابات أفراد عينة الدراسة، استنادا إلـى قـيم (ت) المحسوبة إذ بلغت (33.463)، وبمستوى دلالة يساوي (0.000).

ب- الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات الإدارية المتعلقة بمخاطر السيولة:

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات التي تقيس الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات الإدارية في مواجهة مخاطر السيولة، كما يظهر في الجدول الآتي:

جدول رقم (17)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بالاستراتيجيات والسياسات والإجراءات الإدارية الموضوعة من قبل إدارات البنوك التجارية الأردنية في مواجهة مخاطر السيولة

الرقم	العبـــــــــــــارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
11	تُراعي المستويات الإدارية المختلفة في البنك مصالح المودعين بما يقلـل مـن احتمالات عدم الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك.	4.47	3.69	1	مرتفعة
22	تحرص إدارة البنك على الارتقاء بثقافة إدارة مخاطر السيولة بشكل منتظم.	4.35	3.97	2	مرتفعة
1	يتشدد البنك في تحقق عنصر كفاية رئس المال لديه بما يتفق ومتطلبات اتفاقيـة بازل II	4.25	0.70	3	مرتفعة

يتبع جدول رقم (17)

الرقم	العبـــــــــــارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
15	هناك إدراك لضرورة اعتماد استراتيجيات ج ديدة مبنية على إدارة مخاطر السيولة، في الوضع الاقتصادي الراهن.	4.21	0.55	4	مرتفعة
14	تدرك إدارة البنك مخاطر تقلبات أسعار الصرف المرتبطة بالسيولة.	4.18	0.62	5	مرتفعة
9	تقوم الإدارة التنفيذية بشكل مستمر بمتابعة الإجراءات الخاصة بتعزيـز نظـام الرقابة الداخلي.	4.12	0.65	6	مرتفعة
26	عند حدوث خلاف في السياسات المتصلة بالسيولة، فـإن مجلـس الإدارة هـو صاحب القرار الحاسم.	4.12	0.74	6	مرتفعة
13	لدى البنك معرفة جيدة بمخاطر السيولة المحتملة ويتصرف بما يكفي للحد منها.	4.09	0.62	7	مرتفعة
3	يتبنى البنك سياسة حذرة تقيه من التعرض لمخاطر السيولة.	4.05	0.74	8	مرتفعة
23	تحرص إدارة البنك على تفعيل الرقابة على إدارة مخاطر السيولة.	4.02	0.68	9	مرتفعة
7	تقيم إدارة البنك علاقة واضحة بين مجلس إدارته والجهـاز الإداري التنفيـذي لإدارة السيولة.	4.02	0.66	9	مرتفعة
16	يسعى البنك نحو الربط بين الوضع المالي والاحتمالات المستقبلية العالمية عنـد إدارة مخاطر السيولة.	4.02	0.68	9	مرتفعة
19	مجلس الإدارة قادر على لعب دور للحد من مخاطر السيولة.	4.01	0.65	10	مرتفعة
18	هناك هيئة متخصصة لمراقبة وضع السيولة في البنك أولاً بأول.	4.00	0.77	11	مرتفعة
12	يعتمد البنك أدلة إرشادية لإدارة السيولة.	3.99	0.68	12	مرتفعة
17	تجري مراجعة أساليب العمل دورياً للارتقاء بمقدرة البنك فيما يتصل بالسيولة.	3.95	0.74	13	مرتفعة
8	تتوافر لدى البنك أدوات قياس علاقة كفاية رأس المال بالمخاطر.	3.94	0.64	14	مرتفعة
10	هناك فصل بين الصلاحيات في تطبيق الرقابة الهادفة إلى درء مخاطر السيولة المحتملة	3.93	0.78	15	مرتفعة
21	تحرص إدارة البنك على تنمية الكادر المتخصص في إدارة مخاطر السيولة.	3.93	0.67	15	مرتفعة
4	يستخدم البنك معايير القيمة العادلة في تقييم حالة السيولة لديه.	3.91	0.67	16	مرتفعة
25	مجلس الإدارة هو المسؤول عن تحديد سقف المخاطرة في المسـائل المتصـلة بالسيولة.	3.90	0.80	17	مرتفعة
6	حاكميّة البنك المؤسسيّة هي الضابط الأول فيما يتصل بمخاطر السيولة.	3.88	0.71	18	مرتفعة
24	قنوات الاتصال بين الدوائر المختلفة المتخصصة بإدارة مخاطر السيولة تعمل بفاعلية	3.86	0.72	19	مرتفعة
2	يُدرك البنك أن استثماراته في السوق الحقيقية تحد من إمكانية تعرضه لمخاطر السوق المالية (الرمزية).	3.83	0.76	20	مرتفعة
20	نظم المعلومات المستخدمة في البنك تمنح الإدارة دعماً موثوقـاً عنـد اتخـاذ القرارات الخاصة بالسيولة.	3.83	0.73	20	مرتفعة
5	يدرس البنك وضع الشركاء المحتملين بموضوعية.	3.83	0.75	20	مرتفعة

تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المجال الثاني وقد جاء المتوسط الحسابي للمجال (4.03) وبانحراف معياري (0.47).

ويشير الجدول (17) إلى أن درجة الموافقة جاءت مرتفعة في كل الفقرات، حيث جـاءت الفقرة رقم (11) والتي نصت على " تُراعي المستويات الإدارية المختلفة فـي البنـك مصـالح المودعين بما يقلل من احتمالات عدم الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك" بالرتبة الأولى، حيـث بلـغ المتوسط الحسابي لها (4.47)، بينما جاءت الفقرة رقم (22) والتي نصت على " تحرص إدارة البنك على الارتقاء بثقافة إدارة مخاطر السيولة بشكل منتظم" بالرتبة الثانية، بمتوسط حسابي بلغ (4.35). وجاءت كل من الفقرة رقم (2) والتي نصت على " يُدرك البنك أن اسـتثماراته فـي السوق الحقيقية تحد من إمكانية تعرضه لمخاطر السوق المالية (الرمزية)"، و الفقرة رقـم (20) والتي نصت على " نظم المعلومات المستخدمة في البنك تمنح الإدارة دعماً موثوقاً عنـد اتخـاذ القرارات الخاصة بالسيولة"، والفقرة رقم (5) والتي نصت على " يدرس البنك وضع الشـركاء المحتملين بموضوعية" بالرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.83).

وقد تم استخراج قيمة (ت) لمتوسط الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات الإدارية فـي مواجهة مخاطر السيولة عند المتوسط الفرضي (2.6)، وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (18)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (ت) لإجابات أفراد عينة الدراسة

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات الإدارية الموضوعة مـن قبل إدارات البنوك التجارية الأردنية في مواجهة مخاطر السيولة	4.03	0.47	33.440	0.000
	2.6	**-**		

تشير النتائج الواردة في الجدول (18) إلى وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطين الحسابيين لإجابات أفراد عينة الدراسة، استنادا إلى قيم (ت) المحسوبة إذ بلغت (33.440)، وبمستوى دلالة يساوي (0.000).

وبناء على ذلك ترفض الفرضية الأولى والتي نصت على " لا تطبق البنوك التجارية الأردنية استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة الموضوعة من قبل إداراتها".

2- النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية: "لا تطبق البنوك التجارية الأردنية استراتيجيات إدارة مخاطر الإئتمان الموضوعة من قبل إداراتها" حيث تمت تجزئة هذه الفرضية إلى جزأين:

أ- الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات المالية المتعلقة بمخاطر الإئتمان:

حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات التي تتعلق بالاستراتيجيات والسياسات والإجراءات المالية التي تتبعها البنوك التجارية الأردنية لمواجهة مخاطر الإئتمان، كما يظهر في الجدول الآتي:

جدول رقم (19)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بالاستراتيجيات والسياسات والإجراءات المالية الموضوعة من قبل إدارات البنوك التجارية الأردنية في مواجهة مخاطر الإئتمان

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
8	هناك تنسيق منتظم وفعّال بين البنك، والبنك المركزي، فيما يتصل بإدارة مخاطر الإئتمان.	4.43	2.71	1	مرتفعة
1	لدى البنك استراتيجية ائتمانية متحفظة للحد من ممارسة الأنشطة الاستثمارية ذات المخاطر العالمية.	4.23	0.59	2	مرتفعة
7	يتم اتخاذ إجراءات عملية فيما يخص التزامات العملاء تجاه البنك، عندما يتضح أن قدرتهم على الإيفاء بالتزاماتهم مشكوك فيها.	4.20	0.68	3	مرتفعة
11	هناك توازن مدروس بين نسبة القروض التي يمنحها البنك والودائع لديه.	4.20	0.71	3	مرتفعة
20	تجري مراجعة أوضاع الديون البنك بانتظام؛ لتقصي أي تغيرات يمكن أن تحصل على الوضع الإئتماني للعميل.	4.20	0.63	3	مرتفعة

يتبع جدول رقم (19)

الرقم	العبـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
4	عمليات الرقابة الداخلية في إدارة مخاطر الإئتمان مستمرة.	4.17	0.66	4	مرتفعة
19	لدى البنك نظام واضح لتصنيف الديون الممنوحة لعملائه من حيث جودتها.	4.13	0.69	5	مرتفعة
12	نسبة التسهيلات الإئتمانية لدى البنك بالمقارنة مع الودائع، تتوافق مع النماذج المالية والتمويلية.	4.12	0.74	6	مرتفعة
15	يتبع البنك عبر إستراتيجيته بإدارة مخاطر الإئتمان، التنويع حسب القطاعات.	4.12	0.63	6	مرتفعة
13	نسبة التسهيلات الإئتمانية لدى البنك بالمقارنة مع الودائع، تتوافق مع المعايير الدولية.	4.07	0.77	7	مرتفعة
25	ترفع الإدارة التنفيذية تقارير منتظمة فيما يتصل بالإئتمان إلى مجلس الإدارة.	4.07	0.65	7	مرتفعة
2	يعمل البنك في استراتيجيته الإئتمانية على عدم الإفراط بمنح القروض.	4.06	0.72	8	مرتفعة
10	يصنف البنك مستويات قدرة المقترضين على الإيفاء بالتزاماتهم في فئات محددة، لاعتماد سياسة واقعية في إدارة مخاطر الإئتمان.	4.06	0.58	8	مرتفعة
26	يتابع مجلس الإدارة تقارير الإدارة التنفيذية ويتخذ الإجراءات في ضوئها لمعالجة الوضع الإئتماني.	4.05	0.68	9	مرتفعة
9	تعتقد أن المبالغة في الحد من منح التسهيلات ضار بالاقتصاد الوطني.	4.03	0.73	10	مرتفعة
14	أثبتت سياسات البنك لإدارة مخاطر الإئتمان فاعلية أمام الأزمة المالية العالمية الحالية.	4.03	0.77	10	مرتفعة
3	تتوافر لدى البنك خطط محددة لمواجهة مخاطر المضاربة التي تمس الإئتمان وتلحق الضرر بمكانة البنك.	4.02	0.69	11	مرتفعة
23	هناك شفافية في تقديم المعلومات والبحث عن حالات الخلل المتصل بالإئتمان.	4.00	0.67	12	مرتفعة
6	تتصف إدارة مخاطر الإئتمان بطابع استراتيجي واضح.	3.98	0.70	13	مرتفعة
21	يعتمد البنك معايير مالية محددة تتعلق بالربحية عند اتخاذ قرار بشأن طلبات التمويل	3.98	0.72	13	مرتفعة
16	يتبع البنك عبر إستراتيجيته بإدارة مخاطر الإئتمان، التنويع حسب الآجال.	3.94	0.76	14	مرتفعة
22	يتوافر لدى البنك نظام معلومات يعكس للإدارة حالة الوضع الإئتماني عند الطلب.	3.93	0.77	15	مرتفعة
17	يتبع البنك عبر إستراتيجيته بإدارة مخاطر الإئتمان، التنويع حسب مستويات الربحية.	3.91	0.72	16	مرتفعة
24	تتابع الإدارة التنفيذية أوضاع الإئتمان بشكل يومي.	3.90	0.75	17	مرتفعة
5	البنك بمنأى عن مخاطر الإئتمان الناجمة عن الأزمة المالية العالمية الراهنة.	3.66	0.96	18	مرتفعة
18	يلجأ البنك إلى دراسة البدائل المتاحة لمواجهة مخاطر الإئتمان ومنها أساليب بيع الديون، والمشتقات المالية، وغيرها من الوسائل.	3.54	0.92	19	مرتفعة

تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المجال الثالث وقد جاء المتوسط الحسابي للمجال (4.04) وبانحراف معياري (0.48).

ويشير الجدول (19) إلى أن درجة الموافقة جاءت مرتفعة في كل الفقرات، حيث جاءت الفقرة رقم (8) والتي نصت على" هناك تنسيق منتظم وفعّال بين البنك، والبنك المركزي، والهيئات الأخرى ذات العلاقة، فيما يتصل بإدارة مخاطر الإئتمان" بالرتبة الأولى، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.43)، بينما جاءت الفقرة رقم (1) والتي نصت على " لدى البنك استراتيجية ائتمانية متحفظة للحد من ممارسة الأنشطة الاستثمارية ذات المخاطر العالمية " بالرتبة الثانية، بمتوسط حسابي بلغ (4.23). بينما جاءت الفقرة (5) والتي نصت على" البنك بمنأى عن مخاطر الإئتمان الناجمة عن الأزمة المالية العالمية الراهنة" بالرتبة قبل الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (3.66)، وجاءت الفقرة رقم (18) والتي نصت على "يلجأ البنك إلى دراسة البدائل المتاحة لمواجهة مخاطر الإئتمان ومنها أساليب بيع الديون، والمشتقات المالية، وغيرها من الوسائل" بالرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (3.54).

وقد تم استخراج قيمة (ت) لمتوسط الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات المالية التي تتبعها البنوك التجارية الأردنية لمواجهة مخاطر الإئتمان عند المتوسط الفرضي (2.6)، وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (20)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (ت) لإجابات أفراد عينة الدراسة

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات المالية التي تتبعها البنوك التجارية الأردنية لمواجهة مخاطر الإئتمان	4.04	0.48	33.076	0.000
	2.6	-		

تشير النتائج الواردة في الجدول (20) إلى وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطين الحسابيين لإجابات أفراد عينة الدراسة، استنادا إلى قيم (ت) المحسوبة إذ بلغت (33.076)، وبمستوى دلالة يساوي (0.000).

ب- الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات الإدارية المتعلقة بمخاطر الإئتمان:

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات التي تقيس الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات الإدارية التي تتبعها البنوك التجارية الأردنية لمواجهة مخاطر الإئتمان، كما يظهر في الجدول الآتي:

جدول رقم (21)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بالاستراتيجيات والسياسات والإجراءات الإدارية الموضوعة من قبل إدارات البنوك التجارية الأردنية في مواجهة مخاطر الإئتمان

الرقم	العبـارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
19	يحرص البنك على التحقق من الضمانات الممنوحة عند تقديم التسهيلات، من منظور المخاطر التي قد تلحق بتلك الضمانات نفسها.	4.21	0.69	1	مرتفعة
25	تحرص إدارة البنك على تفعيل الرقابة على إدارة مخاطر الإئتمان.	4.13	0.53	2	مرتفعة
28	عند حدوث خلاف في السياسات المتصلة بالإئتمان، فإن مجلس الإدارة هو صاحب القرار الحاسم.	4.12	0.75	3	مرتفعة
9	مجلس الإدارة قادر على لعب دوره في الحد من مخاطر الإئتمان.	4.11	0.68	4	مرتفعة
17	عندما يقوم البنك بتمويل مشروعات استثمارية، تجري دراسة معمقة للجدوى الاقتصادية لتلك المشاريع.	4.11	0.75	4	مرتفعة
18	تتم بانتظام دراسة الديون المتعثرة في اتجاهات متلازمة، هي: السياسات الإئتمانية والمخاطر المنتظمة (مخاطر السوق)، والعملاء.	4.11	0.70	4	مرتفعة
7	هناك فصل بين الصلاحيات في تطبيق الرقابة الهادفة إلى درء مخاطر الإئتمان المحتملة.	4.09	0.62	5	مرتفعة
2	تتم مراجعة السياسات الإئتمانية المتبعة بانتظام لتدارك أي خلل.	4.08	0.65	6	مرتفعة
1	يتخذ البنك الإجراءات الكفيلة بالحد من تأثير أي هزات محتملة بالسوق المالية على أنشطته.	4.07	0.62	7	مرتفعة

يتبع جدول رقم (21)

الرقم	العبـــــــــــــارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
11	لدى البنك معرفة بمخاطر الإئتمان المحتملة ويتصرف بما يكفي للحد منها.	4.07	0.65	7	مرتفعة
13	هناك إدراك لضرورة اعتماد استراتيجيات جديدة مبنية علـى إدارة مخـاطر الإئتمان، في الوضع الاقتصادي الراهن.	4.07	0.62	7	مرتفعة
16	تجري مراجعة أوضاع المقترضين من البنك بانتظام، للتحوّط مـن تغيـرات سلبية في قدرتهم على سداد التزاماتهم.	4.07	0.60	7	مرتفعة
12	تدرك إدارة البنك مخاطر تقلبات أسعار الصرف المرتبطة بالإئتمان.	4.06	0.61	8	مرتفعة
27	مجلس الإدارة هو المسؤول عن تحديد سقف المخاطرة في المسائل المتصـلة بالإئتمان.	4.06	0.72	8	مرتفعة
21	تأخذ إدارة البنك بالاعتبار وبجدية الجوانب الأخلاقية للعميل وتاريخ عملياتـه الإئتمانية.	4.05	0.72	9	مرتفعة
23	تحرص إدارة البنك على تنمية الكادر المتخصص بإدارة مخاطر الإئتمان.	4.05	0.66	9	مرتفعة
24	تحرص إدارة البنك على الارتقاء بثقافة إدارة مخاطر الإئتمان بشكل منتظم.	4.05	0.67	9	مرتفعة
8	تقيم إدارة البنك علاقة واضحة بين مجلس إدارته والجهاز الإداري التنفيـذي لإدارة الإئتمان.	4.04	0.69	10	مرتفعة
10	تُراعي المستويات الإدارية المختلفة في البنك معايير لجنة بـازل فـي تقيـيم أنظمة الرقابة الداخلية.	4.02	0.71	11	مرتفعة
5	يعتمد البنك أدلة إرشادية لإدارة الإئتمان.	4.02	0.72	11	مرتفعة
15	هناك هيئة متخصصة لمراقبة ومتابعة وضع الإئتمان في البنك أولاً بأول.	4.01	0.74	12	مرتفعة
14	تجري مراجعة أساليب العمل دورياً للارتقاء بمقدرة البنك فيما يتصل بسياسته الإئتمانية.	3.99	0.77	13	مرتفعة
20	يُتابع البنك سلوك المستثمرين الذي قد يؤثر سلباً في مقدرتهم علـى الإيفـاء بالتزاماتهم مثل التوسعات غير المدروسة.	3.98	0.70	14	مرتفعة
3	يلتزم البنك بالحيادية في عمليات منح التسهيلات الإئتمانية دون محاباة.	3.95	0.79	15	مرتفعة
26	قنوات الاتصال بين الدوائر المختلفة المتخصصة في إدارة مخاطر الإئتمـان تعمل بفاعلية.	3.95	0.67	15	مرتفعة
6	حاكمية البنك المؤسسيّة هي الضابط الأول فيما يتصل بمخاطر الإئتمان.	3.80	0.74	16	مرتفعة
4	يستخدم البنك معايير القيمة العادلة في تقييم سياسته الإئتمانية.	3.79	0.74	17	مرتفعة
22	تمنح نظم المعلومات المستخدمة لدى البنك الإدارة دعماً موثوقاً عنـد اتخـاذ القرارات الخاصة بالإئتمان.	3.79	0.74	17	مرتفعة

تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة مـن فقـرات المجـال الرابع، وقد جاء المتوسط الحسابي للمجال (4.03) وبانحراف معياري (0.48).

ويشير الجدول (21) إلى أن درجة الموافقة جاءت مرتفعة في كل الفقرات، حيث جـاءت الفقرة رقم (19) والتي نصت على" يحرص البنك على التحقق من الضمانات الممنوحـة عنـد تقديم التسـهيلات، من منظور المخاطر التي قد تلحق بتلك الضمانات نفسها" بالرتبـة الأولـى، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.21). بينما جاءت الفقرة رقـم (25) والتـي نصـت علـى "تحرص إدارة البنك على تفعيل الرقابة على إدارة مخاطر الإئتمان" بالرتبة الثانيـة، بمتوسـط حسابي بلغ (4.13). بينما جاءت الفقرة (4) والتي نصت على "يستخدم البنك معـايير القيمـة العادلة في تقييم سياسته الإئتمانية"، والفقرة رقم (22) والتي نصت على "تمنح نظم المعلومـات المستخدمة لدى البنك الإدارة دعماً موثوقاً عند اتخاذ القـرارات الخاصـة بالإئتمـان" بالرتبـة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (3.79).

وقد تم اسـتخراج قيمة (ت) لمتوسـط الاسـتراتيجيات والسياسـات والإجـراءات الإداريـة التي تتبعها البنـوك التجاريـة الأردنيـة لمواجهـة مخاطر الإئتمان عند المتوسـط الفرضي (2.6)، وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (22)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (ت) لإجابات أفراد عينة الدراسة

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات الإدارية التي تتبعها البنوك التجارية الأردنية لمواجهة مخاطر الإئتمان	4.03	0.48	33.238	0.000
	2.6	-		

تشير النتائج الواردة في الجدول (22) إلى وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطين الحسابيين لإجابات أفراد عينة الدراسة، استنادا إلى قيم (ت) المحسوبة إذ بلغت (33.238)، وبمستوى دلالة يساوي (0.000).

وبناء على ذلك ترفض الفرضية الثانية والتي نصت على "لا تطبق البنوك التجارية الأردنية استراتيجيات إدارة مخاطر الإئتمان الموضوعة من قبل إداراتها".

3- النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة:"لا تواكب البنوك التجارية الأردنية المستجدات الخاصة بإدارة مخاطر السيولة، على ضوء التجارب العالمية":

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات التي تقيس مواكبة البنوك التجارية الأردنية للمستجدات الخاصة بإدارة مخاطر السيولة، على ضوء التجارب العالمية، كما يظهر في الجدول الآتي:

جدول رقم (23)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بمواكبة البنوك التجارية الأردنية للمستجدات الخاصة بإدارة مخاطر السيولة، على ضوء التجارب العالمية

الرقم	العبـــــارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
11	يتابع متخصصون لدى البنك حركة سوق عمان للأوراق المالية، واحتمالات انعكاسها على وضع البنك المالي.	4.07	0.77	1	مرتفعة
1	تتم مراجعة الإجراءات الإدارية الخاصة بالسيولة في ضوء المستجدات العالمية.	4.03	0.63	2	مرتفعة
14	يُتابع البنك بانتظام المستجدات في السياسات الخاصة بالسيولة على الصعيد المحلي	4.02	0.69	3	مرتفعة
9	تتابع إدارة البنك الدراسات حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة، للاستفادة منها في درء مخاطر السيولة في المستقبل.	4.01	0.66	4	مرتفعة
3	يُتابع البنك الإسهامات العالمية في إدارة مخاطر السيولة للاستفادة منها.	3.97	0.60	5	مرتفعة
5	هناك متابعة حثيثة للمستجدات الخاصة بإدارة مخاطر السيولة في ظل العولمة وانفتاح السوق.	3.93	0.68	6	مرتفعة
7	هناك صلات وثيقة بين البنك ومؤسسات زميلة ودولية، لتبادل الخبرات فيما يتصل بمواجهة مخاطر السيولة.	3.68	0.89	7	مرتفعة

تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المجال الخامس المتعلقة بمخاطر السيولة وقد جاء المتوسط الحسابي للمجال (3.96) وبانحراف معياري (0.53).

ويشير الجدول (23) إلى أن درجة الموافقة جاءت مرتفعة في كل الفقرات، حيث جاءت الفقرة رقم (11) والتي نصت على "يتابع متخصصون لدى البنك حركة سوق عمان للأوراق المالية، واحتمالات انعكاسها على وضع البنك المالي" بالرتبة الأولى، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.07)، بينما جاءت الفقرة رقم (1) والتي نصت على" تتم مراجعة الإجراءات الإدارية الخاصة بالسيولة في ضوء المستجدات العالمية" بالرتبة الثانية، بمتوسط حسابي بلغ (4.03).

بينما جاءت الفقرة (5) والتي نصت على "هناك متابعة حثيثة للمستجدات الخاصة بإدارة مخاطر السيولة في ظل العولمة وانفتاح السوق" بالرتبة قبل الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (3.93)، وأخيرا جاءت الفقرة رقم (7) والتي نصت على "هناك صلات وثيقة بين البنك ومؤسسات زميلة ودولية، لتبادل الخبرات فيما يتصل بمواجهة مخاطر السيولة" بالرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (3.68).

وقد تم استخراج قيمة (ت) لمتوسط مواكبة البنوك التجارية الأردنية للمستجدات الخاصة بإدارة مخاطر السيولة، على ضوء التجارب العالمية عند المتوسط الفرضي (2.6)، وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (24)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (ت) لإجابات أفراد عينة الدراسة

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
مواكبة البنوك التجارية الأردنية للمستجدات الخاصة بـإدارة مخاطر السيولة، على ضوء التجارب العالمية	3.96	0.53	28.407	0.000
	2.6	-		

تشير النتائج الواردة في الجدول (24) إلى وجود فرق ذي دلالة إحصائية عنـد مسـتوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين المتوسطين الحسابيين لإجابات أفراد عينة الدراسة، استنادا إلـى قـيم (ت) المحسوبة إذ بلغت (28.407)، وبمستوى دلالة يساوي (0.000).

<u>وبناء على ذلك ترفض الفرضية الثالثة والتي نصت على " لا تواكب البنـوك التجاريـة الأردنية المستجدات الخاصة بإدارة مخاطر السيولة، على ضوء التجارب العالمية ".</u>

4- النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة:"لا تواكب البنوك التجارية الأردنية المسـتجدات الخاصة بإدارة مخاطر الإئتمان، على ضوء التجارب العالمية":

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات التي تقـيس مواكبـة البنوك التجارية الأردنية للمستجدات الخاصة بإدارة مخاطر الإئتمان، علـى ضـوء التجـارب العالمية، كما يظهر في الجدول الآتي:

جدول رقم (25)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بمواكبة البنوك التجارية الأردنية للمستجدات الخاصة بإدارة مخاطر الإئتمان، على ضوء التجارب العالمية

الرقم	العبـــــــــــــــارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
4	يُتابع البنك الإسهامات العالمية في إدارة مخاطر الإئتمان للاستفادة منها.	4.28	3.70	1	مرتفعة
13	يُتابع البنك بانتظام المستجدات في السّياسات الإئتمانية على الصعيد المحلي.	4.10	0.60	2	مرتفعة
10	تتابع إدارة البنك الدراسات حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة، للإفادة منها في درء مخاطر والإئتمان في المستقبل.	4.06	0.65	3	مرتفعة
12	يتابع متخصصون لدى البنك حركة الأسواق الإقليمية والعالمية، واحتمالات انعكاسها على وضع البنك المالي.	3.98	0.77	4	مرتفعة
2	تتم مراجعة الإجراءات الإدارية الخاصة بالسياسات الإئتمانية في ضوء المستجدات العالمية.	3.96	0.68	5	مرتفعة
6	هناك متابعة حثيثة للمستجدات الخاصة بإدارة مخاطر الإئتمان في ظل العولمة وانفتاح السوق.	3.95	0.63	6	مرتفعة
8	هناك صلات وثيقة بين البنك ومؤسسات زميلة ودولية، لتبادل الخبرات فيما يتصل بمواجهة مخاطر الإئتمان.	3.64	0.84	7	مرتفعة

تـم احتسـاب المتوسـطات الحسـابية والانحرافـات المعياريـة لكـل فقـرة مـن فقرات المجال الخامس المتعلقـة بمخاطـر الإئتمان، وقد جاء المتوسـط الحسـابي للمجـال (3.99) وبانحراف معياري (0.75).

ويشير الجدول (25) أن درجة الموافقة جاءت مرتفعة في كل الفقرات، حيـث جـاءت الفقرة رقم (4) والتي نصت على "يُتابع البنك الإسهامات العالمية في إدارة مخـاطر الإئتمـان للإفادة منها" بالرتبة الأولى، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.28)، بينما جاءت الفقرة رقـم (13) والتي نصت على " يُتابع البنك بانتظام المستجدات في السّياسات الإئتمانية على الصـعيد

المحلي" بالرتبة الثانية، بمتوسط حسابي بلغ (4.10)، بينما جاءت الفقرة (6) والتي نصت على "هناك متابعة حثيثة للمستجدات الخاصة بإدارة مخاطر الإئتمان في ظل العولمة وانفتاح السوق" بالرتبة قبل الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.95). وأخيرا جاءت الفقرة رقم (8) والتي نصـت على "هناك صلات وثيقة بين البنك ومؤسسات زميلة ودولية، لتبادل الخبـرات فيمـا يتصـل بمواجهة مخاطر الإئتمان " بالرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (3.64). وقد تم استخراج قيمة (ت) لمتوسط مواكبة البنوك التجارية الأردنية للمستجدات الخاصة بإدارة مخاطر الإئتمان، على ضوء التجارب العالمية عند المتوسط الفرضي (2.6)، وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (26)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (ت) لإجابات أفراد عينة الدراسة

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
مواكبة البنوك التجارية الأردنية للمستجدات الخاصـة بإدارة مخاطر الإئتمان، على ضوء التجارب العالمية	3.99	0.75	20.545	0.000
	2.6	-		

تشير النتائج الواردة في الجدول (26) إلى وجود فرق ذي دلالة إحصائية عنـد مسـتوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين المتوسطين الحسابيين لإجابات أفراد عينة الدراسة، استنادا إلـى قـيم (ت) المحسوبة إذ بلغت (20.545)، وبمستوى دلالة يساوي (0.000).

<u>وبناء على ذلك ترفض الفرضية الرابعة والتي نصت على " لا تواكب البنوك التجاريـة الأردنية المستجدات الخاصة بإدارة مخاطر الإئتمان، على ضوء التجارب العالمية".</u>

ثالثاً: عرض نتائج المقابلة:

- - - - - - - - - - - - - -

بعد اطلاع الباحث على التقارير السـنوية للبنـوك التجاريـة الأردنيـة الثلاثة عشر لعام 2008، ودراسـة ما ورد بها من تفصيلات وإيضاحات حول أسـاليب وإجـراءات إدارة المخاطر عموماً، ومخاطر السـيولة ومخاطر الإئتمان خصوصاً، فقد ارتأى أن يقـوم بـإجراء مقابلات شخصيـة ومباشرة، مع عدد من المسـؤولين عن إدارة المخاطر في تلـك البنـوك، للكشف عن آليات إدارة المخاطر عموماً، ومخاطر السـيولة ومخاطر الإئتمان خصوصاً، والتي من الممكن أن تتعرض لها البنـوك التجاريـة الأردنيـة، فقـام بمقابلـة (22) مسـؤولاً (ملحق رقم 6)، استمع خلال مقابلة كل منهم إلى عرض لاستراتيجيات إدارة مخاطر السـيولة ومخاطر الإئتمان بالبنك الذي يعمل به، وتحرى مدى تطبيق ما هو وارد بهذه الاسـتراتيجيات، ومدى الالتزام بتطبيقها، ومدى كفاءة تطبيقها، فتم توجيه السؤالين التاليين لكل منهم:

1. هل تطبق البنـوك التجاريـة الأردنيـة اسـتراتيجيات إدارة مخـاطر السـيولة الموضوعة من قبل إداراتها ؟ وما مدى كفاءة التطبيق؟
2. هل تطبق البنـوك التجاريـة الأردنيـة اسـتراتيجيات إدارة مخـاطر الإئتمـان الموضوعة من قبل إداراتها ؟ وما مدى كفاءة التطبيق؟

وقد تبين من خلال مقابلة هؤلاء المسئولين عن إدارة المخاطـر بالبنـوك التجاريـة الأردنيـة أن البنـوك جميعها تواجـه المخاطـر التالية: مخاطـر السـيولة، ومخاطـر الإئتمان، ومخاطر السـوق، ومخاطـر العمليـات، ومخاطـر الامتثـال، ومخاطـر التشـغيل، والمخاطـر الإستراتيجية، ومخاطـر العمـلات، ومخاطـر أمـن المعلومـات،

ومخاطـر اسـتمرارية العمل، ومخاطـر أسـعار الفائـدة، ومخاطـر التركز الجغرافـي، ومخاطـر التعامل بالقطع الأجنبـي، ومخاطر السـمعة.

أما مخاطر السوق؛ فهي تؤثر على إيرادات البنك ورأسماله، وتنجم عـن التقلبـات فـي أسعار الفائدة، وأسعار الصرف التي يواجهها البنك أثناء قيامه بتنفيـذ عمليـات تبـادل النقـد الأجنبي، وأسعار الأوراق المالية والسلع التي تعرض البنك لخسائر بسبب التقلبات في الأسعار السوقية للسندات والأسهم والبضائع.

والمخاطر الإستراتيجية تنجم عن اتخاذ إدارة البنـك قرارات خطأ، أو تنفيـذ القـرارات بشكل خطأ، أو عدم اتخاذ القرار في الوقت المناسب، الأمر الذي قد يؤدي إلى إلحاق خسـائر أو ضياع فرص بديلة. والمخاطر القانونية والتنظيمية فتـنجم عـن عـدم الالتـزام بـالقوانين والإرشادات والتعليمات الناظمة للعمل المصرفي. ومخاطر السمعة تنـتج عـن الآراء العامـة السلبية المؤثرة، والتي ينتج عنها خسارة كبيرة للعملاء أو الأموال، وتتضـمن الأفعـال التـي تمارس من قبل إدارة البنك، أو موظفيه والتي تعكس صورة سلبية عن البنك وأدائه، وعلاقتـه مع عملائه، والجهات الأخرى، كما أنها تنجم عن ترويج إشاعات سلبية عن البنك ونشاطه. أما المخاطر التشغيلية فهي تنتج عن الضعف الواضح في الحوكمـة، وضـعف أنظمـة الرقابـة الداخلية، ورقابة الجهات الحكومية.

وفيمـا يلـي اسـتعراض لأهـم مـا تـم التطـرق إليـه خـلال المقـابلات، والجوانـب العمليـة المطبقـة لـدى البنـوك التجاريـة الأردنيـة فيمـا يتعلـق بمخاطـر السـيولة ومخاطـر الإئتمان، وتالياً عرض مفصل لما أفاد به المسؤولين الذين تمت مقـابلتهم بخصوص هذين النوعين من المخاطر:

أولاً: مخاطر السيولة:

تسبب مخاطر السيولة خسائر نتيجة عدم مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في تاريخ استحقاقها، بسبب عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم أو الأصول السائلة لمقابلة هذه الالتزامات بأقل خسائر ممكنة. فتتعلق مخاطر السيولة بقدرة البنك على مواجهة التزاماته النقدية في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة، وقد أظهرت نتيجة المقابلات وجود عدة مستويات إدارية لدى البنوك التجارية الأردنية عموماً، من مهامها إدارة الموجودات والمطلوبات لدى البنك، وإدارة السيولة النقدية. وتتضمن عملية إدارة مخاطر السيولة لدى البنوك التجارية الأردنية ما يلي:

- تدار متطلبات التمويل اليومية من خلال الرقابة على التدفقات النقدية المستقبلية، للتأكد من إمكانية تلبيتها، وتحتفظ البنوك التجارية الأردنية بحضور في السوق النقدي يمكنه من تحقيق ذلك.
- الاحتفاظ بموجودات ذات قابلية عالية للتسويق، يمكن تسييلها بسهولة كحماية ضد أي حالة نقص غير منظورة في السيولة.
- الرقابة على مؤشرات السيولة وفقاً لمتطلبات البنوك التجارية الأردنية الداخلية ولمتطلبات السلطات الرقابية.
- وجود إدارة مستقلة للتركزات وتواريخ استحقاق الديون.
- الاحتفاظ بجزء من ودائع العملاء لدى البنك المركزي، كاحتياطي نقدي لا يمكن التصرف به إلا بشروط، تماشياً مع تعليمات السلطات الرقابية.
- يتم قياس ورقابة السيولة على أساس الظروف الطبيعية والطارئة، ويشمل ذلك تحليل المطلوبات المالية على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق، والموجودات المالية على

أساس التاريخ المتوقع لتحصيلها. ويقوم مسؤول الخزينة لمجموعة البنوك التجارية الأردنية، بالرقابة على هذا الجانب مع الأخذ بعين الاعتبار القروض والتسهيلات غير المستغلة، واستغلال حسابات الجاري مدين، والالتزامات التي قد تطرأ، والمرتبطة بالاعتمادات والكفالات.

- التزام البنوك التجارية الأردنية بنسب السيولة المحددة من قبل البنك المركزي الأردني، والسلطات الرقابية التي تعمل ضمنها فروع البنوك التجارية الأردنية الخارجية، وتراقب السيولة لدى البنوك التجارية الأردنية بشكل يومي.
- تتم مراقبة السيولة أيضا من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات في أغلب البنوك التجارية الأردنية، والتي يرأسها المدير العام من خلال تقارير دورية.

هذا وتعتمد البنوك التجارية الأردنية على المبادئ التالية لإدارة مخاطر السيولة:

- **تنويع مصادر التمويل:** حيث تسعى إدارة البنوك التجارية الأردنية إلى تنويع مصادر التمويل، وعدم حصول تركز في مصادر التمويل، فبالإضافة إلى قاعدة رأس المال، وودائع العملاء، تقوم البنوك التجارية الأردنية بالاقتراض من المؤسسات، والبنوك المحلية والأجنبية، الأمر الذي من شأنه توفير مصادر تمويل بأسعار وآجال مناسبة.
- **توفير السيولة في الحالات الطارئة Liquidity Contingency Plan:** والتي تعمل على توفير الأطر الأساسية لإدارة السيولة في البنوك التجارية الأردنية، وبخاصة في أوقات الأزمات، فتسعى البنوك التجارية الأردنية بذلك إلى توفير السيولة أثناء أوقات الأزمات، وضمن الكلف المعقولة، للحفاظ على حقوق كل من المودعين، والمقرضين،

وحقوق الملكية. ويتم مراجعة وتحديث خطة الطوارئ المتعلقة بالسيولة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، وتحليل آجال استحقاقات الموجودات والمطلوبات، ومراقبتها.

- **دراسة سيولة الموجودات والمطلوبات بشكل يومي:** فبالإضافة إلى دراسة أي تغييـرات تحدث على الموجودات والمطلوبات، تسعى البنوك التجارية الأردنية من خلال لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، إلى المواءمة بين استحقاق الموجودات واسـتحقاق المطلوبـات، ومراقبة الفجوات مع تلك المحددة في سياسة البنوك التجارية الأردنية.

كما أشـارت نتائج المقابلة إلى أن سـياسة إدارة السـيولة فـي البنـوك التجاريـة الأردنيـة تهدف إلى تدعيم إمكانيـة الحصول على السـيولة بأقل التكاليف الممكـنة. ومـن خلال إدارة السـيولـة، تسـعى البنـوك التجاريـة الأردنيـة إلى الحفاظ على مصادر تمويل مسـتقرة يمكن الاعتماد عليها وبمعدل تكلفـة معقول، ويتم قياس ورقابة وإدارة السـيولة على أسـاس الظروف الطبيعية والطارئة، ويشمل ذلـك اسـتخدام تحليـل آجـال الاسـتحقاق للموجودات والنسـب الماليـة المختلفـة.

ثانياً: مخاطر الإئتمان:

لقد ركز الباحث أثناء إجراء المقابلات على إدارة مخاطر الإئتمان، حيث ينطوي علـى الأعمال المصرفية، تعرض البنـوك التجاريـة الأردنيـة لمخاطر الإئتمان، الناتجة عن تخلف أو عجز الطرف الأخر عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك، مما يؤدي إلى حدوث خسائر.

تعرف مخاطـر الإئتمان بأنها احتمال عدم اسـترداد أصل الدين أو الفوائـد في الوقت المحدد، وبشـكل كامل الأمـر الذي ينتج عنه خسارة مالية للبنك. واستنادا إلى المفهوم فإنه لا يمكن إلغاء هذه المخاطر بشكل كامل، وإنما المطلوب هو التعرف الـدقيق عليهـا وإدارتهـا،

لتخفيض احتمالات حدوثها، وتخفيض الخسائر التي قد تنتج عنها، ووضـع البـدائل المناسـبة لمواجهتها وتسعيرها بشكل سليم.

ومن أهم واجبات البنوك التجارية الأردنية وإداراتها، التأكد من أن مخاطر الإئتمـان لا تتعدى الإطار العام المحدد مسبقا في السـياسة الإئتمانية للبنـوك التجاريـة الأردنيـة، والعمل على الحفاظ على مستوياتها ضمن منظومة العلاقة المتوازنة بـين المخـاطر والعائـد والسيولة. ولا يمكن لأي بنك تحقيق عوائد على محافظه المختلفة (المحفظة الإئتمانية والمحفظة الاستثمارية) من دون تحمل مخاطر في سبيل تحقيق هذه العوائد، ولا يمكـن لأي بنـك إلغـاء المخاطر التي يتعرض لها، وبشكل كامل، ولكن الهدف هو إدارة هذه المخاطر، للتخفيف منهـا وتحقيق العائد المناسب مقابل هذه المخاطر.

ويقوم على إدارة مخاطر الإئتمان في البنوك التجارية الأردنية، عدد من اللجـان مـن الإدارة العليا والإدارة التنفيذية، حيث يتم تحديد سقوف لمبالغ التسهيلات الإئتمانية التـي يمكـن منحها للعميل الواحد (فرد أو مؤسسة)، تنسجم مع النسب المعتمدة من قبـل البنـك المركـزي الأردني. مع الاعتماد على أسلوب توزيع التسهيلات بشكل محافظ ائتمانية لكل مـدير ائتمـان، وكل قطاع، وكل منطقة جغرافية، وبما يحقق توافقاً مناسـباً بين العائد والمخاطرة، والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، مع قدرة البنـوك التجاريـة الأردنيـة على تنويع الإقراض وتوزيعـه على العملاء والنشاطات الاقتصادية.

وإدراكاً من البنـوك التجاريـة الأردنيـة لأهمية ذلك، فقد قامت معظـم هـذه البنـوك بإنشـاء دائرة لإدارة المخاطر والامتثال، تكون مهمتها " تحديد وقياس ومراقبة كافة المخـاطر التي يتعرض لها البنك، أو من الممكن أن يتعرض لها في أي وقـت كـان، والتحـوط لهـذه المخاطر للتخفيف من أثرها على أنشطة البنك المختلفة، والتأكد مـن حسـن سـير إدارتهـا،

وانسـجامها مع اسـتراتيجية البنك بهدف تعظيم حقوق الملكية. وتقوم دائـرة إدارة المخـاطر والامتثال بإعداد إجراءات عمل خاصـة بإدارة مخاطـر الإئتمـان، وعلـى أن تعـالج هـذه الإجراءات البنود التالية:

1) تحديد مصادر المخاطر المحتملة لدى العميل، وهذه قد تكون مرتبطة بالمؤسسـة (داخليـه) وقد تكون ذات علاقة بالبيئة الخارجية.

2) قياس احتمال حدوث هذه المخاطر، وهذا يعنى تقييم وضع العميل من ناحية مالية وتشغيلية وإدارية، وتقييم مخاطر الصناعة أو القطاع الذي يعمل فيه العميل، وتقيـيم الغـرض مـن الإئتمان، وطبيعة المشروع، وقيمته، ومصادر التسديد، والعوائد المتوقعة.

3) تحديد الخسائر المتوقعة في حال تحقق حدوث هذه المخاطر، وهذا يعتمد على حجم الإئتمان الممنوح، ونوعه، وأولويته بين الدائنين الآخرين، ونوع وقيمة الضمانات، والتوثيق القانوني للائتمان والضمانات.

4) تغطية هذه المخاطر، عن طريق تحديد نوع الإئتمان المناسب، والتوثيق السـليم، وضـمان أولوية الدين، والضمانات المناسبة وتطوير نظام رقابه ومتابعة مناسب.

5) تحديد مستوى المخاطر المقبولة في ضوء إستراتيجية البنك في التعامل مع المخاطر، وهـذا يستدعي معرفة البيئة التنافسية، والإيرادات المتوقعة من عملية التمويل.

6) تحديد العائد المناسب لهذا المستوى من المخاطر.

إن دور دائرة إدارة المخاطر والامتثال، لا يكتمل من خلال تحديد و قياس مخاطر الإئتمان فقط، لذا يتم إدارة المخاطر الإئتمانية على مستوى محفظة البنك الإئتمانية، وعلى مسـتوى كـل عميل وبشكل كفؤ، مما يحقق للبنك ما يلي:

1. التخفيف من المخاطر الإئتمانية.
2. إدارة التركزات لهذه المخاطر الإئتمانية.
3. تخفيف اثر الأحداث الاستثنائية والتي تزيد من المخاطر الإئتمانية.
4. التسعير الجيد لهذه المخاطر الإئتمانية.
5. مراقبة هذه المخاطر الإئتمانية.

وقد اعتمدت البنوك التجارية الأردنية عموماً في إدارة مخاطر الإئتمان على تطبيق مبادئ معيار بازل II، وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

1) إدارة البنك لمخاطـر الإئتمان بشكل كفؤ، مع تحمل البنك المخاطر المناسـبة مقابل العائـد المتوقع.
2) المحافظة على نوعية جيدة من الأصول.
3) الالتزام بالقواعد وقوانين المملكة الأردنية الهاشمية، وتعليمات البنـك المركـزي الأردنـي والتكيف مع أي متغيرات فيها.
4) الالتزام بالمعايير الدولية و مقررات بازل II.
5) ضمان الرقابة على مخاطر الإئتمان التي يتعرض لها البنك في مراحلها المختلفة، واتخـاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب، للتخفيف والسيطرة على هذه المخاطر.

كما شـكلت غالبيـة البنـوك التجاريـة الأردنيـ ـة، لجنـة سـ ـميت بلجنـ ـة إدارة المخاطـر والامتثـال والمكونـة من أعضاء من مجلـس إدارة البنـك، ومن أعضـ ـاء مـن الإدارة التنفيذيـة، وتقـوم هذه اللجنـة بتحديـد الأسـس والمبـادئ لإدارة المخاطـ ـر فيمـا يتعلق بقبـول المخاطـر، أو نقل المخاطـر، أو رفض المخاطـ ـر، أو تقليـل المخاطـ ـر، والتأكـد من وجود إجراءات عمـل معياريـة لإدارة مخاطـر الإئتمان تتناسـ ـب مـع هـذه

السياسـة، كما تقوم بمناقشـة التقاريـر الدوريـة الصـادرة عـن دائـرة إدارة المخـاطر والامتثـال، والإشـراف على سياسـة إدارة مخاطـر الإئتمان، والتأكـد من أن دائـرة إدارة المخاطر والامتثال تقوم بمهامها حسب السياسـات المعتمدة، والتأكد من التزام البنك بتعليمـات أنظمـة الضبط والرقابـة الداخليـة، والصـادرة بموجـب تعليمـات البنـك المركـزي الأردنـي.

وتستند سياسة البنوك التجارية الأردنية لإدارة مخاطر الإئتمان بشكل عام إلى ما يلي:

1. تحديد التركزات الإئتمانية والسقوف: حيث تتضمن السياسة الإئتمانية نسباً واضحة تحدد الحد الأقصى للإئتمان الممكن منحه لأي عميل. كما أن هناك سـقوفاً لحجـم الإئتمـان الممكن منحه من قبل كل مستوى إداري.
2. تحديد أساليب تخفيف المخاطر: حيث تعتمد عملية إدارة المخاطر في البنوك التجاريـة الأردنية على العديد من الأساليب من أجل تخفيف المخاطر منها:
   - الضمانات وحسب قابليتها للتسييل، ونسبة تغطيتها للإئتمان الممنوح.
   - الحصول على موافقة لجنة التسهيلات قبل منح الإئتمان.
   - صلاحية الموافقة على الإئتمان تتفاوت من مستوى إداري إلى آخـر، وتعتمـد على حجم محفظة العميل، والاستحقاق، ودرجة المخاطرة للعميل.
3. الحد من مخاطر تركز الموجودات والمطلوبات: وتتضـمن خطـة البنـوك التجاريـة الأردنية السنوية، التوزيع المستهدف للإئتمان على عدة قطاعات، مـع التركيـز علـى القطاعات الواعدة، إضافة إلى أن الخطة تتضمن توزيع الإئتمان علـى عـدة منـاطق جغرافية داخل وخارج المملكة، كما تحـدد السياسـة الاسـتثمارية نسـب توزيـع

للاسـتثمارات ومواصفات تلك الاسـتثمارات، بحيـث يتم توزيعهـا لتحقيـق العائـد المرتفع وتخفيض المخاطـرة.

4. دراسـة الإئتمان والرقابـة عليه ومتابعته: حيث تقوم البنوك التجارية الأردنية بتطوير السياسـات والإجراءات اللازمـة لتحديد أسـلوب دراسة الإئتمان، والمحافظـة على حياديـة وتكامل عملية اتخاذ القرارات، والتأكـد من أن مخاطر الإئتمان يتم تقييمهـا بدقـة، والموافقـة عليها بشكل صحيح ومتابعة مراقبتها باستمرار.

لقد أظهرت نتيجة المقابلات التي أجراها الباحث أن الإطار العام للسياسة الإئتمانية للبنوك التجارية الأردنية يتضمن وضع صلاحيات للموافقة على الإئتمان، وتوضيح حـدود الإئتمـان، وأسلوب تحديد درجة المخاطر. وتعتبر المعايير والتعليمات الواردة في هذه السياسات، ملزمـة لكافة الجهات في البنك، ويتم تطبيق هذه السياسة من قبل دائرة إدارة المخاطر والامتثـال فـي البنك، وتقوم بمراجعة هذه السياسة مرة في السنة كحد أدنى (اعتباراً من تاريخ الموافقة عليهـا من قبل مجلس الإدارة) أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك، والحصول على موافقـة لجنـة إدارة المخاطر والامتثال ومجلس الإدارة على أي تعديل.

ويتم إعداد السياسة الإئتمانية على أساس التزام البنك بتطبيق معيار بـازل II حسـب تعليمات البنك المركزي الأردني في مذكرته رقـم 12315/3/2/10 تـاريخ 2006/12/27، والتي تنص علـى أن تقـوم البنـوك الأردنيـة بالبـدء بتطبيـق الأسـلوب المعيـاري (Standardized Approach) لمخاطر الإئتمان ابتداءً من 2008/1/1، والتحضير لتطبيـق أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي (Foundation Internal Ratings Based)، ابتداءً من 2012/12/31، ثم يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال حسب تعليمات البنك المركزي الأردني، والالتزام بالحد الأدنى من المتطلبات النوعية التي يجب على البنك أن يسـتوفيها حتـى يتأهـل

لاستخدام أسلوب التصنيف الداخلي الأساسـي (Foundation Internal Ratings Based) لمخاطر الإئتمان، والأسلوب المعياري (Standardized Approach) لمخاطر التشغيل، وفي حالة تعارض أي من مواد هذه السياسات مع أنظمة وقوانين المملكة الأردنية الهاشمية، تعطـى الأولوية للأنظمة والقوانين، ويجمد العمـل بـالمواد المتعارضـة بموافقـة مجلـس الإدارة، ويستعاض عن ذلك بتعليمات جديدة تتناسب والواقع.

وحتى يتمكـن البنـك مـن تطبيـق أسـلوب التصنيـف الـداخلي الأسـاسي (Foundation Internal Ratings Based)، يجب أن يتم تحديد مؤشرات هـذا الأسـلوب وتعريفها بشكل واضح، وتحديد البيانات التي يحتاجها البنك لقياسها.

يعتمد أسـلوب التصنيف الداخلي الأسـاسي FIRB على تقسـيم الخسـارة الإئتمانيـة الناتجة عن مخاطر الإئتمان إلى نوعين:

أولاً: الخسائر المتوقعة (Expected Loss):

وهي الخسارة التي يتوقع البنك حدوثها، ويتم التحوط لها من خلال الإدارة الجيدة لمخاطر الإئتمان (مثل التسعير الجيد لمخاطر الإئتمان)، وحتى يتمكن البنك من حساب هـذه الخسارة فانه يقوم باحتساب بعض المؤشرات الخاصة بها بناءً على بيانات تاريخية.

ويتـم تقديـر هذه الخسـارة بالاعتمـاد على مؤشـرات محـدده، جـزء منهـا يتعلـق بالجـدارة الإئتمانيـة للعميـل، والجزء الأخـر يتعلـق بمقـدرة البنـك علـى تحصـيل التسـهيل في حال تعثـر العميـل، وهـذه تعتمـد علـى نـوع التسـهيل وشـروطه والضمانـات مقابل التسـهيل.

الرموز المستخدمة للمؤشرات:

أ) PD (Probability of Default): احتمال التعثر:

هذا المؤشر يحدد الجدارة الإئتمانية للعميل، ويعرف "على أنه الاحتمال المتوقع لتعثـر العميل خلال الفترة الزمنية القادمة، وعلى أن لا تقل هذه الفترة عن سـنة" فمـثلاً: إذا حصل عميل على PD بنسبة (1%) هذا يعني أنه يوجد احتمال 1% أن يتعثر العميـل خلال السنة القادمة، أو أنه كل مائة عام يمكن للعميل أن يتعثر مرة واحدة. وإذا حصل عميل على PD بنسبة (10%) هذا يعني أن يوجد احتمال 10% أن يتعثر العميل خلال السنة القادمة أو أنه كل عشرة أعوام من المحتمل أن يتعثر العميل مرة واحدة.

ب) LGD (Loss Given Default): الخسارة عند التعثر:

هذا المؤشر يتعلق فقط بالضمانات والشروط التعاقدية مع العميل، ويعـرف علـى أنـه نسبة الخسارة الممكنة من التسهيل، في حال تعثر العميل واضطرار البنك للتنفيذ علـى الضمانات لسداد التسهيلات. فمثلاً، إذا حصل عميل على تسهيل من البنك، وحصل هذا التسهيل على LGD بنسبة 45% هذا يعني أنه في حال تعثر العميل، وسيتم التنفيذ على الضمانات فإن البنك سيخسر 45% من التسهيل و يحصّل 55% من قيمة التسهيل الذي منحه لهذا العميل.

ج) EAD (Exposure at Default): التعرض عند التعثر:

وهو يمثل رصيد العميل المتوقع عند تعثره، وهو يعتمد على الشروط التعاقدية بـين العميل والبنك، ونوع التسهيل، فمثلا التعرض عند التعثر للجـاري مـدين: يمكـن أن يكون كامل السقف الممنوح عرضه للتعثر، والتعرض عند التعثر للقرض: يكون سقف القرض مطروحا منه الأقساط المتوقع سدادها عرضة للتعثر.

ثانياً: الخسارة غير المتوقعة (Unexpected Loss):

وهي الخسارة التي تتسبب بها عوامل استثنائية، ويتم تغطيتها من خلال رأس المال، والضمانات التي يأخذها البنك، وهذه الخسارة يتم حسابها حسب تعليمات البنك المركزي الأردني. فتقوم البنوك التجارية الأردنية باستخدام الأسلوب المعياري، لحساب رأس المال الذي يحتاجه البنك لتغطية مخاطر الإئتمان(في نسبة كفاية رأس المال)، وذلك خلال الفترة من2008/1/1 ولغاية 2012/12/31 أو عندما يحصل البنك على موافقة البنك المركزي الأردني للتحول إلى أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي (Foundation Internal Ratings Based) أيهما أسبق، وعلى دائرة إدارة المخاطر والامتثال تحديد أثر أي قرار ائتماني جديد على نسبة كفاية رأس المال، وفي حال انخفاض نسبة كفاية رأس المال عن 12% أو الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال، حسب تعليمات البنك المركزي الأردني نتيجة لأي قرار ائتماني، فيجب على دائرة إدارة المخاطر والامتثال، إيقاف القرار وإبلاغ الرئيس التنفيذي / المدير العام، ولجنة إدارة المخاطر والامتثال لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

ويتضمن الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية الأردنية الفصل بين وحدات العمل المسؤولة عن منح الإئتمان، ووحدات العمل المسؤولة عن الرقابة على الإئتمان، من حيث شروط المنح، وصحة القرار الإئتماني، والتأكد من تنفيذ كافة شروط منح الإئتمان، والالتزام بالسقوف والمحددات الواردة في السياسة الإئتمانية، وغيرها من التعليمات ذات العلاقة. كما أن هناك إجراءات محددة لمتابعة حسابات الإئتمان العاملة من أجل المحافظة عليها، وحسابات الإئتمان غير العاملة من أجل معالجتها.

قياس مخاطر الإئتمان:

أشارت نتائج المقابلة إلى أن أغلب البنـوك التجاريـة الأردنيـة تتبع عدة إجـراءات بهـدف قياس مخاطر الإئتمان من أبرزها:

1- أدوات الدين:

حيث تستخدم أغلب البنوك التجارية الأردنية التصنيف الخـارجي الصـادر عـن مؤسسـات التصنيف الدولية، مثل (Standard & Poor) و(MOODYS) أو مـا يعادلهـا فـي إدارة المخاطر عند التعرض الإئتماني لأدوات الدين.

2- الرقابة على سقوف المخاطر وسياسات مخفضات مخاطر الإئتمان، حيث تنفذ البنوك التجاريـة الأردنية الإجراءات التالية لإحكام الرقابة:

- تعمل أغلب البنوك التجارية الأردنية على إدارة السقوف الإئتمانيـة، والرقابـة علـى مخاطر التركزات الإئتمانية، على مستوى العميل، فرد كان أو مؤسسة، وحجم التعرض الإئتماني لكل قطاع أو منطقة جغرافية.
- تقوم أغلب البنوك التجارية الأردنية بتحديد مستويات مخاطر الإئتمان المقبولـة، مـن خلال وضع سقوف للمخاطر المقبولة، بالعلاقة مع المقتـرض الواحـد او مجموعـة المقترضين لكل قطاع أو منطقة جغرافية.
- تراقب أغلب البنوك التجارية الأردنية المخاطر بشكل مستمر بحيـث تكـون خاضـعة للمراجعة السنوية، أو الدورية، وتتم مراقبة حجم التعرض الفعلـي للمخـاطر مقابـل السقوف المسموحة والمحددة، وبشكل يومي.

أنواع الضمانات:

حددت البنوك التجارية الأردنية أنواع الضمانات مقابل القروض والتسهيلات بما يلي:

- الرهونات العقارية.
- رهن الأدوات المالية مثل الأسهم.
- كفالات البنوك التجارية الأردنية.
- الضمان النقدي.
- كفالة الحكومة.

وتقوم الإدارة العليا إلى جانب الإدارة التنفيذية بالبنوك التجارية الأردنية بمراقبة القيمة السوقية لتلك الضمانات بشكل دوري، وفي حال انخفاض قيمة الضمان يقوم البنك بطلب ضمانات إضافية لتغطية قيمة العجز.

كما تلتزم البنوك التجارية الأردنية بتعليمات البنك المركزي الأردني بخصوص حد الإقراض القانوني للعميل الواحد البالغ حوالي 25% من رأس المال التنظيمي.

ويشمل الإطار العام لإدارة مخاطر الإئتمان في البنوك التجارية الأردنية المحاور الآتية:

السياسات الإئتمانية:

تقوم البنوك التجارية الأردنية بإدارة مخاطر الإئتمان من خلال ما يحدده مجلس الإدارة سنوياً، حيث يجري سنوياً مراجعة السياسات الإئتمانية المختلفة من سقوف، وشروط مختلفة، حيث يتم تجديدها سنوياً تبعاً للمتغيرات ونتائج التحليل والدراسات، وبموافقة مجلس الإدارة، حيث تحدد هذه السياسات بشكل عام نسباً واضحة للحدود القصوى للائتمان الممنوح لأي عميل و/أو مجموعة عملاء، إضافة إلى توزيع الإئتمان بحسب المناطق الجغرافية، والقطاعات

الاقتصادية المختلفة، هذا وتعتبر البنوك التجارية الأردنية أن تنويع المحافظ هو مـن الأركـان الأساسية للتخفيف من المخاطر الإئتمانية.

التصنيف الإئتماني للعملاء:

يتم تصنيف مخاطر العملاء في البنوك التجارية الأردنية وفق الأسس التالية:

1- **تصنيف مخاطر المقترض**: يتم هذا التصنيف بناءً على تقييم القطاع الاقتصادي، الموقع التنافسي، الأداء التشغيلي، التدفق النقدي، الوضع المالي، والإدارة.

2- **تصنيف مخاطر القرض**: يتم تصنيف مخاطر القرض بناءً على تقييم الكفالات المقدمـة، هيكل القرض، مدة القرض، الضمانات المقدمة.

ويتم تقييم الوضع الإئتماني للعملاء بشكل دوري، وفق نظام تقييم مخاطر العملاء لـدى البنوك التجارية الأردنية، والمستند إلى تقييم عناصر المخاطر الإئتمانية، واحتمالات عدم السداد سواء لأسباب إدارية أو مالية أو تنافسية، إضافة إلى حصول البنوك التجارية الأردنيـة علـى ضمانات مناسبة من العملاء للحالات التي تتطلب ذلك، حسب مستويات المخاطر لكـل عميـل، ولكل عملية منح تسهيلات إضافية.

ويتم تصنيف المخاطر الإئتمانية داخلياً، حيث يتم تصنيف مخـاطر العمـلاء بحسـب ملاءتهم المالية، وقدرتهم على السداد، بالإضافة إلى تقييم نوعية وجودة التسـهيلات الممنوحـة للعملاء، بحسب حركة نشاط الحساب، وانتظام السداد لأصل المبلغ، وفوائده، كما يتم تصـنيف الضمانات بحسب نوعها، ونسب تغطيتها لمخاطر التسهيلات الممنوحة و/أو القائمة هـذا ويتـم دورياً مراقبة محفظة البنك وتوزيعها بحسب التصنيفات.

إن مخاطر الإئتمان التي يتعرض لها عملاء البنك تختلف حسب الشكل القانوني للعميـل، وعليه، وحتى يمكن قياس مخاطر الإئتمان، فانه يتم توزيع العملاء حسب الشكل القانوني لهـم في غالبية البنوك التجارية الأردنية، ويتم ذلك بالاستناد على تعليمات البنك المركزي الأردنـي، ومقررات بازل II وهي كما يلي:

- مطالبات الدول[1]: الإئتمان المباشـر أو غير المباشـر الممنوح من البنك لكل مـن: حكومـة المملكـة الأردنية الهاشـمية، والبنـك المركـزي الأردنـي، وبنـك التسـويات الدولية، وصندوق النقد الدولي، والبنك المركزي الأوروبي، والاتحـاد الأوروبي، وصندوق النقد العربي، والبنك الدولي للإنشـاء والتعميـر، ومؤسسـة التمويل الدوليـة، والبنك الآسـيوي للتنمية، وبنـك التنميـة الأفريقـي، والبنـك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وبنك الاستثمار الأوروبي، وبنـك الاسـتثمار لـدول الشمال، وبنك التنمية لدول الكاريبي، والبنك الإسلامي للتنمية، والمجلس الأوروبي للتنمية، وحكومات الأقاليم والسلطات المحلية.
- مطالبات البنوك: الإئتمان المباشر أو غير المباشر الممنوح من البنـك لكـل مـن البنوك محلية أو أجنبية، وشركات الأوراق الماليـة شـريطة أن تكـون خاضـعة لترتيبات إشرافية وتنظيمية وبخاصة فيما يتعلق بمتطلبات كفاية رأس المال، أما في حال عدم تحقق هذا الشرط فتعامل معاملة مطالبات الشركات، والأجهزة الإداريـة المسؤولة أمام الحكومات المركزية أو الإقليمية أو السلطات المحليـة، والمنشـات الأخرى غير التجارية التي تملكها الحكومات أو الأجهزة المحلية، ومطالبات بنـوك التنمية متعددة الأطراف.

[1] مطالبات تعني إي ائتمان مباشر أو غير مباشر ممنوح لأي عميل ، حسب تعليمات البنك المركزي الأردني

- مطالبات الشركات: الإئتمان المباشر أو غير المباشر الممنوح من البنك لكـل مـن الشركات الكبرى Corporate، والشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم SME.
- مطالبات التمويل المتخصص: وهي الإئتمان المباشر أو غير المباشر والذي يمنحه البنك لمنشأة (شخص طبيعي أو شخص اعتبـاري) محـددة الغـرض، أسسـت خصيصا لتنفيذ و/أو تشغيل و/أو تمويل إي من الأنشطة التالية:
  - تمويل المشاريع (Project Finance).
  - تمويل الأصول المادية (Object Finance).
  - تمويل البضائع (Commodities Finance).
  - العقارات المدرة للدخل(Income - Producing Real Estate).
  - العقـارات التجاريـة عاليـة التذبـذب (High - Volatility Commercial Real Estate).
- المطالبات المصنفة ضمن محفظة التجزئة التنظيمية: الإئتمـان المباشـر أو غيـر المباشر الممنوح من البنك لأشخاص شريطة أن يكون إجمالي الإئتمان المباشر لهم اتجاه البنك أقل من 250 ألف دينار.
- مطالبات التجزئة الأخرى: الإئتمان المباشر أو غير المباشر الممنوح للعميل الواحد ويكون الإئتمان المباشر أقل من 250 ألف دينار ولكـن مخـالف لأحـد المعـايير الخاصة بمحفظة التجزئة التنظيمية.
- المطالبات الأخرى: الإئتمان المباشـر أو غير المباشـر الممنـوح لجهات أخـرى لم ترد في البنود المذكورة.

أساليب تخفيف مخاطر الإئتمان:

أشـارت نتائج المقابلات إلى أن البنـوك التجاريـة الأردنيـة تتبـع عـدة أسـاليب لتخفيف مخاطر الإئتمان، منها تحديد الضمانات المقبولة وشروطها. بحيث يتم قبول الضـمانات الجيدة و القابلة للتسييل بالقيمة والوقت المناسب، مع مراعاة عدم وجـود ارتبـاط بـين قيمـة الضمان ونشاط العميل. كذلك تقوم البنوك التجارية الأردنية بإتباع سياسة التأمين علـى بعـض المحافظ وبناء المخصصات الإضافيـة، وذلك كأحد أسـاليب تخفيـف المخاطــر. وتقــوم الإدارة بمراقبة القيمة السـوقية للضمانات بشـكل دوري وفي حال انخفاضـها، يقـوم البنـك بطلب ضمانات إضافية لتعزيز النقص الحاصل.

تعتمد عملية إدارة المخاطر في البنـوك التجاريـة الأردنيـة على العديد من الأساليب من اجل تخفيف المخاطر منها:

- الضمانات وحسـب قابليتها للتسـييل، ونسبة تغطيتها للإئتمان الممنـوح وتـتم مراقبتهـا وتقييمها بصورة مستمرة.
- إتباع نظام اللجان في منح الإئتمان.
- التنوع في محفظة التسهيلات الإئتمانية، حيث تتضمن خطـة البنـوك التجاريـة الأردنيـة السنوية، التوزيع المستهدف للائتمان، وللاستثمارات، على عدة قطاعات، وأسواق مختلفـة اعتماداً على نظام تصنيف مخاطر القطاعات الاقتصادية والجغرافية.
- إتباع نظام الموافقة الثلاثية في منح الإئتمان.
- صلاحية الموافقة على الإئتمان تتفاوت من مستوى إداري إلى آخر، وتعتمـد علـى حجـم محفظة العميل، ومستوى التعرض، والاستحقاق، ودرجة مخاطرة العميل.
- هناك فصل تام بين إدارات تسويق الإئتمان (الأعمال)، وإدارات تحليل ورقابة الإئتمان.

إدارة عملية منح الإئتمان:

يتم اعتماد مبدأ فصل الوظائف المتعلقة بإدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية تماشياً مع الممارسات الدولية بهذا الخصوص، مع توضيح حدود وصلاحيات ومسؤوليات كل الوظائف، حيث يتم فصل قرارات الإئتمان عن تنفيذها، بما يضمن تحقيق رقابة على عمليات منح الإئتمان. ويتم التأكد من الحصول على الموافقات الإدارية على التسهيلات الموافق على منحها، والالتزام بجداول الصلاحيات بحسب حجم الإئتمان، والضمانات الموضوعة إزاءه، وتبليغ الموافقات، وتنفيذ الصرف بعد التأكد من استكمال استيفاء العقود والضمانات للشروط المطلوبة، لتطبيق مبدأ فصل المهام.

كما يتم العمل على التوثيق القانوني الصحيح للعقود والمستندات المتعلقة بالتسهيلات والضمانات، والتحقق من استكمالها للشروط الإئتمانية الموافق عليها، والشروط القانونية بما يحفظ حقوق البنوك التجارية الأردنية، وذلك قبل تنفيذ وصرف التسهيلات لمستحقيها.

صيانة ومتابعة الإئتمان:

تتم مراقبة تطور وأداء محافظ التسهيلات المختلفة دورياً، بهدف التأكد من أنها ضمن حدود المخاطر المقبولة، ولغايات تحديد المؤشرات الأولية لارتفاع المخاطر فيها. يتم دورياً الاطلاع على أوضاع الحسابات المصنفة تحت بند "غير عاملة" ومدى الحاجة إلى اقتطاع أية مخصصات إضافية مقابلها. كما أشارت نتائج المقابلة إلى وجود دوائر مستقلة ومتخصصة، من مهامها البت في الإئتمان غير المنتظم، وتولي مهمة إدارة وتحصيل التسهيلات الإئتمانية غير المنتظمة. هذا وقد خصصت البنوك التجارية الأردنية عدة دوائر رقابية تقوم بمراقبة ومتابعة الإئتمان، ورفع التقارير بأية مؤشرات إنذار مبكر بهدف المتابعة والتصويب.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

- النتائج
- التوصيات

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

يتناول هذا الفصل النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وتفسيرها، كما يعرض التوصيات التي انبثقت عن الدراسة، وفيما يلي عرض للنتائج، وفقاً لترتيب أدوات الدراسة التي تم استخدامها أثناء مراحل الدراسة.

النتائج:

أولاً: النتائج المنبثقة عن التحليل المالي للبيانات:

- **التحليل المالي للبيانات ذات الصلة بمخاطر السيولة:**

أشارت نتائج التحليل المالي، بأن جميع البنوك التجارية الأردنية ، قد احتفظت طيلة سنوات الدراسة، بنسبة سيولة، أعلى من الحد الأدنى لنسبة السيولة المطلوبة، والمفروضة، من قبل البنك المركزي الأردني، حيث اشترط البنك المركزي الأردني على البنوك عامة، الاحتفاظ بنسبة سيولة لا تقل عن (1.00) محسوبة على أساس موجودات البنك ومطلوباته وكما ذكر سابقاً.

الجدول رقم (27) التالي يبين نسب السيولة التي احتفظت بها البنوك التجارية الأردنية خلال الأعوام (2000 – 2008):

الجدول رقم (27)

نسبة السيولة التي احتفظت بها البنوك التجارية الأردنية خلال الأعوام 2000 - 2008

اسم البنك	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
البنك العربي	1.30	1.32	1.50	1.57	1.43	1.39	1.45	1.25	1.09
البنك الأهلي الأردني	1.62	1.77	1.86	1.96	2.16	1.70	1.62	1.53	1.24
بنك القاهرة عمان	2.01	1.91	2.02	2.17	1.91	1.63	1.39	1.47	1.09
بنك الأردن	1.76	1.69	1.53	1.67	1.49	1.42	1.43	1.22	0.98
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1.92	1.53	1.56	1.87	1.47	1.42	1.55	1.61	1.29
البنك الأردني الكويتي	1.83	1.78	1.75	1.71	1.46	1.71	1.15	1.14	0.88
بنك الاستثمار العربي الأردني	1.40	1.55	1.41	1.65	1.43	1.34	1.12	1.25	1.02
البنك التجاري الأردني	1.59	1.65	1.78	0.85	1.37	1.14	1.15	1.14	0.93
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	1.87	1.19	1.49	1.87	1.90	1.80	1.46	1.16	1.25
بنك المؤسسة العربية المصرفية	1.56	1.57	1.59	1.94	1.96	1.33	1.23	1.29	1.14
بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	1.88	1.82	1.87	1.77	1.70	1.25	1.22	1.62	1.25
بنك سوسيته جنرال / الأردن	2.95	2.41	2.15	2.41	1.92	2.08	1.67	1.19	1.42
بنك المال الأردني	1.68	1.73	1.40	1.48	1.71	1.65	1.65	1.68	0.93
المعدل العام لنسبة السيولة	**1.80**	**1.69**	**1.69**	**1.77**	**1.69**	**1.53**	**1.39**	**1.35**	**1.12**

المصدر: التقارير السنوية للبنوك للأعوام 2000-2008

وبالتحليل المالي لبيانات البنوك التجاريـة الأردنيـة، على مـدى فتـرة الدراسـة (2000 – 2008)، يشير المعدل العام لنسبة السيولة السنوية للبنوك مجتمعة، بأنها كانت تحتفظ بنسب عالية تكاد تصل إلى ضعف النسبة المطلوبة (1.00)، حيث بلغت عـام 2000 (1.80)، ولكن يلاحظ اتجاه هذه النسبة إلى الانخفاض مقتربة من المعدل المطلوب، حيث بلغـت (1.12) عام 2008. وكما هو معلوم، فإن انخفاض نسبة السيولة لدى البنوك يعني تحول الأموال التـي تمثل موجودات سائلة يحتفظ بها البنك، إلى موجودات غير سائلة.

وهنا تجدر الإشارة إلى انه لا بد من التوقف ملياً عند نسب السيولة وإجـراء المفاضـلة المستمرة بين فرص الاستثمار، واستخدام السيولة النقدية لتحقيق الكفاءة في توظيف الأمـوال،

وما بين التحوط والاحتفاظ بحدود أمان ربما يكون مبالغاً بها، مما يدفع السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي الأردني إلى اتخاذ العديد من الإجراءات لامتصاص السيولة، ومن أبرز هذه الإجراءات إصدار شهادات الإيداع.

وبناءً على نتائج التحليل المالي، فقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك التجارية الأردنية عموماً، تحتفظ بنسب سيولة مرتفعة، وبما لا يتفق مع مبدأ الكفاءة في توظيف مصادر الأموال لدى هذه البنوك، خلافاً لما يطلبه البنك المركزي الأردني وهو الاحتفاظ بنسبة سيولة قانونية بحدها الأدنى (100%)، أي أن يحتفظ بنسبة من الموجودات السائلة لا تقل عن مطلوباته أو التزاماته مستوجبة الأداء.

وعليه، فقد أثبت التحليل المالي للبيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية، إن هذه البنوك تطبق استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة الموضوعة من قبل إداراتها.

❖ **التحليل المالي للبيانات ذات الصلة بمخاطر الإئتمان:**

أشارت نتائج التحليل المالي، بأن البنوك التجارية الأردنية عموماً، قد كانت طيلة سنوات الدراسة، متحفظة فيما يتعلق بمنح التسهيلات الإئتمانية، فكانت نسبة الإئتمان أدنى من سقف الإئتمان الذي حددته السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي الأردني والتي حددت ب 90% محسوبة على أساس التسهيلات الإئتمانية التي يقدمها البنك قياساً بنسب مرجحة من الودائع لديه، وكما ذكر سابقاً.

الجدول رقم (28) التالي يبين نسب الإئتمان لدى البنوك التجارية الأردنية خلال الأعوام (2000 – 2008):

الجدول رقم (28)

نسبة الإئتمان لدى البنوك التجارية الأردنية خلال الأعوام 2000 - 2008

اسم البنك	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
البنك العربي	0.44	0.43	0.43	0.44	0.47	0.50	0.59	0.64	0.66
البنك الأهلي الأردني	0.58	0.54	0.44	0.41	0.32	0.43	0.47	0.48	0.54
بنك القاهرة عمان	0.39	0.41	0.38	0.38	0.43	0.47	0.54	0.52	0.54
بنك الأردن	0.53	0.56	0.51	0.50	0.51	0.55	0.59	0.63	0.62
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	0.44	0.45	0.44	0.40	0.45	0.51	0.53	0.52	0.58
البنك الأردني الكويتي	0.47	0.59	0.58	0.62	0.71	0.76	0.97	0.83	0.83
بنك الاستثمار العربي الأردني	0.31	0.26	0.23	0.23	0.38	0.32	0.40	0.52	0.54
البنك التجاري الأردني	0.86	0.91	0.60	0.72	0.57	0.76	0.69	0.75	0.83
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	0.29	0.36	0.34	0.26	0.29	0.39	0.47	0.52	0.59
بنك المؤسسة العربية المصرفية	0.49	0.52	0.53	0.57	0.59	0.71	0.69	0.60	0.65
بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	0.49	0.58	0.48	0.54	0.51	0.70	0.66	0.64	0.78
بنك سوسيته جنرال / الأردن	0.46	0.66	0.72	0.74	0.93	0.71	0.90	0.87	0.92
بنك المال الأردني	-	0.85	0.71	0.96	0.98	0.98	0.99	0.97	0.99
المعدل العام لنسبة الإئتمان	**0.48**	**0.55**	**0.49**	**0.52**	**0.55**	**0.60**	**0.58**	**0.65**	**0.71**

المصدر: التقارير السنوية للبنوك للأعوام 2000-2008

وبالتحليل المالي لبيانات البنوك التجاريـة الأردنيـة، على مـ ـدى فتـرة الدراسـ ـة (2000 – 2008)، يشير المعدل العام لنسبة الإئتمان السنوية للبنوك مجتمعة، بأنها كانت تقـدم تسهيلات مصرفية بنسـب دون النسـبة المسموح بها والبالغة (90%)، حيث بلغت عام 2000 (48%)، ولكن يلاحظ اتجاه هذه النسـبة إلى الارتفاع مقتربة من النسـبة المسـ ـموح بهـا ، حيث بلغت (71%) عام 2008. ومعلوم أن انخفاض نسـبة التسـهيلات المقدمة من البنـوك له تأثيرات سـلبية على تمويـل المشـاريع ودعم عجلة التنميـ ـة، ورفـد الاقتصـاد بكـل قطاعاتـه بالأموال التي تحركه وتدعمه.

ثانياً: النتائج المنبثقة عن الاستبانة:

- - - - - - - - - - - - - - - - -

1. **النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:"لا تطبق البنوك التجارية الأردنيـة اسـتراتيجيات إدارة مخاطر السيولة الموضوعة من قبل إداراتها":** حيث اشتملت استبانة الدراسة على فقـرات لقياس الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات ***المالية*** التي تتبعها البنوك التجارية الأردنيـة لمواجهة مخاطر السيولة، وفقرات لقياس الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات ***الإداريـة*** التي تتبعها البنوك التجارية الأردنية لمواجهة مخاطر السيولة.

أ - النتائج للفقرات التي تقيس الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات *المالية* التي تتبعها البنوك التجارية الأردنية لمواجهة مخاطر السيولة.

جاءت الفقرة رقم (9) والتي نصت على "هناك تنسيق منـتظم بـين البنـك، والبنـك المركزي، فيما يتصل بإدارة مخاطر السيولة" بالرتبة الأولى، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهـا (4.37)، وذلك قد يعود إلى قناعة البنوك التجارية الأردنية فـي أن مخـاطر السـيولة التـي تواجهها، تُعد من أهم ما يمكن أن تواجهه البنوك من مخاطر، سواءً في صـراعها مـن أجـل البقاء، أو في طموحها للارتقاء. كما وقد يعود السبب إلى جهود البنك المركزي بهـذا الصـدد، وإن التعاون ما بين البنك المركزي والبنوك الأخرى بشكل منتظم ومنسق، يؤدي إلـى خفـض المخاطر بدرجة أو أخرى.

إضافة إلى ذلك، فإن تعليمات البنك المركزي الأردني تلزم البنوك عمومـاً بالاحتفـاظ بنسبة السيولة القانونية، والسيولة حسب سلم الاستحقاق، وتتم مراقبتها بشكل يـومي وشـهري، وتفرض غرامات مالية بالإضافة إلى عقوبات أخرى لعدم الالتزام، الأمر الذي يؤدي إلي إيجاد

البيئة العملية الملائمة لخلق التعاون والتنسيق المنتظم بين البنك التجاري، والبنك المركزي، فيما يتصل بإدارة مخاطر السيولة.

بينما جاءت الفقرة رقم (1) بالرتبة الثانيـة، والتي نصت على "يلتزم البنـك بالشـفافية فيما يصدره من قوائم مالية حول مركزه"، وبمتوسـط حسـابي بلغ (4.35). وقد يعود ذلـك إلى أن الشـفافية تلعب الأثر الأكبر في إدارة المخاطـر والحد منها، إضافـة إلى ذلـك فـإن مسـؤولية الشـفافية في القطاع المصرفي، تعود إلى القيادات التنفيذيـة في هذا القطاع. وفـي ظل غياب الشفافية (والمقصود بها الإفصاح) يظل الأمر في إطار المجهول وتكثـر التكهنـات والإشاعات، بما قد يؤثر سـلباً على سـمعة البنك واسـتقراره. وقد يعود السـبب أيضا إلـى رغبة البنـوك في العمل بشفافية، كونها من أبـرز متطلبـات بـازل II، ومتطلبـات البنـك المركزي، والمعايير الدولية للمحاسـبة، وبالتالي، فإنه على البنـوك الالتزام بالإفصاح بشـكل تام، عن كافة المعلومات والبيانات، وتفرض غرامات مالية بالإضافة إلى عقوبات أخرى نتيجة لعدم الالتزام بالشفافية والإفصاح.

لقد اتفقت الدراسة مع دراسة حسن (2007)، ودراسة فـان غرونـغ وبراتـانوفيتس، (2003). واللتين توصلتا إلى فاعلية العمل بشفافية، والى ضرورة إجراء تطور ملحوظ في مبدأ الشفافية والإفصاح، في ظل تعدد أنواع الاستثمارات المالية، والسعي نحو تنمية الشفافية تطبيقـاً لمتطلبات حوكمة الشركات والبنوك.

وجاءت الفقرة رقم (13) والتي نصت على "يجري العمل بانتظام للوصول إلى حالـة من التوازن بين الاستثمار الوطني المحلي، والاستثمار خارج الأردن" بالرتبـة قبـل الأخيـرة بمتوسط حسابي بلغ (3.68)، وذلك قد يعود إلى أن للبنوك الدور الأبرز بخلق التوازن ما بـين

الاستثمار الداخلي والاستثمار الخارجي، فالبنوك هي المحرك الأول لعجلة الاقتصاد، وتشكل الركيزة الأهم بخلق البيئة الاستثمارية المحلية.

وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة رقم (10) والتي نصت على "تطبيق استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة بمزيد من الحذر لا يؤثر على دور البنك في منح التسهيلات الإئتمانية محسوبة النتائج" بمتوسط حسابي بلغ (3.56). وذلك قد يعود إلى أن تطبيق استراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة مخاطر السيولة، يعتبر مطلباً ملحاً، فاستراتيجيات إدارة مخاطر السيولة بدأت من مستوى مجالس الإدارة مروراً بالإدارات، تهدف إلى التصدي بفعالية لأزمات السيولة، التي هي على الأرجح أهم المخاطر التي يواجهها قطاع البنوك، ليس في الأردن وحده، بل، ربما في كل دول العالم، من هنا جاءت نتيجة التحليل منسجمة مع واقع البنوك التجارية الأردنية، فهناك إدراك لحقيقة أن التشدد بتطبيق استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة، له تأثير على دور البنك في منح التسهيلات الإئتمانية محسوبة النتائج. كما وقد يعود السبب نتيجة لوفرة السيولة النقدية لدى السوق الأردني خلال فترة الدراسة.

وفي ضوء هذه النتائج يتبين أن هناك أثراً للاستراتيجيات والسياسات والإجراءات المالية لمواجهة مخاطر السيولة.

ب - النتائج للفقرات التي تقيس الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات الإدارية، التي تتبعها البنوك التجارية الأردنية لمواجهة مخاطر السيولة.

جاءت الفقرة رقم (11) والتي نصت على "تُراعي المستويات الإدارية المختلفة في البنك مصالح المودعين، بما يقلل من احتمالات عدم الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك" بالرتبة الأولى، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.47)، وذلك قد يعود إلى قناعة إدارة البنوك التجارية الأردنية، بأن إدارة السيولة بمفهومها العام، تمثل قدرة البنك على تلبية الطلب على السيولة،

وبالتالي مقدرته على مواجهة التزاماته تجاه المودعين، سيما وإن للمودعين الدور والأثر الأكبر بالبنك، وقناعة المودعين بقدرة البنك على تحويل أي أصل من أصوله إلى نقد سائل، وبسـرعة وبدون خسائر في قيمة ذلك الأصل، تخلق وتعزز الثقة بالبنك.

كما وقد يعود ذلك إلى رغبة وقناعة الإدارة في البنوك، بأن يفيـدوا مـن اسـتخدام الوديعة التي يودعها العملاء، لذا فإن البنك يؤمن تماماً بأهمية المودعين لـه، وبـأنهم مصـدر السيولة البنكية الأول، وبالتالي، فإن عجز البنك عن تلبية طلـب المـودعين، يعـرض البنـك لمخاطر السيولة. وقد يعود السبب إلى أن البنوك لها ميزة فريدة فـي إدارة مخـاطر السّـيولة والأزمات الماليّة؛ حيث إن تدفّق الودائع من قبل المودعين إلى البنوك يمثّل تحوّلاً طبيعيّاً فـي هذا المجال. ويضاف إلى كل ما ذكر، إن تعليمات البنك المركزي الأردني فـي هـذا الشـأن صريحة، وواضحة، وملزمة للبنوك.

بينما جاءت الفقرة رقم (22) والتي نصت على " تحرص إدارة البنك علـى الارتقـاء بثقافة إدارة مخاطر السيولة بشكل منتظم" بالرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (4.35)، وذلك قد يعود إلى أن حرص البنك وإدارته، على تقديم آلية لمواجهة تلك المخاطر. إضـافة إلـى ذلـك حرص إدارة البنوك على معرفة كل ما يتعلق بمخاطر السيولة، وكيفية الحد منها ومن آثارهـا، وقناعة البنوك بأن أهمّ مصادر المخاطر تتمثل بضعف مهارات وثقافـة وقـدرات المـوظّفين المسؤولين على إدارة الأزمات والمخاطر، ومشكلات إدارة التّغيير، وعدم المقدرة علـى تقـديم أدوات تحليليّة توضّح مستوى استعداد البنوك لإدارة المخاطر. حيث إن قلة المعرفة بثقافة إدارة مخاطر السيولة توقع الإدارة والبنك في مخاطر هو في غنى عنها. كما وقد يعود السبب نتيجـة لتطبيق معيار بازلII.

وجاءت كل من الفقرة رقم (2) والتي نصت على "يُدرك البنك أن استثماراته في السوق الحقيقية تحد من إمكانية تعرضه لمخاطر السوق المالية (الرمزية)" و الفقرة رقـم (20) والتـي نصت على " نظم المعلومات المستخدمة في البنك تمنح الإدارة دعماً موثوقاً عند اتخاذ القرارات الخاصة بالسيولة" والفقرة رقم (5) والتي نصت على "يدرس البنك وضع الشـركاء المحتملـين بموضوعية" جاءت هذه الفقرات بالرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.83). وذلك قد يعـود إلى أن الاسـتثمارات في السـوق الحقيقيـة، ونظـم المعلومـات، ودراسـة الشـركاء المحتملين، تعتبر من الجوانب الهامـة، واتي تتطلب السـيولة الكافية لدى البنـك، إضافةً إلى الوقت والجهد اللازمين لذلك.

إضافةً إلى أن إدارة مخاطر السيولة تتطلب توافر نظام لتحديد التغيرات التي قـد تطـرأ على السيولة مستقبلاً، وذلك من خلال بناء ما عرف بسلم الاستحقاق، وفقـاً لفتـرات زمنيـة معقولة، وأن يقوم البنك بوضع نظام لمراقبة الموقف الصافي لمتطلبات السيولة، وأن يحدد البنك سقوفات لفجوات السيولة التراكمية للفترات الزمنية المختلفة، مع ضرورة اسـتخدامه لأسـاليب اختبارات الضغط، لتقييم حجم مشكلة السيولة المحتملة، وأن يكون لديه القدرة على التعامل مـع أي ضغوط غير متوقعة في السيولة، وبالإضافة إلى ذلك، فإن تعليمات البنك المركزي الأردني حول هذه الجوانب مجتمعة تأخذ طابع الإلزام للبنوك.

من هنا تُصبح مسألة تبنّي سياسات وإجراءات واستراتيجيّات إدارية ملائمة، قادرة علـى مواجهة عدد كبير ومتنوّع من الاحتمالات، ذات أهمّية للبنوك، لما لها من أثر على أمن البنوك مالياً، ومقدرتها على مواجهة المخاطر بأنواعها المختلفة.

وتقـع على عاتـق الإدارة العليا لأي بنك تجاري مسـؤولية تحديـد نطـاق عمـل الإدارات المختلفة بالبنك، والتأكد مـن الالتـزام التـام بـاللوائح القانونيـة، والسياسـات

والإجـراءات المتعلقـة بالأنشطـة المصرفيـة، ووضع نظـام شـامل لمراقبـة هـذه السياسـات والإجـراءات.

وفي ضوء هذه النتائج يلاحظ أن هناك أثراً للاسـتراتيجيات والسياسـات والإجـراءات الإدارية لمواجهة مخاطر السيولة.

وعليه، فإن البنوك التجارية الأردنية تطبـق اسـتراتيجيات إدارة مخـاطر السـيولة الموضوعة من قبل إداراتها.

2. النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية: "لا تطبق البنوك التجارية الأردنية استراتيجيات إدارة مخاطر الإئتمان الموضوعة من قبل إداراتها":

أ - النتائج المتعلقة بالفقرات التي تقيس الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات *الماليـة* التي تتبعها البنوك التجارية الأردنية لمواجهة مخاطر الإئتمان.

أظهرت نتائج التحليل أن درجة الموافقة جاءت مرتفعة في كل الفقرات حيث جاءت الفقرة رقم (8) والتي نصت على "هناك تنسيق منتظم وفعّال بين البنك، والبنك المركـزي، والهيئـات الأخرى ذات العلاقة، فيما يتصل بإدارة مخاطر الإئتمان" بالرتبة الأولى، حيث بلـغ المتوسـط الحسابي لها (4.43)، وذلك قد يعود إلى أهمية وجود التنسيق بين البنـك والبنـك المركـزي والهيئات ذات العلاقة، نتيجة للرقابة وتعليمات البنك المركزي الأردني الملزمة بهذا الخصوص. سيما وأن سياسة الإئتمان مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسياسات النقدية الصادرة عن البنك المركزي، والتي تأخذ بعين الاعتبار جوانب عديدة تتعلق بالسياسة النقدية، وعرض النقد، وأسعار الفائـدة، ونسب التضخم، وتشجيع الاستثمار.

بينما جاءت الفقرة رقم (1) والتي نصت على "يُراعي البنك سياسة ائتمانيـة متحفظـة للحد من ممارسة الأنشطة الاستثمارية ذات المخاطر العالمية" بالرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (4.23)، وذلك قد يعود إلى قناعة البنوك التجارية الأردنية بأهمية السياسـات الإئتمانيـة فـي تصحيح مواطن الخلل في إدارة مخاطر الإئتمان، بما يحقق حالة من الاستقرار على صعيد البنك وعملائه من مودعين ومساهمين، كما وقد يعود السبب نتيجة لتعليمات البنك المركزي الأردنـي النافذة في هذا الخصوص.

بينما جاءت الفقرة (5) والتي نصت على " البنك بمنأى عن مخاطر الإئتمـان الناجمـة عن الأزمة المالية العالمية الراهنة." بالرتبة قبل الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.66)، وذلك قد يعود إلى أن البنوك لديها الاستعداد لمواجهة أي أزمة عالمية اقتصادية، لأنها تمتلـك سياسـات واستراتيجيات محدده ومنظمة وواضحة، تستطيع استخدامها لإدارة ومواجهة مثل هذه المخاطر، وتقليل الخسائر المالية التي قد تسفر عنها مثل هذه الأزمات العالمية.

وجاءت الفقرة رقم (18) والتي نصت على " يلجأ البنك إلى دراسـة البـدائل المتاحـة لمواجهة مخاطر الإئتمان ومنها أساليب بيع الديون، والمشتقات المالية، وغيرها من الوسـائل " بالرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.54). وذلك قد يعود إلى أن البنوك التجارية الأردنيـة عموماً لديها معايير واضحة، تضبط عمليات الإقراض ومنح التسهيلات وفق منهجيـة محـددة تأخذ بالاعتبار مستويات الربحية المطلوبة قياساً بالمخاطر التي يمكن أن يتعـرض لهـا البنـك والمتعلقة بتوفير التمويل ومنح الإئتمان.

وفي ضوء هذه النتائج يتضح وجود أثر للاستراتيجيات والسياسات والإجراءات الماليـة لمواجهة مخاطر الإئتمان.

ب- النتائج المتعلقة بالفقرات التي تقيس الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات *الإداريــة* التي تتبعها البنوك التجارية الأردنية لمواجهة مخاطر الإئتمان.

حيث جاءت الفقرة رقم (19) والتي نصت على "يحرص البنــك علــى التحقــق مــن الضمانات الممنوحة عند تقديم التسهيلات، من منظور المخاطر التي قد تلحق بتلك الضــمانات نفسها" بالرتبة الأولى، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.21)، وذلك قد يعــود الــى أهميــة الضمانات في حفظ حق البنك باسترداد قيم الإئتمان والتسهيلات المقدمة لعملائه، ومتابعة التغير الذي قد يطرأ على قيم هذه الضمانات، مما قد يؤثر سـلباً علــى التــزام المــدينين بالســداد، فالضمانات التي قد تشهد تذبذباً بقيمتها تسبب ضعفاً في ملاءة المدين، وتقود إلى تأخير الســداد وربما إلى التعثر، والتأثير سلباً على سيولة البنك. كما ينسجم هذا التوجه مــع تطبيــق مفهــوم مخاطر التشغيل بناء على معيار بازلII.

وجاءت الفقرة رقم (25) والتي نصت على "تحرص إدارة البنك على تفعيل الرقابة على إدارة مخاطر الإئتمان" بالرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (4.13)، وقد يعود ذلك إلــى أهميــة الرقابة على إدارة مخاطر الإئتمان حسب تعليمات البنك المركزي الأردني، التي ألزمت البنوك بتفعيل دور الرقابة على الإئتمان، والتزام المعايير النافذة.

بينما جاءت الفقرة (4) والتي نصت على "يستخدم البنك معايير القيمة العادلة فــي تقيــيم سياسته الإئتمانية" والفقرة رقم (22) والتي نصت على "تمنح نظم المعلومات المستخدمة لــدى البنك الإدارة دعماً موثوقاً عند اتخاذ القرارات الخاصة بالإئتمان" بالرتبــة الأخيــرة بمتوســط حسابي بلغ (3.79). وذلك قد يعود إلى وجود ضعف بإلمام البنوك في معايير القيمة العادلــة، وعدم اتباعها واستخدامها، وهذا يعود إلى حداثة مفهوم القيمة العادلة بالنسبة للبنوك الأردنيــة، كما إن عدم تطوير أنظمة المعلومات المستخدمة في البنوك، وتحديثه بشكل مستمر، يؤدي إلــى

عدم اعتماد البنوك عليها بشكل رئيس في اتخاذ القرارات الخاصة بالإئتمان، حسـب متطلبـات البنك المركزي و معايير المحاسبة الدولية.

وفي ضوء هذه النتائج يلاحظ وجود أثر للاستراتيجيات والسياسات والإجراءات الإدارية، لمواجهة مخاطر الإئتمان.

وعليه، فإن البنوك التجارية الأردنية تطبـق اسـتراتيجيات إدارة مخـاطر الإئتمـان الموضوعة من قبل إداراتها.

3. النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة:" لا تواكب البنـوك التجاريـة الأردنيـة المسـتجدات الخاصة بإدارة مخاطر السيولة، على ضوء التجارب العالمية":

حيث جاءت الفقرة رقم(11) والتي نصت على " يتابع متخصصون لدى البنـك حركـة سوق عمان للأوراق المالية، واحتمالات انعكاسها على وضع البنك المالي" بالرتبة الأولى حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.07)، وذلك قد يعود إلى السـيطرة الواضحة لأسـهم البنـوك على التداول في سـوق عمان للأوراق الماليـة، وقد يعود السـبب أيضا إلى انه نتيجة لوجود نسـبة من موجودات البنك مستثمرة في الأسهم بسوق عمان المالية، وان سهم البنك يعد مؤشراً مهماً لمدى قوة البنك أو تعثره.

بينما جاءت الفقرة رقم (1) والتي نصت على " تتم مراجعـة الإجـراءات الإداريـة الخاصة بالسيولة في ضوء المستجدات العالمية" بالرتبة الثانية بمتوسط حسـابي بلـغ (4.03)، وذلك قد يعود إلى أن هناك أثراً وأهمية للإجراءات الإدارية المنبثقة عن الاستراتيجيات المتعلقة بالسيولة، خاصة في ضوء هيمنة العولمة، والانفتاح المالي، وشبكة العلاقات الّتي تحكم مختلف العمليّات البنكّية على مستوى عالمي، كما وقد يعود إلى إسـهام الإسـتراتيجيات والإجـراءات

الإدارية الخاصة بالسيولة في التمسّك بالايجابيات الموجودة وتطويرهـا، والتصـدي للسـلبيات ومحاولة الحد منها.

وبالتالي فإن أثر تبنّي سياسات وإجراءات واستراتيجيّات إدارية ملائمة، قـادرة علـى مواجهة عدد كبير ومتنوّع من الاحتمالات في مواجهة مخاطر السيولة تُصبح مسألة ذات أهمّية قصوى للمؤسّسات، وخاصة منها البنوك، وبخاصة عند تطبيق معيار بازل II.

بينما جاءت الفقـرة (5) والتي نصت على "هنـاك متابعـة حثيثـة للمسـتجدات الخاصـة بإدارة مخاطـر السـيولة في ظل العولمـة وانفتاح السـوق" بالرتبـة قبل الأخيرة بمتوسـط حسـابي بلغ (3.93)، وذلك قد يعـود إلى انه يتعين على البنـك أن يكـون ملمـاً بشـكل تام بنطـاق مخاطر السـيولة التي قد يتعـرض لها، وذلك لتحديد رأس المال المطلـوب لتغطيـة مخاطـر السـيولة، وأن يقوم البنـك بتدعيم القاعدة الرأسـمالية برأسـمال إضافـي إن دعت الحاجـة، آخذاً بالاعتبـار إجراءات البنـك بشأن تدعيم أصوله السـائلة، من حيـث هيكل هذه الأصول وكفايتها.

وقد يعود السبب نتيجة لتطبيق تعليمات بازل II التي تدعو إلى متابعة كافة التطـورات العالمية، المتعلقة بنسـبة كفايـة رأس المال، والتي تعتبر من النسـب المهمـة لـدى البنـك ومطلباً مهماً من قبل البنك المركزي الأردني.

وأخيراً جاءت الفقرة رقم (7) والتي نصت على " هناك صـلات وثيقـة بـين البنـك ومؤسـسات زميلـة ودوليـة، لتبادل الخبـرات فيما يتصل بمواجهـة مخاطـر السـيولة" بالرتبـة الأخيرة، بمتوسـط حسـابي بلغ (3.68). وذلك قد يعود إلـى إن التعـاون وتبـادل الخبرات بين المؤسسات المالية عمومـاً والبنـوك خصوصاً، يتطلب من البنك زيـادة نطـاق متابعته لكافـة المستجدات العالمية، وتفرض عليه التعاون وتبادل الخبـرات محليـاً وعالميـاً،

ومتابعة التغيرات المتوقعة التي تصاحب المستجدات العالمية، على كافة الأصعدة، والتهديـدات التي تحملها هذه التغيرات.

إضافةً إلى أن التعـاون بين البنـوك والمؤسسات الزميلـة يتطلـب نظـام معلومـات مصرفـي ينظم هذا التبادل والتعاون في مجال الخبرات، ويجعله أكثر فاعليـة. وهـذا نتيجـة لتطبيق تعليمات بازل II.

وعليه، فإن البنوك التجارية الأردنية تواكب المستجدات الخاصة بإدارة مخاطر السيولة، على ضوء التجارب العالمية.

4. النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة: "لا تواكب البنوك التجاريـة الأردنيـة المسـتجدات الخاصة بإدارة مخاطر الإئتمان، على ضوء التجارب العالمية":

حيث جاءت الفقرة رقم (4) والتي نصت على "يُتابع البنك الإسهامات العالمية فـي إدارة مخاطر الإئتمان للإفادة منها" بالرتبة الأولى، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهـا (4.28)، وذلـك يعود إلى حرص البنك في الإفادة من تجارب البنوك حـول العـالم، والإفـادة مـن تجاربهـا وإسهاماتها العالمية، فالتجارب الخاصة والهامة للبنوك حول العـالم، علـى صـعيد الأزمـات العالمية، والإفادة المطلقة من هذه التجارب، وبخاصة فيما يتعلق بمخاطر الإئتمان ممـا يثـري البنوك التجارية الأردنية بخبرات تحول دون تعرضها لمثل هذه الأزمات.

بينما جاءت الفقـرة رقم (13) والتي نصت على "يُتابـع البنـك بانتظام المسـتجدات في السّياسـات الإئتمانيـة على الصعيد المحلي" بالرتبـة الثانيـة بمتوسـط حسـابي بلـغ (4.10)، وذلك قد يعود إلى الأثر البالغ للمسـتجدات وللمتغيرات الاقتصاديـة على البنـوك على الصعيـد المحـلي، فأسـعار الفوائـد، وتعليمـات البنـك المركزي النافـذة وغيرهـا، تحكم سـياسة البنوك الإئتمانية، وتوجهها.

بينما جاءت الفقرة (6) والتي نصت على "هناك متابعة حثيثة للمستجدات الخاصة بإدارة مخاطر الإئتمان في ظل العولمة وانفتاح السوق" بالرتبة قبل الأخيـرة بمتوسـط حسـابي بلـغ (3.95)، وذلك يعود إلى أن متابعة المستجدات الخاصة بإدارة مخاطر الإئتمان في ظل العولمة وانفتاح الأسواق، تتطلب القدرة على فهـم اسـ ـتراتيجيات تكنولوجيـا المعلومـات الحاليـة، وتوجهاتها المسـتقبلية، وتسـخير تقنيات المعلومات فـي المجـالات المصرفيـ ـة، وتحقيـق الاستخدام الأمثل لأدواتها، وفق متطلبـات الأعمال المصرفيـة، علماً بـأن إدارة المخاطـ ـر الإئتمانيـة تتطلب تطوير ثقافة العمل المصرفـي، وطرق أداء الأعمـال وأسـ ـاليب الإدارة. وكل ما ذكر منسجم تماماً وتعليمات بازل II.

وأخيرا جاءت الفقرة رقم (8) والتي نصت على " هناك صـلات وثيقـة بـين البنـك ومؤسسات زميلة ودولية، لتبادل الخبرات فيما يتصل بمواجهة مخاطر الإئتمان " بالرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.64). وذلك قد يعود إلى الحاجة إلى تطوير ونشـر وتبـادل البيانـات والمعلومات والإصدارات بين البنك ومؤسسات زميلة ودولية، وهذا يتطلـب تحقيـق التطـور والتبادل المنشود للخبرات، مما ينعكس إيجابا على البنوك فيما يتعلق بإدارة مخاطر الإئتمـان. وقد يعود السبب لهذه النتيجة إلى تطبيق تعليمات بازل II التي دعت إلى التعاون لتحقيـق إدارة فعالة لمواجهة مخاطر الإئتمان.

وعليه، فإن البنوك التجارية الأردنية تواكب المستجدات الخاصة بإدارة مخاطر الإئتمان، على ضوء التجارب العالمية.

ثالثاً: النتائج المنبثقة عن المقابلة:

من خلال استعراض النتائج المتعلقة بإدارة مخاطر السيولة ومخاطر الإئتمان بالبنوك التجارية الأردنية، سواء النتائج المنبثقة عن إطلاع الباحث على التقارير السنوية لتلك البنوك، أو من خلال إجرائه المقابلات مع المسؤولين عن إدارة المخاطر بالبنوك، فقد تبين للباحث وجود استراتيجيات لدى البنوك التجارية الأردنية، وان هذه الاستراتيجيات جاءت منسجمة لدرجة معقولة مع ما يصدره البنك المركزي الأردني، والجهات الرقابية المصرفية، والتي هي بدورها جاءت منسجمة ومنطلقة من مقررات بازلII خصوصاً، والمعايير الدولية عموماً.

وهذا ما يؤكد على نفي الفرضية الأولى والتي نصت على: لا تطبق البنوك التجارية الأردنية استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة الموضوعة من قبل إداراتها، حيث أظهرت نتائج المقابلات وجود استراتيجيات موثقة ومحكمة لإدارة مخاطر السيولة من خلال مستويات إدارية متعددة، تبدأ من مجالس إدارة البنوك التجارية الأردنية، وصولاً إلى المستويات التنفيذية، إضافة إلى سلسلة إجراءات موثقة ومراقب تنفيذها والالتزام بها.

وكذلك نفي الفرضية الثانية التي مفادها: لا تطبق البنوك التجارية الأردنية استراتيجيات إدارة مخاطر الإئتمان الموضوعة من قبل إداراتها، حيث بينت نتائج المقابلات وجود استراتيجيات لإدارة مخاطر الإئتمان، وإن البنوك تلتزم بتطبيقها، سيما وان ذلك مرتبط بالرقابة من قبل الجهات الرقابية المصرفية، ويخضع إلى المسائلة فيما لو حصل تجاوز في تطبيقها.

إلا إن تفاوتاً ملحوظا قد ظهر ما بين البنوك التجارية الأردنية، باستخدامها للاستراتيجيات، فلوحظ أن البعض منها يطبق استراتيجيات بصورة مؤسسية، وتستند إلى إجراءات تحكمها نظم معلوماتية وآلية محكمة، وبعضها الآخر يطبق الاستراتيجيات بصورة مختلفة من حيث الصلاحيات، والمرونة، والمؤسسية. والبعض منها يتبع سياسة المركزية المتشددة بمنح التسهيلات حتى بحدود الأقراض البسيطة، وبعضها الآخر يمنح الصلاحيات والمرونة للفروع.

التوصيات:

خرج الباحث بمجموعة من التوصيات اعتماداً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فكانت على النحو التالي:

1- يوصي الباحث بضرورة قيام البنوك التجارية الأردنية بالموازنة ما بين التحوط لمواجهة مخاطر السيولة والإئتمان، وبين التوظيف الجيد للأموال وتمويل وخلق الفرص الاستثمارية لدفع عجلة التنمية وتحقيق النهضة المرجوة على كافة الصعد، وقيامها كذلك بربط الربحية بمستويات معينة من المخاطر، وبما يتلاءم وظروف الودائع، والسيولة المتاحة، وضرورة تحديد مستويات المخاطر التي يمكن القبول بها من خلال الموازنة باستمرار مع العائد والمردود. وقيام البنك المركزي الأردني بلعب دوره بإيجاد هذا التوازن.

2- يوصي الباحث بتوخي مزيد من الحذر تجاه الأحداث والتطورات المحلية، والعالمية المتعلقة بمخاطر السيولة والإئتمان، وبصورة أكثر ملازمةً، وتتبع هذه الأحداث والتطورات، واتخاذ كل التدابير اللازمة لمواكبتها والتعامل

معها لحظة وقوعها، إن لم يكن قبل وقوعها، وقبل انتظار نتائجها. وذلك قد يكـون بدعم دوائـر الدراسـات والأبحاث لديها، ومدها بكل الوسـائل التـي تنجـح عملها، للقيـام بواجبها، ورفد دوائـر إدارة المخاطـر بالمعلومـات المناسـبة، وبالوقت المناسـب. وبما يحقق لهذه البنـوك القـدرة التنافسـية، فـي عـالم أصبحت أبوابه مشرعـة على الاسـتثمار الخارجي، ولم يعد في مثل هذه الظروف بقاءٌ إلا للأفضل.

3- يوصي الباحث بضرورة اهتمام البنوك التجارية الأردنية بتوفير كل مـا يتطلـب، لإنجاح دوائر المخاطر بالبنوك، واللجان المنبثقة عنها، والعاملين بها، مـن حيـث توفير الموارد البشرية المؤهلة، وتوفير الإمكانات المادية والتكنولوجية الحديثة لها، وتوفير التدريب اللازم، بهدف تمكينها من وضع سياسات متطورة لعمليـات إدارة وتقييم ومتابعة المخاطر المصرفية بكافة أنواعها وبصورة مستقلة وحيادية.

4- يوصي الباحث بضرورة اهتمام البنوك التجارية الأردنية بتحسـين مسـتوى إدارة المخاطر لديها بشتى الطرق، ومنها استخدام أنظمة للتصـنيف الـداخلي للمخـاطر الإئتمانية، وتحسين طرق قياس وإدارة مخاطر السيولة والإئتمان، بما يتناسب مـع تطبيق معايير لجنة بازل II، وسعي هذه البنوك لتبادل الخبرات بمجال إدارة مخاطر السيولة ومخاطر الإئتمان فيما بينها، وربما يكون ذلك بمبادرة وإشراف مـن قبـل البك المركزي الأردني، إدراكا منه ومن القائمين علـى إدارة القطـاع المصـرفي والعاملين به، بضرورة التنسيق المشترك لحماية هذا القطاع الحيوي من أية هزات قد تودي بالاقتصاد ككل.

5- يوصي الباحث بضرورة تفعيل أنظمة المراقبة والمتابعـة، والتركيـز علـى دور الرقابة الداخلية في إدارة التسهيلات ضمن مستوى مقبول من المخـاطر، والسـعي لتحديد أنواع المخاطر التي تتعرض لها التسهيلات، حيث إن المخاطر الإئتمانية قد لا تنتج بالضرورة عن أسباب تتعلق بالمقترض، بل قد تكون بسبب ظـروف ذات صلة بالقطاع المصرفي عموما، أو القطاع الذي ينتمي إليه المقتـرض، أو بسـبب ظروف عامة يمر بها الاقتصاد.

6- يوصي الباحث البنوك التجارية الأردنية، والقائمين على متابعة ومراقبـة الجهـاز المصرفي الأردني، باعتماد النموذج المقتـرح التـالي لتقيـيم اسـتراتيجيات إدارة مخاطر السيولة والإئتمان لدى البنوك التجارية الأردنية:

النموذج المقترح لتقييم استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة والإئتمان لدى البنوك التجارية الأردنية في ضوء التجارب العالمية

لقد تم من خلال اسـتخدام أدوات الدراسـة الـثلاث: التحليـل المـالي، الاسـتبانة، والمقابلـة، التعرف على واقع اسـتخدام اسـتراتيجيات إدارة مخاطر السـيولة والإئتمان لدى البنـوك التجاريـة الأردنيـة في ضوء التجارب العالميـة، والتي كشـفت عن وجـود أثـر مباشر لمتغيرات الدراسـة المسـتقلة على المتغير التابع. لذلك قام الباحـث بوضـع تصـور لنموذج يمكن من خلاله تقييم اسـتراتيجيات إدارة مخاطر السـيولة والإئتمـان لـدى البنـوك التجاريـة الأردنيـة، بالتركيز على عدد من المحاور التي تفـرز مجموعـة مـن الأنشـطة المرتبطة بشكل مباشـر بالمتغيرات المستقلة وهي:

- تطبق البنـوك التجاريـة الأردنيـة اسـتراتيجيات إدارة مخاطـر السـيولة الموضوعـة من قبل إداراتها.

- تطبق البنـوك التجاريـة الأردنيـة اسـتراتيجيات إدارة مخاطـر الإئتمان الموضوعـة من قبل إداراتها.

- تواكب البنـوك التجاريـة الأردنيـة المسـتجدات الخاصـة بإدارة مخاطـر السـيولة، على ضوء التجارب العالمية.

- تواكب البنـوك التجاريـة الأردنيـة المسـتجدات الخاصـة بإدارة مخاطـر الإئتمان، على ضوء التجارب العالمية.

وقد تضمن النموذج أربعة محاور رئيسة يمثل كل محور متغير مستقل واحد، أو يجمع بين متغيرين مستقلين أو أكثر وذلك حسب ما يقتضيه تقييم الاستراتيجيات التي تطبقها البنـوك التجارية الأردنية وهي مفصلة كالتالي:

1. استراتيجيات الموارد البشرية لإدارة مخاطر السيولة والإئتمان.

وتضمنت العناصر التالية:

أ. الاستعانة بخبراء بإدارة المخاطر، محليين وخارجيين، ممن لديهم خبرات عملية واسعة في إدارة المخاطر.

ب. توفير الأنظمة والبرامج التكنولوجية بهدف رفع كفاءة العمـل لـدى العنصـر البشري العامل في إدارة المخاطر لدى البنوك.

ج. توفير فرص التدريب والتعليم للكوادر العاملة بمجال إدارة المخاطر.

2. الاستراتيجيات الإدارية لإدارة مخاطر السيولة والإئتمان.

وتضمنت العناصر التالية:

أ- تطوير مهارات محللي المخاطر، وإكسابهم الخبرات اللازمة.

ب- وجود هيكل تنظيمي يراعي آلية منح التسهيلات الإئتمانية.

ج- التزام البنك بمتطلبات البنك المركزي بخصوص تحديد سقف الإقراض للعميل الواحد البالغ 25% من رأس المال التنظيمي.

د- وجود وحدات إدارية منفصلة مهمتها دراسة الإئتمان والرقابة عليه ومتابعة استغلاله وتسديدة.

هـ- قيام الإدارة بتطوير أنظمة لإدارة بيئة المخاطر التي يتعرض لها البنك بهدف تحقيق الكفاءة والفاعلية.

3. الاستراتيجيات المالية لإدارة مخاطر السيولة والإئتمان.

وتضمنت العناصر التالية:

أ- الالتزام بالتعليمات الخاصة بهيكل رأس المال، الصادرة عن السلطة النقدية، والمنبثقة عن مقررات بازل II.

ب- وجود لجان متخصصة في البنك تتابع التغير بقيمة الأدوات المالية نتيجة تقلب أسعار الفوائد.

ج- وجود تعاون بين البنك والبنوك الأخرى والبنك المركزي.

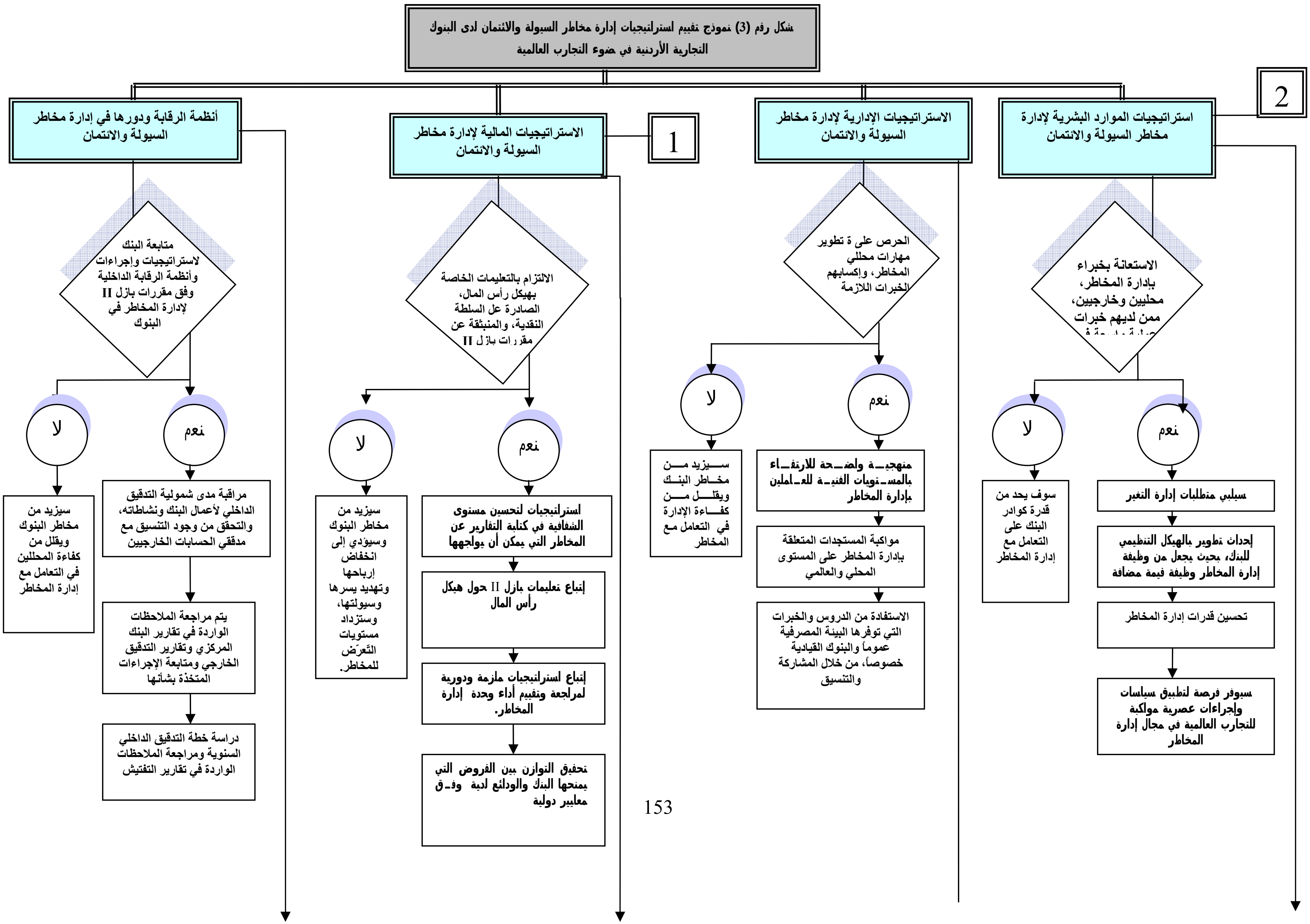
4. أنظمة الرقابة ودورها في إدارة مخاطر السيولة والإئتمان.

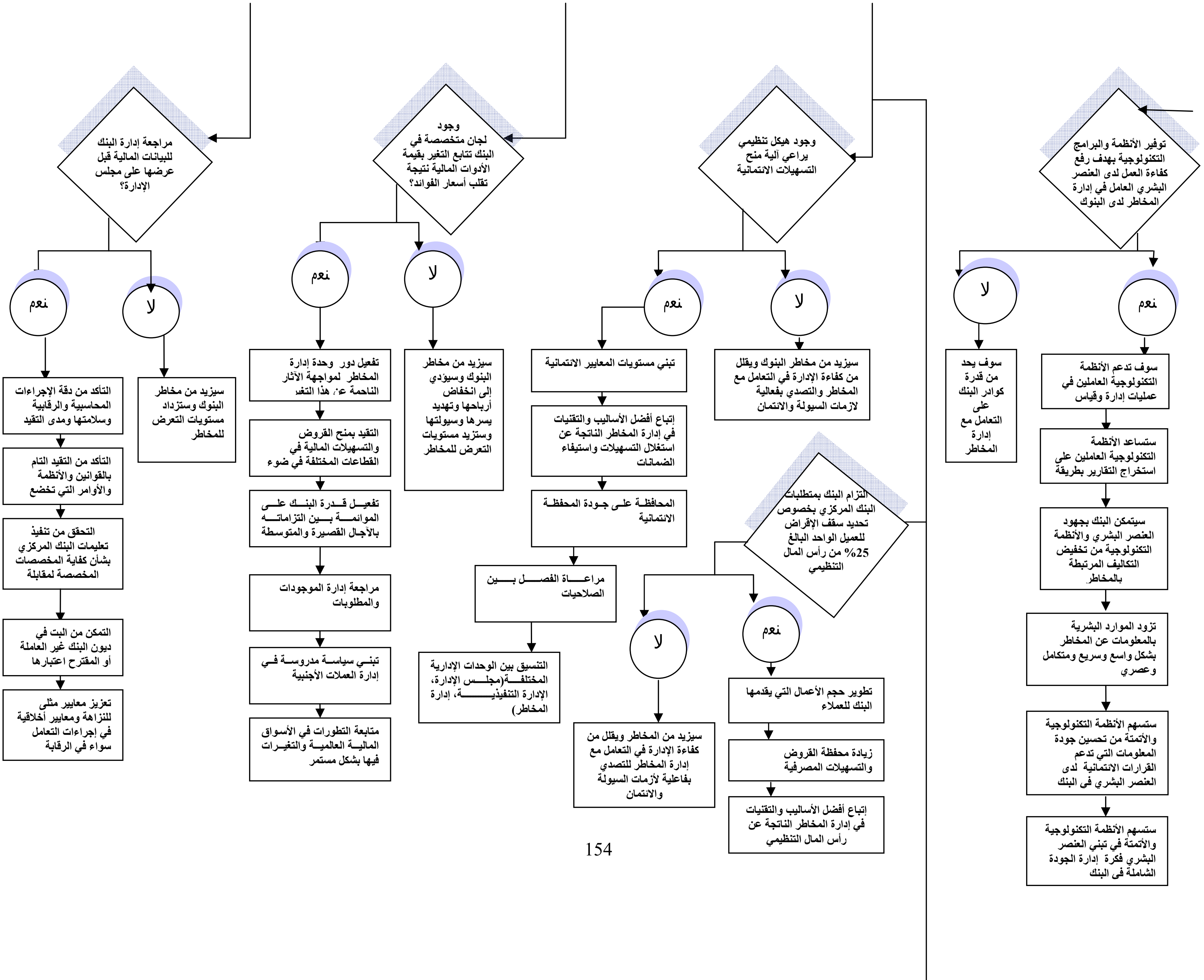
وتضمنت العناصر التالية:

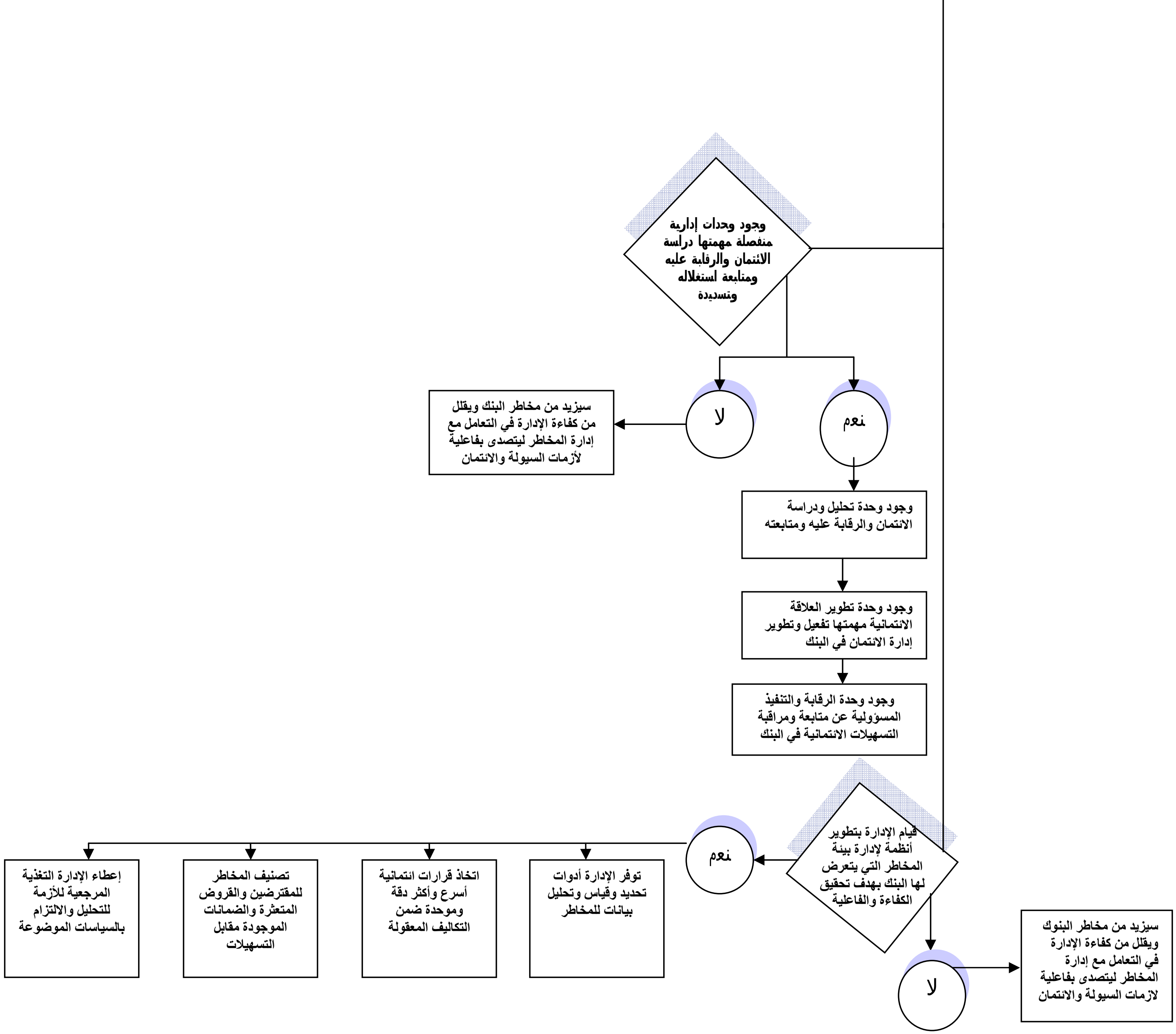
أ- متابعة البنك لاستراتيجيات وإجراءات وأنظمة الرقابة الداخلية وفـق مقـررات بازل II لإدارة المخاطر في البنوك.

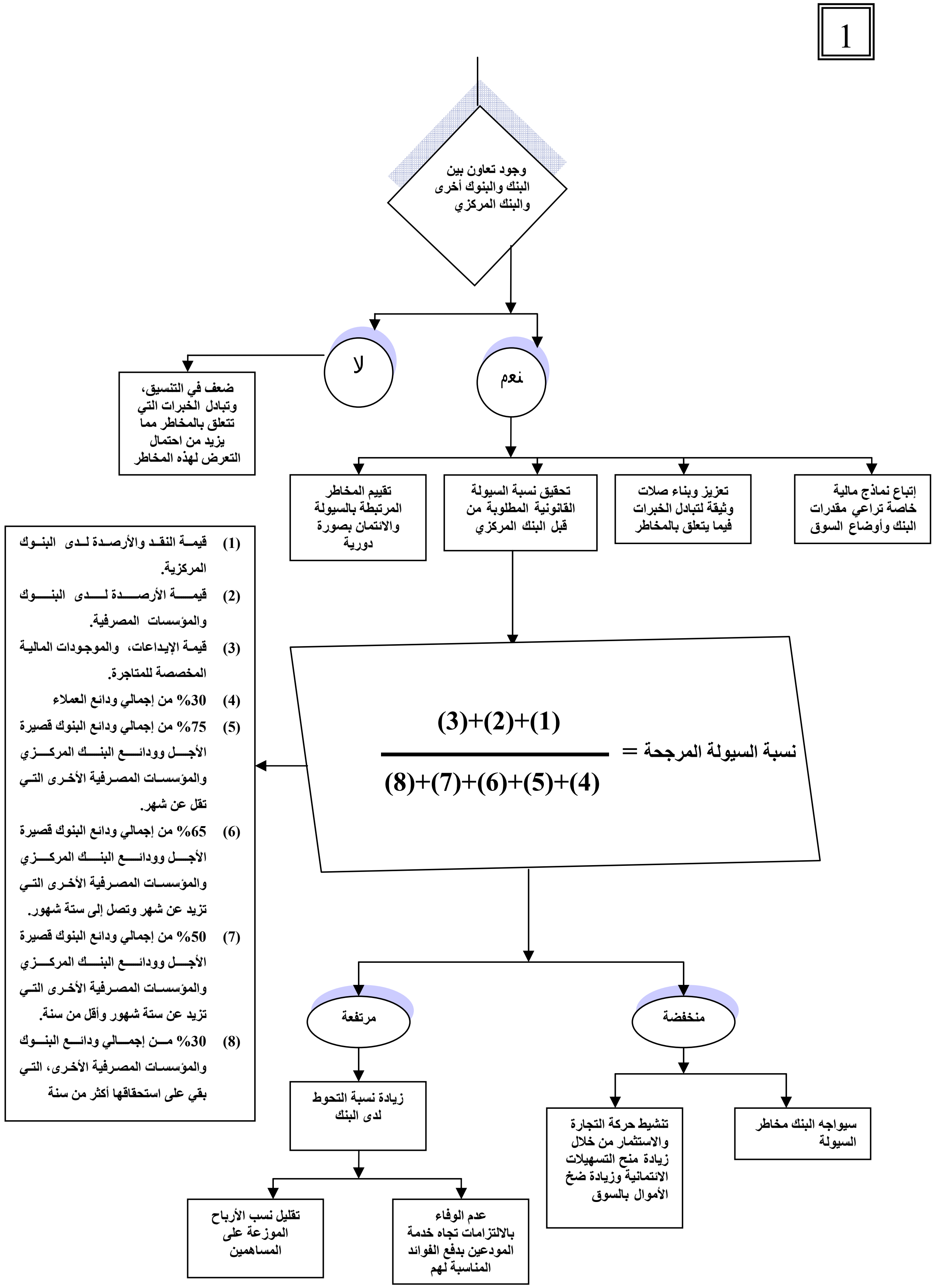
ب- مراجعة إدارة البنك للبيانات المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة.

وقد تم رسـم النموذج باسـتخدام الأشكال الهندسـية، بدءاً من شـكل (المسـتطيل) الذي يحوي المحاور الرئيسـة الأربعة لإسـتراتيجيات إدارة مخاطـر السـيولة والإئتمـان لدى البنـوك التجاريـة الأردنيـة، يتفرع منه شـكل (المعـين) الـذي يحـوي العمليـات والأنشـطة التي من الممكن أن يقوم البنـك بتنفيذها وممارسـتها أو لا يقوم. ثم يتفـرع مـن هذا المعين دائرتـان تعبران عن قيام البنـك بتنفيـذ هذه العمليـات والأنشـطة، فتحـوي الدائرة كلمـة (نعم)، وإما أن البنـك لا يقوم بتنفيـذ هذه العمليات والأنشطة فتحـوي الـدائرة كلمة (لا). ومن ثم يتفـرع من كل دائـرة النتائـج المنبثقـة عنهـا، فيمـا إذ نفـذ البنـك العمليـات والأنشـطة أو لم ينفذها.

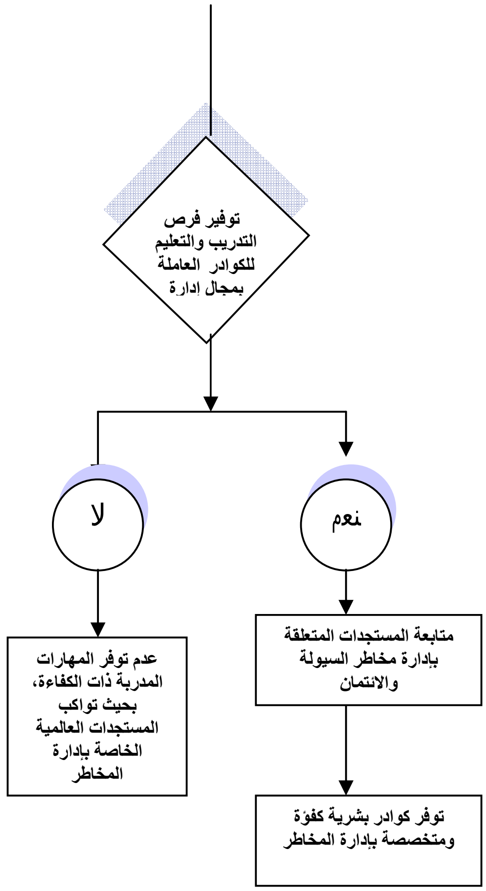

شكل رقم (3) نموذج تقييم استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة والائتمان لدى البنوك التجارية الأردنية في ضوء التجارب العالمية
2
1
استراتيجيات الموارد البشرية لإدارة مخاطر السيولة والائتمان
الاستراتيجيات الإدارية لإدارة مخاطر السيولة والائتمان
الاستراتيجيات المالية لإدارة مخاطر السيولة والائتمان
أنظمة الرقابة ودورها في إدارة مخاطر السيولة والائتمان
الاستعانة بخبراء بإدارة المخاطر، محليين وخارجيين، ممن لديهم خبرات
الحرص على ة تطوير مهارات محللي المخاطر، وإكسابهم الخبرات اللازمة
الالتزام بالتعليمات الخاصة بهيكل رأس المال، الصادرة عن السلطة النقدية، والمنبثقة عن مقررات بازل II
متابعة البنك لاستراتيجيات وإجراءات وأنظمة الرقابة الداخلية وفق مقررات بازل II لإدارة المخاطر في البنوك
نعم
لا
نعم
لا
نعم
لا
نعم
لا
سيلبي متطلبات إدارة التغير
إحداث تطوير بالهيكل التنظيمي للبنك، بحيث يجعل من وظيفة إدارة المخاطر وظيفة قيمة مضافة
تحسين قدرات إدارة المخاطر
سيوفر فرصة لتطبيق سياسات وإجراءات عصرية مواكبة للتجارب العالمية في مجال إدارة المخاطر
سوف يحد من قدرة كوادر البنك على التعامل مع إدارة المخاطر
منهجية واضحة للارتقاء بالمستويات الفنية للعاملين بإدارة المخاطر
مواكبة المستجدات المتعلقة بإدارة المخاطر على المستوى المحلي والعالمي
الاستفادة من الدروس والخبرات التي توفرها البيئة المصرفية عموماً والبنوك القيادية خصوصاً، من خلال المشاركة والتنسيق
سيزيد من مخاطر البنك ويقلل من كفاءة الإدارة في التعامل مع المخاطر
استراتيجيات لتحسين مستوى الشفافية في كتابة التقارير عن المخاطر التي يمكن أن يواجهها
إتباع تعليمات بازل II حول هيكل رأس المال
إتباع لاستراتيجيات ملزمة ودورية لمراجعة وتقييم أداء وحدة إدارة المخاطر.
تحقيق التوازن بين القروض التي يمنحها البنك والودائع لديه وفق معايير دولية
سيزيد من مخاطر البنوك وسيؤدي إلى انخفاض إرباحها وتهديد يسرها وسيولتها، وستزداد مستويات التَعرّض للمخاطر.
مراقبة مدى شمولية التدقيق الداخلي لأعمال البنك ونشاطاته، والتحقق من وجود التنسيق مع مدققي الحسابات الخارجيين
يتم مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير التدقيق الخارجي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها
دراسة خطة التدقيق الداخلي السنوية ومراجعة الملاحظات الواردة في تقارير التفتيش
سيزيد من مخاطر البنوك ويقلل من كفاءة المحللين في التعامل مع إدارة المخاطر


توفير الأنظمة والبرامج التكنولوجية بهدف رفع كفاءة العمل لدى العنصر البشري العامل في إدارة المخاطر لدى البنوك
نعم
لا
سوف تدعم الأنظمة التكنولوجية العاملين في عمليات إدارة وقياس
ستساعد الأنظمة التكنولوجية العاملين على استخراج التقارير بطريقة
سيتمكن البنك بجهود العنصر البشري والأنظمة التكنولوجية من تخفيض التكاليف المرتبطة بالمخاطر
تزود الموارد البشرية بالمعلومات عن المخاطر بشكل واسع وسريع ومتكامل وعصري
ستسهم الأنظمة التكنولوجية والأتمتة من تحسين جودة المعلومات التي تدعم القرارات الائتمانية لدى العنصر البشري في البنك
ستسهم الأنظمة التكنولوجية والأتمتة في تبني العنصر البشري فكرة إدارة الجودة الشاملة في البنك
سوف يحد من قدرة كوادر البنك على التعامل مع إدارة المخاطر
وجود هيكل تنظيمي يراعي آلية منح التسهيلات الائتمانية
لا
نعم
سيزيد من مخاطر البنوك ويقلل من كفاءة الإدارة في التعامل مع المخاطر والتصدي بفعالية لازمات السيولة والائتمان
تبني مستويات المعايير الائتمانية
إتباع أفضل الأساليب والتقنيات في إدارة المخاطر الناتجة عن استغلال التسهيلات واستيفاء الضمانات
المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية
مراعاة الفصل بين الصلاحيات
التنسيق بين الوحدات الإدارية المختلفة(مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، إدارة المخاطر)
التزام البنك بمتطلبات البنك المركزي بخصوص تحديد سقف الإقراض للعميل الواحد البالغ 25% من رأس المال التنظيمي
نعم
لا
تطوير حجم الأعمال التي يقدمها البنك للعملاء
زيادة محفظة القروض والتسهيلات المصرفية
إتباع أفضل الأساليب والتقنيات في إدارة المخاطر الناتجة عن رأس المال التنظيمي
سيزيد من المخاطر ويقلل من كفاءة الإدارة في التعامل مع إدارة المخاطر للتصدي بفاعلية لأزمات السيولة والائتمان
وجود لجان متخصصة في البنك تتابع التغير بقيمة الأدوات المالية نتيجة تقلب أسعار الفوائد؟
لا
نعم
سيزيد من مخاطر البنوك وسيؤدي إلى انخفاض أرباحها وتهديد يسرها وسيولتها وستزيد مستويات التعرض للمخاطر
تفعيل دور وحدة إدارة المخاطر لمواجهة الآثار الناجمة عن هذا التغر
التقيد بمنح القروض والتسهيلات المالية في القطاعات المختلفة في ضوء
تفعيل قدرة البنك على الموائمة بين التزاماته بالآجال القصيرة والمتوسطة
مراجعة إدارة الموجودات والمطلوبات
تبني سياسة مدروسة في إدارة العملات الأجنبية
متابعة التطورات في الأسواق المالية العالمية والتغيرات فيها بشكل مستمر
مراجعة إدارة البنك للبيانات المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة؟
لا
نعم
سيزيد من مخاطر البنوك وستزداد مستويات التعرض للمخاطر
التأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيد
التأكد من التقيد التام بالقوانين والأنظمة والأوامر التي تخضع
التحقق من تنفيذ تعليمات البنك المركزي بشأن كفاية المخصصات المخصصة لمقابلة
التمكن من البت في ديون البنك غير العاملة أو المقترح اعتبارها
تعزيز معايير مثلى للنزاهة ومعايير أخلاقية في إجراءات التعامل سواء في الرقابة


وجود وحدات إدارية منفصلة مهمتها دراسة الائتمان والرقابة عليه ومتابعة استغلاله وتسديدة
نعم
لا
سيزيد من مخاطر البنك ويقلل من كفاءة الإدارة في التعامل مع إدارة المخاطر ليتصدى بفاعلية لأزمات السيولة والائتمان
وجود وحدة تحليل ودراسة الائتمان والرقابة عليه ومتابعته
وجود وحدة تطوير العلاقة الائتمانية مهمتها تفعيل وتطوير إدارة الائتمان في البنك
وجود وحدة الرقابة والتنفيذ المسؤولية عن متابعة ومراقبة التسهيلات الائتمانية في البنك
قيام الإدارة بتطوير أنظمة لإدارة بيئة المخاطر التي يتعرض لها البنك بهدف تحقيق الكفاءة والفاعلية
نعم
لا
سيزيد من مخاطر البنوك ويقلل من كفاءة الإدارة في التعامل مع إدارة المخاطر ليتصدى بفاعلية لازمات السيولة والائتمان
توفر الإدارة أدوات تحديد وقياس وتحليل بيانات للمخاطر
اتخاذ قرارات ائتمانية أسرع وأكثر دقة وموحدة ضمن التكاليف المعقولة
تصنيف المخاطر للمقترضين والقروض المتعثرة والضمانات الموجودة مقابل التسهيلات
إعطاء الإدارة التغذية المرجعية للأزمة للتحليل والالتزام بالسياسات الموضوعة


1
وجود تعاون بين البنك والبنوك أخرى والبنك المركزي
لا
نعم
ضعف في التنسيق، وتبادل الخبرات التي تتعلق بالمخاطر مما يزيد من احتمال التعرض لهذه المخاطر
تقييم المخاطر المرتبطة بالسيولة والائتمان بصورة دورية
تحقيق نسبة السيولة القانونية المطلوبة من قبل البنك المركزي
تعزيز وبناء صلات وثيقة لتبادل الخبرات فيما يتعلق بالمخاطر
إتباع نماذج مالية خاصة تراعي مقدرات البنك وأوضاع السوق
نسبة السيولة المرجحة = (3)+(2)+(1) / (8)+(7)+(6)+(5)+(4)
(1) قيمة النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية.
(2) قيمة الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية.
(3) قيمة الإيداعات، والموجودات المالية المخصصة للمتاجرة.
(4) 30% من إجمالي ودائع العملاء
(5) 75% من إجمالي ودائع البنوك قصيرة الأجل وودائع البنك المركزي والمؤسسات المصرفية الأخرى التي تقل عن شهر.
(6) 65% من إجمالي ودائع البنوك قصيرة الأجل وودائع البنك المركزي والمؤسسات المصرفية الأخرى التي تزيد عن شهر وتصل إلى ستة شهور.
(7) 50% من إجمالي ودائع البنوك قصيرة الأجل وودائع البنك المركزي والمؤسسات المصرفية الأخرى التي تزيد عن ستة شهور وأقل من سنة.
(8) 30% من إجمالي ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى، التي بقي على استحقاقها أكثر من سنة
مرتفعة
منخفضة
زيادة نسبة التحوط لدى البنك
تنشيط حركة التجارة والاستثمار من خلال زيادة منح التسهيلات الائتمانية وزيادة ضخ الأموال بالسوق
سيواجه البنك مخاطر السيولة
تقليل نسب الأرباح الموزعة على المساهمين
عدم الوفاء بالالتزامات تجاه خدمة المودعين بدفع الفوائد المناسبة لهم

2


توفير فرص
التدريب والتعليم
للكوادر العاملة
بمجال إدارة
لا
نعم
متابعة المستجدات المتعلقة
بإدارة مخاطر السيولة
والائتمان
توفر كوادر بشرية كفؤة
ومتخصصة بإدارة المخاطر
عدم توفر المهارات
المدربة ذات الكفاءة،
بحيث تواكب
المستجدات العالمية
الخاصة بإدارة
المخاطر

شرح نموذج تقييم استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة والإئتمان لدى البنوك التجارية الأردنية في ضوء التجارب العالمية

لقد كان للبنوك، وغيرها من المؤسسات المالية، دور بارز في مجمل العمليات الاقتصادية، وفي الأبعاد المالية بشكل رئيس. فالبنوك هي المصدر الرئيس من مصادر السيولة وضخ الأموال المحركة للأعمال. فالقطاع البنكي في بلدان العالم المعاصر يعد أحد أهم ركائز بنية الدولة المعاصرة، وسلامته وحسن إدارته للمخاطر، تتحول في كثير من الأحيان إلى مسألة أمن وطني، بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن مخاطر السيولة والإئتمان التي تواجهها البنوك التجارية، تُعد من أهم ما يمكن أن تواجهه البنوك من مخاطر، سواءً في صراعها من أجل البقاء، أو في طموحها للارتقاء. ولهذا، جهد عديد من الباحثين للوصول إلى حلول في مواجهة هذه المخاطر.

ويمكن القول إن تحقيق البنوك لأهدافها التي وضعتها منذ نشأتها والممثلة أساساً في الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان جنباً إلى جنب مع تحقيق الربحية المستهدفة، مرهون بمدى توافر الموارد البشرية والإدارية الملائمة والمؤهلة فنياً لممارسة تلك البنوك لعملها؛ فضلاً عن توافر رأس المال والإستراتيجيات التنفيذية الملائمة، فالنشاط التمويلي والاستثماري والخدمي في البنوك يعتمد على المبادئ والقواعد والاستراتيجيات، ولذلك فهناك ضوابط تحكم هذا النشاط، وهذا يتطلب بطبيعته ضرورة توافر التقييم الملائم لهذه الضوابط وفهمها لمن يقوم على تطبيقها، حيث يتم وضع نماذج لتقييم البنوك والتي تتمثل بما يلي:-

- **استراتيجيات الموارد البشرية لإدارة مخاطر السيولة والإئتمان:**

تعتبر الموارد البشرية العنصر الأساسي لنجاح أي مؤسسة على الإطلاق، إذا ما تم وضع العنصر البشري المناسب في مكانه الصحيح، من خلال التنسيق بين قدرات الأفراد وخصائص الوظائف. وحتى يكون الشخص مناسباً للوظيفة ينبغي أن يتوافر فيه شرطان:

الأول: إلمامه بطبيعة ومهام وظيفته إلماماً علمياً وعملياً، بما يحقق له الكفاءة في فهم طبيعة تلك الوظيفة، وما تقتضيه من أعمال.

الثاني: الأمانة في أداء عمله، فأداء الوظيفة بكفاءة أو قوة فهم لخصائصها دون أمانة يـؤدي بالعنصر البشري إلى الانحراف، كما أن توافر الأمانة دون كفاءة أو قوة فهم لطبيعة الوظيفة يؤدي بالعنصر البشري إلى ضعف قدرته الفنية والإدارية، وبخاصة إذا كان من هم دونه أكثر منه قـدرة على فهم المهام المنوطة بعملهم.

فالبنوك تحتاج إلى موارد بشرية قادرة على جذب المودعين، وفهم طبيعة العلاقة التي تربط المودع بالبنك، وكذلك تتطلب كوادر بشرية قادرة على تقديم الخدمة المصرفية بالسرعة والجـودة الملائمة ووفقاً لقواعد البنك المنظمة لذلك، إضافة إلى القدرة على توجيه الأموال للاستثمار وفـق الصيغ القانونية بأنواعها المتعددة، ووفق أولويات المجتمع. وهذا يتطلب بدوره نوعية من المـوارد البشرية قادرة على البحث عن الفرص الاستثمارية الملائمة، ودراسة جدواها وتقويمها وتنفيـذها، ومتابعتها في إطار هذه الضوابط، وكل هذا يتطلب عقلية تتصف بالمهارة والخبرة والابتكار لـدى العاملين القائمين على التطبيق العملي، حتى يتسنى لهم الربط بين الواقع ومتغيراتـه مـن ناحيـة، وحتى يكون قادراً على تلبية متطلبات إدارة التغيرات، وتحسين قدرات إدارة المخـاطر، وتطـوير

حالة الأعمال لإدارة المخاطر كوظيفة قيمة مضافة من ناحية أخرى، ويتم ذلـك بتنفيـذ سياسـات وأنظمة وعمليات حديثة.

إن وجود الكفاءات البشرية القادرة على تسيير دفة النشاط المصرفي يستلزم وجود فئة خاصة من العاملين مدربة على العمل المصرفي من جهة، ومزودة بما يلزم من القواعد اللازمة للمعاملات، وناضجة بالنسبة للأهداف الاقتصادية، وملتزمة ببذل أقصى جهد في سبيل تنفيذ هذه الأهداف من جهة أخرى، ووجود هذه الفئة من العاملين يعد ضرورة لنجاح النشاط المصرفي في تعبئة الموارد للتنمية، أما عدم وجودها أو ندرتها أو اختلال تركيبها فإنه يترك الفرصة سانحة أمام نمو مخاطر السيولة والإئتمان والتي ستلعب الدور الأبرز في التأثير على أنشطة البنوك. فوجود أفراد يمتلكون الخبرات العلمية والعملية في إدارة المخاطر سيقلل من مخاطر البنوك ويزيد من كفاءة المحللين في التعامل مع إدارة هذه المخاطر.

أما بالنسبة لدور التكنولوجيا في رفع كفاءة العمل لدى العنصر البشري العامل فـي إدارة المخاطر لدى البنوك، فإن البنوك تحتاج التكنولوجيا لتطوير مهارة العاملين وزيـادة خبـرتهم، ولوجودها في البنوك ايجابيات عدة تتمثل في تنمية قدرات العاملين على إدارة وقياس المخاطر، وتساعدهم على استخراج التقارير بطريقة سهلة وواضحة، وتؤدي إلى خفض التكاليف والتقليل من المخاطر المرتبطة بالتدقيق، وتزويد الموارد البشرية بالمعلومات عن المخاطر بشكل سريع ومتكامل، إضافة إلى إسهام الأنظمة التكنولوجية والأتمتة في تحسين جودة المعلومات التي تدعم القرارات الإئتمانية لدى العنصر البشري في البنك.

وتسهم الأنظمة التكنولوجية والأتمتة في تبني العنصر البشري لفكرة إدارة الجودة الشاملة في البنك. أما إذا كانت التكنولوجيا في البنك لا تقوم على رفع كفاءة العنصر البشري فإن ذلـك يؤدي إلى زيادة المخاطر ويقلل من كفاءة المحللين في التعامل مع إدارة المخاطر.

- **الاستراتيجيات الإدارية لإدارة مخاطر السيولة والإئتمان**

إن إدارة مخاطر السيولة والإئتمان وغيرها من المخاطر، ليست في مطلق الأحوال مسألة حسابية بسيطة، بل تتصل أساساً بالاستراتيجيات الإدارية في إدارة المخاطر بدءاً من مسـتوى مجالس الإدارة، ومروراً بالإدارات التنفيذية، وعلى أخصـها الإدارات المسـؤولة عـن إدارة المخاطر، لذلك فإن النموذج الذي يمكن اقتراحه في هذا المجال لا يمكن أن يأخذ شكل معادلـة رياضية بحته، ولا شكل عمليات إدارية بحته، فالمسألة تتطلب نظاماً إداريـاً وماليـاً متكـاملاً ومتفاعلاً في كل عناصره المؤثرة، حتى يستطيع أن يتصدى بفعالية لأزمات السيولة والإئتمان، التي هي على الأرجح أهم المخاطر التي يواجهها قطاع البنوك، ليس في الأردن وحـده، بـل، ربما في كل دول العالم، حيث تصبح الإدارة مسـؤولة أمام الحاكمية (ممثّلة بمجلـس الإدارة) عن تقديم حلول مقتَرَحة لإدارة المخاطر.

وتعتبر إدارة المخاطر تّطوّراً منطقياً، وتّطبيقياً-تّنفيذياً لخطة هـدفها مواجهـة الخسـائر المحتملة. وإن المدى الذي يقبل به البنك التعرض للمخاطر يحدد من قبل مجلـس الإدارة، وإن القرارات الخاصة بالإقدام على المخاطر تتفق مع استراتيجية البنك وأهدافه، ويحددها مجلـس الإدارة، بحيث يكون في العائد ما يعوض عن تحمل المخاطرة، وأن تكون القرارات الخاصـة بالإقدام على المخاطرة واضحة ومحددة، إضافة إلى وجود رأس المال الكافي لتبرير مسـتوى التعرض للمخاطرة. وفيما يلي تصورٌ للاستراتيجيات والإجراءات الإدارية في هذا المجال:

أولاً: على الإدارة في البنوك التجارية الأردنية القيام بتطوير مهارات محللي إدارة المخاطر وذلك من خلال تأسيس برنامج يعمل على تطوير مهارات المحللين المختصين بإدارة المخاطر، وعقد دورات تدريبية تعمل على رفع مستوى مهنية محللي المخاطر، وتحديد الممارسات الإدارية المعيارية من خلال الدروس المستفادة بالاطلاع باستمرار على تجارب البنوك القيادية كوسيلة لتطوير الخبرة العملية لمحللي المخاطر.

ثانياً: على إدارة البنوك التجارية الأردنية القيام بتقديم هيكل مناسب للتسهيلات ومراقبة ومتابعة واستغلال التسهيلات واستيفاء الضمانات؛ وذلك بتبني أعلى مستويات المعايير الإئتمانية، وإتباع أفضل الأساليب والتقنيات في إدارة المخاطر الناتجة عن منح التسهيلات واستيفاء الضمانات، والمحافظة على جودة المحفظة الإئتمانية.

ثالثاً: التزام البنوك التجارية الأردنية بمتطلبات البنك المركزي بخصوص سقف الحد القانوني للعميل الواحد والبالغ حوالي 25% من رأس المال التنظيمي لما له من أهمية ناتجة عن إتباع أفضل الأساليب والتقنيات في إدارة المخاطر الناتجة عن رأس المال التنظيمي، حيث يحقق ذلك زيادة في محفظة القروض والتسهيلات المصرفية، وتطوير حجم الأعمال التي يقدمها البنك للعملاء.

رابعاً: العمل على إيجاد وحدات إدارية منفصلة مهمتها دراسة الإئتمان والرقابة عليه ومتابعة استغلاله وتسديده. فلا بد من وجود وحدة لتحليل ودراسة الإئتمان، ووجود وحدة لتطوير العلاقة الإئتمانية مهمتها تفعيل وتطوير إدارة الإئتمان في البنك، ووجود وحدة للرقابة تكون مسؤولة عن متابعة ومراقبة التسهيلات الإدارية في البنك.

خامساً: قيام الإدارة بتطوير أنظمة إدارية يمكن أن تكشف المخاطر التي يتعرض لها البنك بكفاءة وفاعلية، وذلك بتوفير أدوات تحديد وقياس وتحليل بيانات للمخاطر، واتخاذ

قرارات ائتمانية أسرع وأكثر دقة ضمن التكاليف المعقولة، وتصنيف المخاطر للمقترضين، والضمانات الموجودة مقابل التسـهيلات، ومتابعة القـروض المتعثـرة، وإعطـاء الإدارة التغذية الراجعة.

أما عدم قيام البنوك بتقييم الاستراتيجيات والإجراءات الإدارية المتبعة لديها فيتولد عنه زيادة المخاطر في البنوك، والتقليل من كفاءة الإدارة في التعامل مع المخاطر ويحد من قدرتها على التعامل مع أزمات السيولة والإئتمان.

- **الاستراتيجيات المالية لإدارة مخاطر السيولة والإئتمان**

تحتل الإدارة المالية في البنوك التجارية مركزاً مهماً، لأن إنتاجها الرئيس هو التمويـل، ووظيفتها الأساسية إصدار حقوق مالية على نفسها بشكل ودائع وقبـول حقـوق ماليـة علـى الآخرين كإنتاج لها، وهي بعملها هذا تتعرض إلى جميع أنواع المخاطر، وتكون أحوج ما تكون إلى إدارة فاعلة لهذه المخاطر.

فالعالم الذي نعيش فيه يتميز بكثرة وقوع الاضطرابات والتقلبات المالية، وهو ما أهّله لأن يوسم بعصر الاضطراب عن جدارة واستحقاق. فلا يكاد يخلو عقد دون وقوع اضطراب واحد على الأقل، مما حدا بمنتدى الاقتصاد العالمي في تقريره الصادر مطلع العام 2008 إلى القول بأن النظم المالية المضطربة تمثل تحدياً كبيراً يؤثر على استقرار الاقتصاد العالمي.

لذلك فإن إتباع تعليمات ومقررات بازل II ، والتقيد بتعليمات السلطات المصرفية ممثلـة بالبنك المركزي الأردني فيما يتعلق بهيكل رأس المال، ونسب السيولة القانونية وغيرها تجنـب البنوك من التعرض للمخاطر والتقليل منها.

وفي حال عدم إتباع البنوك التجارية الأردنية للاستراتيجيات والإجراءات التـي أقرتهـا تعليمات بازل II وحددها البنك المركزي الأردني فإنها ستكون عرضة لمواجهة مستويات أعلى من التعرض للمخاطر.

إن تحقيق تقييم ناجح للاستراتيجيات والإجراءات المالية في البنوك التجاريـة الأردنيـة يتطلب وجود لجان خاصة تعمل على التحقق من قيمة الأدوات المالية نتيجة تقلب أسعار الفوائد، والتحقق من توزيع نشاطات البنك على القطاعات المختلفة لتنويع محفظة الإئتمان لديها، وتفعيل قدرة البنك على التزامه بالآجال القصيرة والطويلة، ومراجعة إدارة الموجودات والمطلوبـات، وتبني سياسة مدروسة في إدارة العملات الأجنبية، ومتابعة التطورات فـي الأسـواق الماليـة العالمية والتغيرات فيها بشكل مستمر. أما في حال عدم وجود اللجان، فإن ذلك سـيؤدي إلـى زيادة مخاطر البنوك وسيؤدي إلى انخفاض أرباحها وتهديد يسرها وسيولتها وستزيد مسـتويات التعرض للمخاطر.

- **أنظمة الرقابة ودورها في إدارة مخاطر السيولة والإئتمان.**

تمثل إستراتيجية تقييم أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنوك تحدياً لها، فإتباع اسـتراتيجيات وأنظمة رقابة مستقلة ونزيهة وكفؤة سيؤدي إلى الارتقاء بمستوى الإدارة في مواجهة مخـاطر السيولة والإئتمان، كما يؤدي إلى تفعيل التنسيق مـع مـدققي الحسـابات الخـارجيين، ومـع الملاحظات الواردة في تقاريرهم وتقارير البنك المركزي، لذا يتوجب على البنك مراجعة خطة التدقيق الداخلي السنوية ومراجعة الملاحظات الواردة في تقارير التفتيش الصادرة عن الجهات المختلفة ذات العلاقة.

حيث إن عدم وجود دقة وكفاءة وفاعلية في أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنوك وفق مقررات لجنة بازل II لإدارة المخاطر في البنوك، سيزيد من مخاطر البنوك ويقلل من كفاءة المحللين في التعامل مع إدارة المخاطر.

وعندما يقوم البنك بمراجعة البيانات المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة لابد من التأكد من التقييد التام بالقوانين والأنظمة والأوامر التي تخضع لها أعمال البنك، وضرورة التأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيد بها، والتحقق من تنفيذ تعليمات البنك المركزي بشأن كفاية المخصصات المأخوذة لمقابلة الديون المشكوك بها، وضرورة البت أولاً بأول في ديون البنك غير العاملة أو المقترح اعتبارها ديوناً هالكة، وتعزيز معايير مثلى للنزاهة ومعايير أخلاقية في إجراءات التعامل سواء في الرقابة الداخلية أو الخارجية. أما في حال عدم وضع البنك لأنظمة رقابة داخلية فاعلة وفق مقررات بازل II لإدارة المخاطر في البنوك، ووفق تعليمات السلطات المصرفية فسيزيد من إمكانية التعرض إلى مخاطر السيولة والإئتمان.

قائمة المراجع باللغة العربية

1- أبو صبحا، سليمان (1996)، **الإدارة المالية**. ط1، منشورات جامعة القدس المفتوحة.

2- أبو كرش، شريف مصباح (2005). **إدارة مخاطر الإئتمان المصرفي**. - ورقـة عمـل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسـطين بـين آفـاق التنميـة والتحديات المعاصرة المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية، جامعة الخليل، فلسطين.

3- بلوافي، احمد مهدي (2008)، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة حوار بعنوان "**أزمة عقـار أم أزمة نظام**". - عقدت في مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيـز – جدة.

4- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

5- البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

6- جمعية البنوك في الأردن، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

7- جميل، هيل عجمي (2003). **الأزمات المالية : مفهومها ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة**. مجلة جامعة دمشق-المجلد التاسع عشر- العدد الأول- ٢٠٠٣.

8- حجازي، بسام (2009). **انعكاسات الأزمة المالية العالمية الراهنـة علـى المؤسسـات المصرفية في العالم**. جامعة الجنان، طرابلس-لبنان.

9- حسن، مصطفى محمد كمال محمد (2007). **القياس والإفصاح المحاسبي عـن مخـاطر المنظمات: دراسة بيئة الإفصاح المصرية**. مجلة كلية التجارة للبحوث العلميـة، جامعـة الإسكندرية ـ ع 2، م 44.

10- حمد النيل، عبد المنعم محمد الطيب (تحميل: 2008). **العولمة وأثارها الاقتصادية علـى المصارف – نظرة شمولية**. المعهد العالي للدراسات المصرفية والماليـة، الخرطـوم – جمهورية السودان. مُتاح:
http://www.freewebtown.com/nadacom/seminaire/sem2/abdelmoumen.doc

11- حنفي وأبو قحف، عبد الغفار وعبد السلام، **إدارة وتنظيم المصارف التجاريـة**. المكتـب العربي، القاهرة،1995.

12- خليل، عطا الله ورّاد (2005). **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاسـتثمار في سوق عمان للأوراق المالية: دراسة تحليلية**. جامعة الزيتونة- الأردن.

13- شاهين، على عبد الله (2005). " **إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف** ". مـع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية، الجامعة الإسلامية- غزة 8-9 أيّار، 2005.

14- الشريف، حريـ ـة (2005). **تقرير حول عائد ومخاطر الاسـتثمار وكيفيـة قياسـها.** الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية –غزة.

15- شلبي، ماجدة احمد (2006). **الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصـادية العالميـة ومعايير لجنة بازل.** مؤتمر تشريعات عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق: كلية القانون بالتعـاون مـع كليـة الاقتصـاد والعلـوم الإداريـة – جامعـة اليرمـوك - الأردن.
http://www.arablawinfo.com/Researches_AR/276.doc

16- الشيخ، الداوي (2009). **الأزمة المالية العالمية، انعكاساتها وحلولها، الأزمـة الماليـة العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي**. جامعة الجنان، طرابلس- لبنان.

17- صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

18- طنيب وعبيدات، شفيق محمد، إبراهيم، محمد (1997)، **أساسـيات الإدارة الماليـة فـي القطاع الخاص**. ط1، عمان: دار المستقبل.

19- الطوخي، عبد النبي إسماعيل (2008). **التنبـؤ المبكـر بالأزمـات الماليـة باسـتخدام المؤشرات المالية القائدة**. جامعة أسيوط، كلية التجـارة، جمهوريـة مصـر العربيـة. تحميل(حزيران،2008) مُتاح:
http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Manage/104.doc

20- عباد، جمعة محمود (2009). **الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني.** مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان – لبنان، جامعة آل البيت- الأردن.

21- عبد اللطيف، مصيطفى (2006). **دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي – حالة الجزائر.** جامعة ورقلة.

22- عقل، مفلح (1999). **إدارة السيولة في المصارف التجارية الأردنية.** وجهات نظر مصرفية، مطابع البنك العربي، عمان.

23- علي، بطاهر (2006). **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدّخرات وتمويل التّنمية.** رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (غير منشورة). جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

24- علي، عبد المنعم السيد والعيسى، نزار سعد الدين (2004)، **النقود والمصارف والأسواق المالية.** ط1، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع.

25- عمر، لما محمد جميل (2004). **المخاطر المصرفية وأثرها على التسهيلات الإئتمانية للبنوك التجارية الأردنية للفترة (1988-2002).** دراسة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت.

26- العمر، إبراهيم بن صالح (2007). **الدور التنموي لخدمات الوساطة المالية في النظام المصرفي المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1980-2005.** جمعية الاقتصاد السعودي.

27- الغزالي، عيسى محمد (2004). **الأزمات المالية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية.** ع التاسع والعشرون.

28- قويدر، مي علي سعد الدين (2008). **أثر السياسة النقدية على حجم الإئتمان المصرفي لدى البنوك التجارية الكبيرة والصغيرة في الأردن (1993-2007).** دراسة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

29- المالكي، عبدالله عبد المجيد (1997). **الموسوعة في تاريخ الجهاز المصرفي في الأردن.** م 9، الأردنية للتصميم والطباعة.

30- مطر، محمد، (2004)، **إدارة الاستثمارات، الإطار النظري والتطبيقات العملية.** ط3، عمان، دار وائل.

31- المنتدى الاقتصادي العالمي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

32- الميداني، محمد أيمن عزت (1999)**. الإدارة التّمويليّة في الشّركات.** الإصدار الثّاني، ط 3. مكتبة العبيدات، الرّياض.

33- النابلسي، محمد سعيد (2006). **الأزمة المالية المزدوجة.** ط1، عمان، دار سندباد للنشر.

34- النابلسي، محمد سعيد (1994). **التّطوّر التّاريخي للجهاز المصرفي والمالي في الأردن.** عمّان، لجنة تاريخ الأردن، سلسلة الكتاب الأمّ في تاريخ الأردن.

35- النجار، فايق (1998)، **نظام تصنيف مخاطر عملاء الإئتمان.** مجلة البنوك في الأردن، العدد 10، مجلد 17.

36- الهواري، سيد، (1985) **الإدارة المالية –** الجزء الأول**: الاستثمار والتمويل طويل الأجل.** ط: بدون، مصر: دار الجيل للطباعة.

References قائمة المراجع الأجنبيّة

1- AIRMIC, ALARM, IRM (2002). **A Risk Management Standard**. Department of Economics, Working Paper Series.

2- Alper, C. (2001)**"The Turkish Liquidity Crisis Of 2000: What Went Wrong....** Russian and East European Finance and Trade, (2001). Vol. 37, No. 6, pp. 51-71.

3- Bessis, Joel. (2000). **Risk Management in Banking.** Wiley – John Wiley & Sons, Inc.

4- Branch, Bob (2004). **The development of Expertise in Early Stage Design Cost Estimating through Portfolio Strategy**. 2nd. The annual conference, Oxford University, l0th June.

5- Cecchetti, Stephen G**. (2007). Liquidity Crisis of 2007: How Should Policymakers Respond?.** International Business School, Brandeis University.

6- Chari, V.V., Christiano, Lawrence, and Kehoe Patrick J. (2008). **Facts and Myths about the Financial Crisis of 2008.** Working Paper 666, October 2008, Federal Reserve Bank of Minneapolis, Research Department.

7- Coats, P. K. & Fant L. F. (1993). "**Recognizing Financial Distress Patterns Using A Neural Network Tool**". **Financial Management**, 12, 142-155.

8- Demirgüç-Kunt, Asli and Detragiache, Enrica (1998). "**Financial Liberalization and Financial Fragility**". Paper prepared for the Annual World Bank Conference on Development Economics, Washington, D.C., April 20–21, 1998.

9- Dorfman, Mark S. (2008). **Introduction to Risk Management and Insurance.** 9th Ed. Pearson Education, Inc. New Jersey.

10- Entrop, Oliver, Memmel, Christoph, Wilkens, Marco Zeisler, Alexander (2008), Deutsche Bundesbank (Eurosystem). "**Analyzing the Interest Rate Risk Of Banks Using Time Series Of Accounting-Based Data: Evidence From Germany**". Discussion Paper Series 2: Banking and Financial Studies: No 01/2008, 2008.

11- Gatev ,Evan & Strahan, Philip E. (2003). **Banks' Advantage in Hedging Liquidity Risk: Theory And Evidence From The Commercial Paper Market**. The Wharton Financial Institutions Center.

12- Greuning, Hennie van, and Sonja Brajovic Bratanovic. **Analyzing Banking Risk: A framework for assessing corporate governance and financial risk management**. Washington, D.C.: World Bank, 2000. xv

13- Gup, Benton E. & Kolari, James W. (2005). **Commercial Banking – The Management of Risk**. 3rd ed. Wiley – John Wiley & Sons, Inc.

14- Hasan, Maher (2002). **The Significance of Basel I and Basel II for the Future of The Banking Industry with Special Emphasis on Credit Information**. Central Bank of Jordan, The Credit Alliance/ Information Alliance Regional Meeting in Amman 3-4 April 2002.

15- Jickling, Mark (2008). **Averting Financial Crisis**. CRS Report for Congress, USA, Congressional Research Service.

16- Kanwar, A.A. (2005). "**Risk Management For Banks**". Market Forces, April 2005, Vol. 1 No. 1.

17- Laeven, Luc & Levine, Ross (2008). **Bank Governance, Regulation, and Risk Taking**. Brown University and NBER.

18- Lam, James (2007). **Enterprise Risk Management at Asian Banks: From Challenges to Strategies**. An Executive White Paper. Asia Risk Management Institute (ARMI).

19- Lemon, W. M., Tatum, K. W., and Turley W. S (2000). **Developments in the Audit Methodologies of Large Accounting Firms**. UK: ABG Professional Information.

20- Llewellyn, David T. (2002). **The Future For Small & Regional Banks In Europe**. Société Universitaire Européenne de Recherches Financières, CIP, SUERF, (SUERF Studies: 19, Vienna.

21- Mishkin, Frederic S. (2001). **Financial Policies and Prevention of Financial Crises in Emerging Market Countries**. National Bureau of Economic Research (NBER). Cambridge. Working Paper Series. Paper No. 8087.

22- Ortner, R. (2002). **What future for regional banks?. Is There A Future For Regional Banks - And Regional Exchanges? The Strategies of Selected Austrian Finance Institutions**. Société Universitaire Européenne de Recherches Financières, Vienna.

23- Pipattanapiwong, Jirapong (2004). **Development of Multi-party Risk and Uncertainty Management Process for an Infrastructure Project**. Kochi University of Technology, Ph. D. dissertation. Kochi, Japan.

24- Poole, William (2008).**Fundamentals of the Financial Crisis: Mismanaging Risk**. Delaware Captive Insurance Association, 2008 – 3rd Annual DCIA Fall Conference Risk Finance at the Crossroads Wilmington, Delaware October 8, 2008

25- Reinhart, Carmen M. & Rogoff, Kenneth S (2008). **Is the 2007 U.S. Sub-Prime Financial Crisis So Different? An International Historical Comparison**. NBER Working Paper No. 13761, January 2008, JEL No. E44,F30,N20.

26- Rejda, George E. (2003). **Principles of Risk management and Insurance**. 8th Ed. Pearson Education, Inc.

27- Selim, Georges and McNamee, David (2001). **Risk Management: Changing the Internal Auditor's Paradigm**. IIA Professional Briefing Note 13: Managing Risk.

28- Spira, Ghosh, Laura F. & Page, Michael (2002). **The reinvention of internal control and the changing role of internal audit**. Portsmouth Business School, University of Portsmouth, Southsea, UK.

29- Starr, Martha & Yilmaz, Rasim (2006). **Bank Runs in Emerging-Market Economies: Evidence from Turkey's Special Finance Houses**. American University, Washington, D C. No. 2006-08.

30- Stulz, R (1996). "Rethinking Risk Management". **Journal of Applied Corporate Finance**, 9(3), 8{24).

31- Trieschmann, James S., Gustavson, Sandra G., Hoyt, Robert E (2001). **Risk Management and Insurance**. 11th Ed. South-Western College Publishing, Thomson Learning.

32- van Greuning, Hennie & Brajovic Bratanovic, Sonja (2003). **Analyzing and Managing Banking Risk - A Framework for Assessing Corporate Governance and Financial Risk**. Second Edition. The International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, Washington, D.C.

33- von Furstenberg, George (2007). "**Assessing the Competitiveness of International Financial Services in Particular Locations: A Survey of Methods and Perspectives**". CAEPR Working Paper No. 2007-024, National Science Foundation and Indiana University Bloomington. Available: http://ssrn.com/abstract=1028288.

الملاحق

ملحق(1)

اعتماد مشروع الأطروحة

جامعة عمان العربية للدراسات العليا

Amman Arab University For Graduate Studies

مكتب الرئيس

الطالب : نائل احمد حسن قطيشات المحترم

عمان : المملكة الأردنية الهاشمية

التاريخ : 2009/3/17

الطالب : قطيشات

تحية طيبة وبعد ،

إشارة إلى قرار مجلس العمداء في اجتماعه رقم (433) بتاريخ 2009/3/16 ، قرار رقم (09141) ، و إلى تنسيب عمادة البحث العلمي باعتماد خطة وعنوان مشروع أطروحة الدكتوراه المستندة إلى موافقة مجلس القسم العلمي في كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا بتاريخ 2009/1/4، أرجو أن أعلمك بان مجلس العمداء قد وافق على اعتماد مشروع أطروحة الدكتوراه التي تقدمت بها إلى المجلس بعنوان: -

" بناء نموذج لتقييم استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة والائتمان لدى البنوك التجارية الأردنية في ضوء التجارب العالمية "

" Building a Model for Assessing Strategies of Liquidity and Credit Risks Management of Jordanian Commercial Banks, In Light of the Global Experiences "

وقد تم تسجيل عنوان الأطروحة لدى دائرة القبول والتسجيل بتاريخ 2009/3/17 وقد قرر المجلس تكليف الأستاذ الدكتور عبد المنعم السيد علي بالإشراف على أطروحتك .

متمنيا لك التوفيق

الرئيس

أ.د. سعيد التل

نسخة إلى :

الأستاذ الدكتور عميد كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا .

الأستاذ الدكتور المشرف .

السيدة مديرة القبول والتسجيل.

ملحق(2)

أداة الدراسة بصورتها الأولية

الرجاء التكرم بوضع إشارة (x) في الخانة المناسبة إزاء كل من الفقرات الآتية:

	الفقرة	درجة صلاحية الفقرة		سلامة اللغة		ملاءمة الفقرة للمجال		التعديل
		نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	
أولا : **الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات المالية التي تتبعها البنوك التجارية الأردنية لمواجهة مخاطر السيولة:**								
1	يلتزم البنك بالشفافية فيما يصدره من قوائم مالية وبيانات حول مركزه.							
2	يُراعي البنك ما يتوافر لديه من سيولة عند الشروع في مُخاطرة بما يضمن تقليص نتائج تلك المُخاطرة.							
3	تتحوط الإدارة في مستوياتها المختلفة من إمكانيات سحب ودائع ومدّخرات بصورة تفوق المعتاد.							
4	تستند عمليات إدارة مخاطر السيولة على القدرات الذاتية للبنك بالدرجة الأولى، وليس على افتراض الدعم الحكومي أو غيره.							
5	تتوافر لدى البنك خطط محددة لمواجهة مخاطر المضاربة التي تمس السيولة وتلحق الضرر بمكانة البنك ووضعه المالي.							
6	عمليات الرقابة الداخلية في إدارة مخاطر السيولة مستمرة وغير موسمية.							
7	يمكن الحكم على وجه العموم، بأن البنك بمنأى عن مخاطر كبرى في السيولة، نظراً للتقلبات على الصعيد العالمي.							
8	تتصف إدارة مخاطر السيولة بطابع استراتيجي واضح بعيد المدى.							
9	هناك تنسيق منتظم وفعّال بين البنك، والبنك المركزي، والهيئات الأخرى ذات العلاقة، فيما يتصل بإدارة مخاطر السيولة.							
10	استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة بمزيد من الحذر لا تؤثر سلباً على دور البنك في منح التسهيلات الإئتمانية محسوبة النتائج.							
11	تعتقد أن المبالغة في الاحتفاظ بالسيولة ضار بالبنك وبالاقتصاد الوطني ككل.							

	الفقرة	درجة صلاحية الفقرة		سلامة اللغة		ملاءمة الفقرة للمجال		التعديل
		نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	
12	يوازن البنك بين السيولة المتوافرة لديه والأصول القابلة للتسييل في اعتماد استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة.							
13	يجري العمل بانتظام على الوصول إلى حالة من التوازن بين الاستثمار الوطني المحلي، والاستثمار خارج الأردن.							
14	أثبتت سياسات البنك في إدارة مخاطر السيولة فاعلية جيدة أمام الأزمة المالية العالمية الحالية.							
15	هناك سـياسة واضحـة مبنيـة على معطيات واقعية في مواجهـة مخاطـر السـيولة من منظور تسـييل الأصول.							
16	استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة بمزيد من الحذر لا تؤثر سلباً على دور البنك في الوصول إلى حالة توازن بين السيولة المتوافرة والحد من مخاطر العجز في تلبية متطلبات السيولة أو الإفلاس.							
17	يأخذ البنك في اعتباره ضرورة التوفيق بين سيولته ويسره (Solvency) وربحيته.							
ثانياً: الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات الإدارية التي تتبعها البنوك التجارية الأردنية لمواجهة مخاطر السيولة:								
1	يتشدد البنك في تحقق عنصر كفاية رئس المال لديه بما يتفق مع متطلبات اتفاقية بازل II							
2	يُدرك البنك أن استثماراته في السوق الحقيقية تحد من إمكانية تعرضه لمخاطر السوق الرمزية.							
3	يتبنى البنك فيما يتصل بمخاطر السيولة سياسة حذرة تقيه من الوصول إلى حالة عجز أو إفلاس.							
4	يستخدم البنك معايير القيمة العادلة في تقييم حالة السيولة لديه.							
5	يدرس البنك في علاقته مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وضع الشركاء المحتملين بموضوعية ودون تحيُز.							
6	الحاكميّة المؤسسيّة هي الضابط الأول فيما يتصل بمخاطر السيولة.							

	الفقرة	درجة صلاحية الفقرة		سلامة اللغة		ملائمة الفقرة للمجال		التعديل
		نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	
7	هناك علاقة منتظمة وواضحة بين مجلس الإدارة والجهاز الإداري التنفيذي والدوائر المتخصصة بإدارة مخاطر السيولة.							
8	تتوافر لدى البنك أدوات لقياس علاقة كفاية رأس المال بالمخاطر.							
9	تقوم الإدارة التنفيذية بشكل مستمر ومنتظم بمتابعة الإجراءات الخاصة بتعزيز نظام الرقابة الداخلي.							
10	هناك فصل بين الصلاحيات بحيث لا تدخل في الرقابة الهادفة إلى درء مخاطر السيولة المحتملة.							
11	تُراعي المستويات الإدارية المختلفة في البنك مصالح المودعين بما يقلل من احتمالات عدم الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك.							
12	في إجراءات إدارة مخاطر السيولة يقدم البنك أدلة إرشادية واضحة وملازمة التنفيذ.							
13	لدى البنك معرفة جيدة بمخاطر السيولة المحتملة ويتصرف في مواجهتها بما يكفي للحد منها.							
14	تدرك الإدارة مخاطر تقلبات أسعار الصرف وتتحوط من مخاطر السيولة المرتبطة بها.							
15	هنـاك إدراك عميـق لضرورة اعتمـاد استـراتيجيات جديدة مبنيـة على إدارة مخاطـر السيولة، خاصةً بعد الأزمة المالية والاقتصاديـة العالميـة الراهنـة.							
16	يجري الربـط في إدارة المخاطـر المحتملـة بين الوضع المالـي للبنـك كما هو الآن، والاحتمالات المستقبليـة، محليـاً، وعالميـاً.							
17	تجري مراجعة أساليب العمل بانتظام للارتقاء بمقدرة البنك فيما يتصل بالسيولة.							
18	هناك هيئة متخصصة لمراقبة وضع السيولة في البنك أولاً بأول.							
19	مجلس الإدارة قادر على القيام بدوره للحد من مخاطر السيولة.							

	الفقرة	درجة صلاحية الفقرة		سلامة اللغة		ملائمة الفقرة للمجال		التعديل
		نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	
ثالثاً: الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات المالية التي تتبعها البنوك التجارية الأردنية لمواجهة مخاطر الإئتمان:								
1	يُراعي البنك سياسة ائتمانية متحفظة للحد من ممارسة الأنشطة الاستثمارية ذات المخاطر المرتفعة.							
2	يعمل البنك في سياسته الإئتمانية على عدم الإفراط بمنح القروض.							
3	تتوافر لدى البنك خطط محددة لمواجهة مخاطر المضاربة التي تمس الإئتمان وتلحق الضرر بمكانة البنك ووضعه المالي.							
4	عمليات الرقابة الداخلية في إدارة مخاطر الإئتمان مستمرة وغير موسمية.							
5	يمكن الحكم على وجه العموم، بأن البنك بمنأى عن مخاطر كبرى في الإئتمان، نظراً للتقلبات على الصعيد العالمي.							
6	تتصف إدارة مخاطر الإئتمان بطابع استراتيجي واضح بعيد المدى.							
7	يتم اتخاذ إجراءات عملية فيما يخص التزامات العملاء تجاه البنك، عندما يتضح أن قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم متضعضعة.							
8	هناك تنسيق منتظم وفعّال بين البنك، والبنك المركزي، والهيئات الأخرى ذات العلاقة، فيما يتصل بإدارة مخاطر الإئتمان.							
9	تعتقد أن المبالغة في الحد من منح التسهيلات ضار بالبنك وبالاقتصاد الوطني ككل.							
10	يصنف البنك مستويات قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم في فئات محددة، لاعتماد سياسة واقعية في إدارة مخاطر الإئتمان.							
11	هناك توازن مدروس بين نسبة القروض التي يمنحها البنك والودائع لديه.							
12	نسبة التسهيلات الإئتمانية لدى البنك بالمقارنة مع الودائع، تتوافق إلى حد معقول مع النماذج المالية والتمويلية والمعايير الدولية.							

	الفقرة	درجة صلاحية الفقرة		سلامة اللغة		ملاءمة الفقرة للمجال		التعديل
		نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	
13	أثبتت سياسات البنك في إدارة مخاطر الإئتمان فاعلية جيدة أمام الأزمة المالية العالمية.							
14	يتبع البنك في إستراتيجيته بإدارة مخاطر الإئتمان، التنويع حسب القطاعات، والآجال، ومستويات الربحية.							
15	يلجأ البنك لدراسة البدائل الأمثل لمواجهة مخاطر الإئتمان ومنها أساليب بيع الديون، والمشتقات المالية، وغيرها من الوسائل.							
رابعاً: الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات الإدارية التي تتبعها البنوك التجارية الأردنية لمواجهة مخاطر الإئتمان:								
1	يُدرك البنك أن السوق المالية معرضة لهزات ويتخذ الإجراءات الكفيلة بالحد من تأثيرها على أنشطته ووضعه.							
2	تتم مراجعة السياسات الإئتمانية المتبعة بانتظام لتدارك أي خلل قائم أو محتمل.							
3	يلتزم البنك بالحيادية والموضوعية في عمليات الإقراض ومنح التسهيلات الإئتمانية دون محاباة أو محسوبية.							
4	يستخدم البنك معايير القيمة العادلة في تقييم سياسته الإئتمانية.							
5	في إجراءات إدارة مخاطر الإئتمان يقدم البنك أدلة إرشادية واضحة وملزمة التنفيذ.							
6	الحاكمّية المؤسسّية هي الضابط الأول فيما يتصل بمخاطر الإئتمان.							
7	هناك فصل بين الصلاحيات بحيث لا تدخل في الرقابة الهادفة إلى درء مخاطر الإئتمان المحتملة.							
8	هناك علاقة منتظمة وواضحة بين مجلس الإدارة والجهاز الإداري التنفيذي والدوائر المتخصصة بإدارة مخاطر الإئتمان.							
9	مجلس الإدارة قادر على القيام بدوره للحد من مخاطر الإئتمان.							
10	تُراعي المستويات الإدارية المختلفة في البنك معايير لجنة بازل في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية.							

	الفقرة	درجة صلاحية الفقرة		سلامة اللغة		ملاءمة الفقرة للمجال		التعديل
		نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	
11	لدى البنك معرفة جيدة بمخاطر الإئتمان المحتملة ويتصرف في مواجهتها بما يكفي للحد منها.							
12	تدرك الإدارة مخاطر تقلبات أسعار الصرف وتتحوط من مخاطر والإئتمان المرتبطة بها.							
13	هناك إدراك عميق لضرورة اعتماد استراتيجيات جديدة مبنية على إدارة مخاطر الإئتمان، خاصةً بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة.							
14	تجري مراجعة أساليب العمل بانتظام للارتقاء بمقدرة البنك فيما يتصل بسياسته الإئتمانية.							
15	هناك هيئة متخصصة لمراقبة وضع الإئتمان في البنك أولاً بأول.							
16	تجري مراجعة أوضاع المقترضين من البنك بانتظام، للتحوّط من تغيرات سلبية في قدرتهم على سداد التزاماتهم.							
17	عندما يقوم البنك بتمويل مشروعات استثمارية، تجري دراسة معمقة للجدوى الاقتصادية لتلك المشاريع.							
18	تتم بانتظام دراسة الديون المتعثرة في اتجاهات متلازمة، هي: السياسات الإئتمانية والمخاطر المنتظمة (مخاطر السوق)، والعملاء.							
خامساً: مواكبة البنوك التجارية الأردنية للمستجدات الخاصة بإدارة مخاطر السيولة ومخاطر الإئتمان، على ضوء التجارب العالمية:								
1	تتم مراجعة الإجراءات الإدارية الخاصة بالسيولة في ضوء المستجدات العالمية.							
2	تتم مراجعة الإجراءات الإدارية الخاصة بالسياسات الإئتمانية في ضوء المستجدات العالمية.							
3	يُتابع البنك الإسهامات العالمية في إدارة مخاطر السيولة للاستفادة منها.							
4	يُتابع البنك الإسهامات العالمية في إدارة مخاطر الإئتمان للاستفادة منها.							
5	هناك متابعة حثيثة للمستجدات الخاصة بإدارة مخاطر السيولة في ظل العولمة وانفتاح السوق.							

	الفقرة	درجة صلاحية الفقرة		سلامة اللغة		ملاءمة الفقرة للمجال		التعديل
		نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	
6	هناك متابعة حثيثة للمستجدات الخاصة بإدارة مخاطر الإئتمان في ظل العولمة وانفتاح السوق.							
7	هناك صلات وثيقة بين البنك ومؤسسات زميلة ودولية، لتبادل الخبرات فيما يتصل بمواجهة مخاطر السيولة.							
8	هناك صلات وثيقة بين البنك ومؤسسات زميلة ودولية، لتبادل الخبرات فيما يتصل بمواجهة مخاطر الإئتمان.							
9	جرت وتجري دراسات معمقة حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة، للاستفادة منها في درء مخاطر السيولة والإئتمان في المستقبل.							
10	يتابع متخصصون لدى البنك حركة سوق عمان للأوراق المالية، والأسواق الإقليمية والعالمية الأخرى، لبيان احتمالات انعكاسها على وضع البنك المالي؛ لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بمواجهة المخاطر المحتملة نتيجة لذلك.							

ملحق(3)
أداة الدراسة بصورتها النهائية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الباحث بإعداد دراسة بعنوان " بناء نموذج لتقيـيم اسـتراتيجيات إدارة مخاطر السيولة والإئتمان لدى البنوك التجارية الأردنية في ضوء التجارب العالمية" بهدف التعرف على استراتيجيات إدارة هذه المخاطر، والمطبقة لدى البنوك التجارة الأردنية، وتقييمها من خلال نموذج يعد لهذه الغاية.

ونظراً لخبراتكم في مواقع عملكم، فسيكون لإجاباتكم على جميع فقرات هذه الاستبانة، الأثر الكبير بالوصول إلى الهدف المنشود، ويود الباحث أن يؤكد لكم بان المعلومات التي ستدلون بها، ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لغايات البحـث العلمي فقط.

شاكراً لكم حسن تعاونكم،،،،

وجزاكم الله خيراً

الباحث
نائل قطيشات

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة عمان العربية للدراسات العليا
كلية الدراسات المالية والإدارية العليا
قسم المحاسبة والتمويل

استبانة رسالة دكتوراه بعنوان

بناء نموذج لتقييم استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة والإئتمان
لدى البنوك التجارية الأردنية في ضوء التجارب العالمية

تمهيد:

تأتي هذه الدراسة كخطوة متقدمة ذات نظرة استراتيجية تهدف إلى تحديد مقدرة البنوك التجارية الأردنية على مواجهة المخاطر عموماً، ومخاطر السيولة والإئتمان خصوصاً.

وتهدف هذه الدراسة – فيما تهدف – إلى:

- بيان ما إذا كان لدى البنوك التجارية الأردنية استراتيجيات لمواجهة مخاطر السيولة والإئتمان.
- اقتراح نموذج لتقييم استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة والإئتمان لدى البنوك التجارية الأردنية.

عزيزي الفاضل:

- إن فاعلية هذه الإستبانة، ودقة النتائج التي ستتوصل إليها هذه الدراسة، تتوقف على إجابتك الموضوعية التي تتفق مع رؤيتك كمسؤول وصانع قرار في البنك.
- إن المعلومات التي ستدلي بها من خلال هذه الإستبانة، لن تستخدم إلا لغايات البحث العلمي فقط، وستعامل بسرية تامة، ويؤكد الباحث أن معلوماتكم ستمثل إسهاماً مهماً لخدمة البنوك التجارية في الأردن.

جزاكم الله خيراً على حسن تعاونكم

الباحث
نائل قطيشات

البيانات الشخصية

العمر	أ – أقل من 21	ب - (21 – 30)	ج – (31 – 40)	د – (41 – 50)
	هـ – 51 – 60	و – أكثر من 60		
المؤهل العلمي	أ – ثانوية عامة	ب – دبلوم متوسط	ج – بكالوريوس	د – دبلوم عالي
	هـ - ماجستير	و - دكتوراه		
الوظيفة	أ – مدير عام	ب – مدير	ج – رئيس قسم	د – موظف
	هـ – مدقق داخلي	و – مدقق حسابات خارجي		
عدد سنوات الخبرة الإجمالية	أ – (1 – 5)	ب – (6 – 10)	ج – (11 – 15)	د – (16 – 20)
	هـ – (21 – 25)	و – (26 – فأكثر)		
عدد سنوات الخبرة في الوظيفة الحالية	أ – (1 – 3)	ب – (4 – 6)	ج – (7 – 9)	د – (10 – 12)
	هـ – (13 – 15)	و – (16 – فأكثر)		

الرجاء التكرم بوضع إشارة (x) في الخانة المناسبة إزاء كل من الفقرات الآتية:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
أولا : الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات المالية التي تتبعها البنوك التجارية الأردنية لمواجهة مخاطر السيولة:						
1	يلتزم البنك بالشفافية فيما يصدره من قوائم مالية حول مركزه.					
2	يُراعي البنك ما يتوافر لديه من سيولة عند تمويل مشروع مرتفع المخاطرة.					
3	تتحوط الإدارة في مستوياتها المختلفة من إمكانيات سحب ودائع ومدّخرات بصورة تفوق المعتاد.					
4	تستند عمليات إدارة مخاطر السيولة على القدرات الذاتية للبنك بالدرجة الأولى.					
5	تتوافر لدى البنك خطط محددة لمواجهة مخاطر المضاربة التي تمس السيولة.					
6	عمليات الرقابة الداخلية في إدارة مخاطر السيولة مستمرة.					
7	يمكن الحكم على وجه العموم، بأن البنك بمنأى عن مخاطر كبرى في السيولة، والناجمة عن الأزمات العالمية.					
8	تتصف إدارة مخاطر السيولة بطابع استراتيجي.					
9	هناك تنسيق منتظم بين البنك، والبنك المركزي، فيما يتصل بإدارة مخاطر السيولة.					
10	تطبيق استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة بمزيد من الحذر لا يؤثر على دور البنك في منح التسهيلات الإئتمانية محسوبة النتائج.					
11	المبالغة في الاحتفاظ بالسيولة ضار بالبنك.					
12	يوازن البنك بين السيولة المتوافرة لديه والأصول القابلة للتسييل في اعتماد استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة.					
13	يجري العمل بانتظام للوصول إلى حالة من التوازن بين الاستثمار الوطني المحلي، والاستثمار خارج الأردن.					
14	أثبتت سياسات البنك في إدارة مخاطر السيولة فاعلية أمام الأزمة المالية العالمية الحالية.					
15	هناك استراتيجية واضحة مبنية على معطيات واقعية في مواجهة مخاطر السيولة من منظور تسييل الأصول.					

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
16	يطبق البنك استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة بمزيد من الحذر.					
17	يأخذ البنك في اعتباره ضرورة التوفيق بين وربحيته.					
18	يتوافر لدى البنك نظام معلومات يمكن الإدارة من تقييم حالة وضع السيولة عند الطلب.					
19	عند وقوع خلل متصل بالسيولة، هناك شفافية بتقديم المعلومات والبحث عن حلول تصحيحية.					
20	تتابع الإدارة التنفيذية أوضاع السيولة بشكل يومي.					
21	ترفع الإدارة التنفيذية تقارير منتظمة فيما يتصل بالسيولة إلى مجلس الإدارة.					
22	يتابع مجلس الإدارة تقارير الإدارة التنفيذية ويتخذ الإجراءات المناسبة فيما يخص السيولة.					
ثانياً: الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات الإدارية التي تتبعها البنوك التجارية الأردنية لمواجهة مخاطر السيولة:						
1	يتشدد البنك في تحقق عنصر كفاية رئس المال لديه بما يتفق ومتطلبات اتفاقية بازل II.					
2	يُدرك البنك أن استثماراته في السوق الحقيقية تحد من إمكانية تعرضه لمخاطر السوق المالية (الرمزية).					
3	يتبنى البنك استراتيجية حذرة تقيه من التعرض لمخاطر السيولة.					
4	يستخدم البنك معايير القيمة العادلة في تقييم حالة السيولة لديه.					
5	يدرس البنك وضع الشركاء المحتملين بموضوعية.					
6	حاكميّة البنك المؤسسيّة هي الضابط الأول فيما يتصل بمخاطر السيولة.					
7	تقيم إدارة البنك علاقة واضحة بين مجلس إدارته والجهاز الإداري التنفيذي لإدارة السيولة.					
8	تتوافر لدى البنك أدوات قياس علاقة كفاية رأس المال بالمخاطر.					
9	تقوم الإدارة التنفيذية بشكل مستمر بمتابعة الإجراءات الخاصة بتعزيز نظام الرقابة الداخلي.					

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الفقرة	الرقم
					هناك فصل بين الصلاحيات في تطبيق الرقابة الهادفة إلى درء مخاطر السيولة المحتملة.	10
					تُراعي المستويات الإدارية المختلفة في البنك مصالح المودعين بما يقلل من احتمالات عدم الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك.	11
					يعتمد البنك أدلة إرشادية لإدارة السيولة.	12
					لدى البنك معرفة جيدة بمخاطر السيولة المحتملة ويتصرف بما يكفي للحد منها.	13
					تدرك إدارة البنك مخاطر تقلبات أسعار الصرف المرتبطة بالسيولة.	14
					هناك إدراك لضرورة اعتماد استراتيجيات جديدة مبنية على إدارة مخاطر السيولة، في الوضع الاقتصادي الراهن.	15
					يسعى البنك نحو الربط بين الوضع المالي والاحتمالات المستقبلية العالمية عند إدارة مخاطر السيولة.	16
					تجري مراجعة أساليب العمل دورياً للارتقاء بمقدرة البنك فيما يتصل بالسيولة.	17
					هناك هيئة متخصصة لمراقبة وضع السيولة في البنك أولاً بأول.	18
					مجلس الإدارة قادر على لعب دور للحد من مخاطر السيولة.	19
					نظم المعلومات المستخدمة في البنك تمنح الإدارة دعماً موثوقاً عند اتخاذ القرارات الخاصة بالسيولة.	20
					تحرص إدارة البنك على تنمية الكادر المتخصص في إدارة مخاطر السيولة.	21
					تحرص إدارة البنك على الارتقاء بثقافة إدارة مخاطر السيولة بشكل منتظم.	22
					تحرص إدارة البنك على تفعيل الرقابة على إدارة مخاطر السيولة.	23
					قنوات الاتصال بين الدوائر المختلفة المتخصصة بإدارة مخاطر السيولة تعمل بفاعلية.	24
					مجلس الإدارة هو المسؤول عن تحديد سقف المخاطرة في المسائل المتصلة بالسيولة.	25

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
26	عند حدوث خلاف في السياسات المتصلة بالسيولة، فإن مجلس الإدارة هو صاحب القرار الحاسم.					
ثالثاً: الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات المالية التي تتبعها البنوك التجارية الأردنية لمواجهة مخاطر الإئتمان:						
1	لدى البنك استراتيجية ائتمانية متحفظة للحد من ممارسة الأنشطة الاستثمارية ذات المخاطر العالمية.					
2	يعمل البنك في استراتيجيته الإئتمانية على عدم الإفراط بمنح القروض.					
3	تتوافر لدى البنك خطط محددة لمواجهة مخاطر المضاربة التي تمس الإئتمان وتلحق الضرر بمكانة البنك.					
4	عمليات الرقابة الداخلية في إدارة مخاطر الإئتمان مستمرة.					
5	البنك بمنأى عن مخاطر الإئتمان الناجمة عن الأزمة المالية العالمية الراهنة.					
6	تتصف إدارة مخاطر الإئتمان بطابع استراتيجي واضح.					
7	يتم اتخاذ إجراءات عملية فيما يخص التزامات العملاء تجاه البنك، عندما يتضح أن قدرتهم على الإيفاء بالتزاماتهم مشكوك فيها.					
8	هناك تنسيق منتظم وفعّال بين البنك، والبنك المركزي، فيما يتصل بإدارة مخاطر الإئتمان.					
9	تعتقد أن المبالغة في الحد من منح التسهيلات ضار بالاقتصاد الوطني.					
10	يصنف البنك مستويات قدرة المقترضين على الإيفاء بالتزاماتهم في فئات محددة، لاعتماد سياسة واقعية في إدارة مخاطر الإئتمان.					
11	هناك توازن مدروس بين نسبة القروض التي يمنحها البنك والودائع لديه.					
12	نسبة التسهيلات الإئتمانية لدى البنك بالمقارنة مع الودائع، تتوافق مع النماذج المالية والتمويلية.					
13	نسبة التسهيلات الإئتمانية لدى البنك بالمقارنة مع الودائع، تتوافق مع المعايير الدولية.					
14	أثبتت سياسات البنك لإدارة مخاطر الإئتمان فاعلية أمام الأزمة المالية العالمية الحالية.					

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
15	يتبع البنك عبر إستراتيجيته بإدارة مخاطر الإئتمان، التنويع حسب القطاعات.					
16	يتبع البنك عبر إستراتيجيته بإدارة مخاطر الإئتمان، التنويع حسب الآجال.					
17	يتبع البنك عبر إستراتيجيته بإدارة مخاطر الإئتمان، التنويع حسب مستويات الربحية.					
18	يلجأ البنك إلى دراسة البدائل المتاحة لمواجهة مخاطر الإئتمان ومنها أساليب بيع الديون، والمشتقات المالية، وغيرها من الوسائل.					
19	لدى البنك نظام واضح لتصنيف الديون الممنوحة لعملائه من حيث جودتها.					
20	تجري مراجعة أوضاع الديون البنك بانتظام؛ لتقصي أي تغيرات يمكن أن تحصل على الوضع الإئتماني للعميل.					
21	يعتمد البنك معايير مالية محددة تتعلق بالربحية عند اتخاذ قرار بشأن طلبات التمويل.					
22	يتوافر لدى البنك نظام معلومات يعكس للإدارة حالة الوضع الإئتماني عند الطلب.					
23	هناك شفافية في تقديم المعلومات والبحث عن حالات الخلل المتصل بالإئتمان.					
24	تتابع الإدارة التنفيذية أوضاع الإئتمان بشكل يومي.					
25	ترفع الإدارة التنفيذية تقارير منتظمة فيما يتصل بالإئتمان إلى مجلس الإدارة.					
26	يتابع مجلس الإدارة تقارير الإدارة التنفيذية ويتخذ الإجراءات في ضوئها لمعالجة الوضع الإئتماني.					
رابعاً: الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات الإدارية التي تتبعها البنوك التجارية الأردنية لمواجهة مخاطر الإئتمان:						
1	يتخذ البنك الإجراءات الكفيلة بالحد من تأثير أي هزات محتملة بالسوق المالية على أنشطته.					
2	تتم مراجعة السياسات الإئتمانية المتبعة بانتظام لتدارك أي خلل.					
3	يلتزم البنك بالحيادية في عمليات منح التسهيلات الإئتمانية دون محاباة.					
4	يستخدم البنك معايير القيمة العادلة في تقييم سياسته الإئتمانية.					

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	يعتمد البنك أدلة إرشادية لإدارة الإئتمان.					
6	حاكمية البنك المؤسسيّة هي الضابط الأول فيما يتصل بمخاطر الإئتمان.					
7	هناك فصل بين الصلاحيات في تطبيق في الرقابة الهادفة إلى درء مخاطر الإئتمان المحتملة.					
8	تقيم إدارة البنك علاقة واضحة بين مجلس إدارته والجهاز الإداري التنفيذي لإدارة الإئتمان.					
9	مجلس الإدارة قادر على لعب دوره في الحد من مخاطر الإئتمان.					
10	تُراعي المستويات الإدارية المختلفة في البنك معايير لجنة بازل في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية.					
11	لدى البنك معرفة بمخاطر الإئتمان المحتملة ويتصرف بما يكفي للحد منها.					
12	تدرك إدارة البنك مخاطر تقلبات أسعار الصرف المرتبطة بالإئتمان.					
13	هناك إدراك لضرورة اعتماد استراتيجيات جديدة مبنية على إدارة مخاطر الإئتمان، في الوضع الاقتصادي الراهن.					
14	تجري مراجعة أساليب العمل دورياً للارتقاء بمقدرة البنك فيما يتصل بسياسته الإئتمانية.					
15	هناك هيئة متخصصة لمراقبة ومتابعة وضع الإئتمان في البنك أولاً بأول.					
16	تجري مراجعة أوضاع المقترضين من البنك بانتظام، للتحوّط من تغيرات سلبية في قدرتهم على سداد التزاماتهم.					
17	عندما يقوم البنك بتمويل مشروعات استثمارية، تجري دراسة معمقة للجدوى الاقتصادية لتلك المشاريع.					
18	تتم بانتظام دراسة الديون المتعثرة في اتجاهات متلازمة، هي: السياسات الإئتمانية والمخاطر المنتظمة (مخاطر السوق)، والعملاء.					
19	يحرص البنك على التحقق من الضمانات الممنوحة عند تقديم التسهيلات، من منظور المخاطر التي قد تلحق بتلك الضمانات نفسها.					

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
20	يُتابع البنك سلوك المستثمرين الذي قد يؤثر سلباً في مقدرتهم على الإيفاء بالتزاماتهم مثل التوسعات غير المدروسة.					
21	تأخذ إدارة البنك بالاعتبار وبجدية الجوانب الأخلاقية للعميل وتاريخ عملياته الإئتمانية.					
22	تمنح نظم المعلومات المستخدمة لدى البنك الإدارة دعماً موثوقاً عند اتخاذ القرارات الخاصة بالإئتمان.					
23	تحرص إدارة البنك على تنمية الكادر المتخصص بإدارة مخاطر الإئتمان.					
24	تحرص إدارة البنك على الارتقاء بثقافة إدارة مخاطر الإئتمان بشكل منتظم.					
25	تحرص إدارة البنك على تفعيل الرقابة على إدارة مخاطر الإئتمان.					
26	قنوات الاتصال بين الدوائر المختلفة المتخصصة في إدارة مخاطر الإئتمان تعمل بفاعلية.					
27	مجلس الإدارة هو المسؤول عن تحديد سقف المخاطرة في المسائل المتصلة بالإئتمان.					
28	عند حدوث خلاف في السياسات المتصلة بالإئتمان، فإن مجلس الإدارة هو صاحب القرار الحاسم.					
خامساً: مواكبة البنوك التجارية الأردنية للمستجدات الخاصة بإدارة مخاطر السيولة ومخاطر الإئتمان، على ضوء التجارب العالمية:						
1	تتم مراجعة الإجراءات الإدارية الخاصة بالسيولة في ضوء المستجدات العالمية.					
2	تتم مراجعة الإجراءات الإدارية الخاصة بالسياسات الإئتمانية في ضوء المستجدات العالمية.					
3	يُتابع البنك الإسهامات العالمية في إدارة مخاطر السيولة للاستفادة منها.					
4	يُتابع البنك الإسهامات العالمية في إدارة مخاطر الإئتمان للاستفادة منها.					
5	هناك متابعة حثيثة للمستجدات الخاصة بإدارة مخاطر السيولة في ظل العولمة وانفتاح السوق.					
6	هناك متابعة حثيثة للمستجدات الخاصة بإدارة مخاطر الإئتمان في ظل العولمة وانفتاح السوق.					

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الفقرة	الرقم
					هناك صلات وثيقة بين البنك ومؤسسات زميلة ودولية، لتبادل الخبرات فيما يتصل بمواجهة مخاطر السيولة.	7
					هناك صلات وثيقة بين البنك ومؤسسات زميلة ودولية، لتبادل الخبرات فيما يتصل بمواجهة مخاطر الإئتمان.	8
					تتابع إدارة البنك الدراسات حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة، للاستفادة منها في درء مخاطر السيولة في المستقبل.	9
					تتابع إدارة البنك الدراسات حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة، للاستفادة منها في درء مخاطر والإئتمان في المستقبل.	10
					يتابع متخصصون لدى البنك حركة سوق عمان للأوراق المالية، واحتمالات انعكاسها على وضع البنك المالي.	11
					يتابع متخصصون لدى البنك حركة الأسواق الإقليمية والعالمية، واحتمالات انعكاسها على وضع البنك المالي.	12
					يُتابع البنك بانتظام المستجدات في السّياسات الإئتمانية على الصعيد المحلي.	13
					يُتابع البنك بانتظام المستجدات في السياسات الخاصة بالسيولة على الصعيد المحلي.	14

الملحق (4)

أسماء السادة محكمي الاستبانة

الرقم	الاســــــــــــم	موقـــــــع العمـــل
1	الأستاذ الدكتور شوقي جواد	جامعة عمان العربية للدراسات العليا
2	الأستاذ الدكتور عبد الرزاق بني هاني	هيئة الأوراق المالية
3	الأستاذ الدكتور محمد أبو صالح	جامعة عمان العربية للدراسات العليا
4	الأستاذ الدكتور هشام غرايبة	الجامعة الأردنية الألمانية
5	الدكتور إدريس الجراح	الجامعة الأردنية
6	الدكتور حسين سلامة	الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية
7	الدكتور غازي المومني	الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية
8	الدكتور ماهر المحروق	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
9	الدكتور محمد النوايسة	الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية
10	الدكتور مراد عيطاني	الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية
11	الدكتور نضال الفيومي	الجامعة الأردنية

الملحق (5)

عدد الاستبانات الموزعة على البنوك وعدد الاستبانات المعادة منها

الرقم	اســـــــــــــــــــــــــــــــــم البنك	الاستبانات المرسلة	الاستبانات المعادة
1	البنك العربي	20	16
2	البنك الأهلي الأردني	8	7
3	بنك القاهرة عمان	10	7
4	بنك الأردن	24	21
5	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	14	11
6	البنك الأردني الكويتي	10	8
7	بنك الاستثمار العربي الأردني	6	4
8	البنك التجاري الأردني	11	9
9	البنك الأردني للاستثمار والتمويل	14	12
10	بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن	8	6
11	بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	8	6
12	بنك سوسيته جنرال / الأردن	7	7
13	بنك المال الأردني	10	8
المجمــــــــــــــــــــــــــــــــوع		150	122

الملحق (6)

المسؤولين الذين تم مقابلتهم بالبنوك التجارية الأردنية

الرقم	اســـــــم البنـــــــــــك	عدد المسؤولين	وظيفتهم
1	البنك العربي	3	- رئيس قسم إدارة المخاطر - مدير فرع الجاردنز - مدير فرع العبدلي
2	البنك الأهلي الأردني	2	- المدير التنفيذي/مخاطر التشغيل وبازل2 - مدير فرع الصويفية
3	بنك القاهرة عمان	1	- مدير إدارة مخاطر وامتثال
4	بنك الأردن	3	- مدير دائرة التخطيط والدراسات - مدير إدارة مخاطر - مدير التدقيق الداخلي
5	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	- مدير إدارة مخاطر وامتثال المجموعة - المدقق العام للمجموعة
6	البنك الأردني الكويتي	1	- مدير دائرة إدارة المخاطر
7	بنك الاستثمار العربي الأردني	1	- مسؤول الامتثال وإدارة المخاطر
8	البنك التجاري الأردني	1	- مدير دائرة المخاطر
9	البنك الأردني للاستثمار والتمويل	1	- مدير دائرة المخاطر
10	بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن	2	- مدير دائرة المخاطر - مدير التدقيق الداخلي
11	بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	1	- مدير دائرة المخاطر
12	بنك سوسيته جنرال / الأردن	1	- مدير مخاطر الإئتمان
13	بنك المال الأردني	3	- مدير دائرة إدارة المخاطر - مدير فرع الجاردنز - مدير التدقيق الداخلي
المجمـــــــــــــــوع		**22**	

ملحق رقم (7)

البيانات المالية لمجموعة البنك العربي (2000- 2008)

(دينار أردني)

التفصيل	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	1,406,023,000	1,629,226,000	1,735,788,000	2,103,607,000	2,253,477,000	2,044,984,000	1,940,964,000	2,894,720,000	5,567,915,140
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	3,336,626,000	3,755,995,000	3,864,377,000	3,770,014,000	3,444,403,000	3,683,586,000	4,321,512,000	3,507,125,000	3,128,022,150
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	862,231,000	497,851,000	476,339,000	583,714,000	500,751,000	299,282,000	352,151,000	400,043,000	329,790,740
موجودات مالية للمتاجرة	185,147,000	468,896,000	561,299,000	642,516,000	820,840,000	716,110,000	635,759,000	419,648,000	119,841,610
موجودات مالية متوفرة للبيع	881,175,000	1,028,434,000	1,433,663,000	1,500,996,000	1,918,425,000	1,718,225,000	1,349,419,000	1,612,595,000	2,853,359,360
تسهيلات ائتمانية - صافي	5,110,288,000	5,235,743,000	5,189,256,000	5,513,450,000	6,386,255,000	6,660,103,000	7,909,806,000	9,875,128,000	10,839,672,000
صافي الربح	130,200,000	139,200,000	130,200,000	120,200,000	144,200,000	200,092,000	263,277,000	334,656,000	360,174,000
صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات التشغيل	539,365,000	178,369,000	1,067,350,000	224,474,000	20,302,000	(526,168,000)	(769,258,000)	(470,428,000)	454,510,192

يتبع ملحق رقم (7)

التفصيل	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ودائع عملاء	8,891,868,000	9,175,787,000	10,052,167,000	10,572,042,000	11,096,182,000	10,936,131,000	10,756,760,000	12,247,957,000	13,252,243,000
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	2,671,897,000	3,072,811,000	2,110,080,000	2,027,478,000	2,359,315,000	2,326,832,000	2,627,291,000	3,130,172,000	3,211,174,000
صافي التدفق النقدي من (المستخدم) في عمليات الاستثمار	(430,456,000)	(59,260,000)	36,064,000	3,331,000	(487,321,000)	665,440,000	55,886,000	(851,873,000)	(1,597,487,900)
صافي التدفق النقدي من (المستخدم) في عمليات التمويل	(26,400,000)	(34,690,000)	(31,575,000)	(39,172,000)	(20,994,000)	(49,111,000)	1,013,874,000	414,974,000	(94,182,920)
نسبة السيولة (مره)	0.48	0.48	0.50	0.51	0.46	0.51	0.54	0.47	0.39
نسبة السيولة المرجحة (مره)	1.30	1.32	1.50	1.57	1.43	1.39	1.45	1.25	1.09

التقرير السنوي للبنك العربي، أعداد مختلفة

ملحق رقم (8)

البيانات المالية للبنك الأهلي الأردني (2000- 2008)

(دينار أردني)

التفصيل	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	181,711,081	223,610,669	250,959,069	387,951,208	370,104,798	453,102,642	342,553,370	395,210,066	470, 808,817
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	267,097,106	336,362,061	418,000,653	244,293,770	499,089,447	334,952,872	405,446,094	444,851,009	251,.713,158
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	0	0	10,322,960	2,544,463	716,560	982,223	3,878,805	4,616,468	1,735.899
موجودات مالية للمتاجرة	57,888,059	65,741,038	50,577,674	17,354,543	13,339,163	6,906,816	34,619,573	26,192,784	8,290,703
موجودات مالية متوفرة للبيع	47,231,352	48,576,353	52,686,916	48,031,429	68,856,448	120,245,707	121,916,406	155,370,152	172,686,201
تسهيلات ائتمانية - صافي	511,524,516	540,482,060	459,004,146	429,047,089	420,208,016	560,147,166	621,668,426	733,705,849	889,730,076
صافي الربح	(672,762)	158,694	(3,758,315)	(8,313)	5,953,474	25,429,070	20,223,290	10,810,145	17,396,197
صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات التشغيل	156,402,883	98,412,675	58,676,050	137,708,020	259,692,056	(128,147,504)	(214,195,437)	110,497,665	35,203,382

يتبع ملحق رقم (8)

التفصيل	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ودائع عملاء	751,765,567	857,656,217	819,728,253	1,011,106,715	1,261,644,931	1,071,458,981	1,089,972,135	1,242,728,753	1,373,583,974
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	131,030,339	144,594,143	217,635,002	44,696,799	44,706,603	220,029,352	238,087,648	291,287,177	268,902,121
صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات الاستثمار	(52,875,812)	(10,695,914)	(28,706,524)	(7,823,639)	(36,076,009)	(27,811,098)	(25,187,160)	(30,857,171)	(115,833,780)
صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات التمويل	724,179	6,670,160	3,150,171	6,078,602	12,359,333	44,801,955	33,373,026	(34,000,998)	(17,621,847)
نسبة السيولة(مره)	0.51	0.56	0.65	0.60	0.67	0.62	0.59	0.57	0.45
نسبة السيولة(مره) المرجحة	1.62	1.77	1.86	1.96	2.16	1.70	1.62	1.53	1.24

التقرير السنوي للبنك الأهلي الأردني، أعداد مختلفة

ملحق رقم (9)

البيانات المالية لبنك القاهرة عمان (2000- 2008)

(دينار أردني)

التفصيل	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	218,416,959	212,080,301	267,010,328	315,531,266	332,040,427	347,328,963	251,657,832	291,657,073	229.532.870
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	223,779,872	221,179,214	194,898,931	171,751,220	148,707,959	151,101,575	168,597,436	198,686,651	171.735.707
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	18,230,019	20,892,667	1,000,000	0	1,985,200	2,485,200	500,000	177,250	-
موجودات مالية للمتاجرة	592,666	505,954	9,026,815	127,016	90,872	115,063	199,582	329,405	39.637
موجودات مالية متوفرة للبيع	42,738,850	114,074,701	98,503,148	63,378,223	111,439,954	219,830,386	191,197,981	226,441,329	355.685.181
تسهيلات ائتمانية - صافي	288,764,313	310,100,115	283,310,006	282,255,247	353,643,320	440,327,883	508,778,353	539,389,673	632.853.802
صافي الربح	3,835,877	(1,710,365)	(1,441,099)	4,460,845	12,137,294	31,474,539	19,248,635	20,909,814	20.294.839
صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات التشغيل	37,517,094	(12,341,554)	35,570,922	(38,578,379)	(1,910,174)	(11,346,504)	(34,994,528)	133,251,324	111.095.114

يتبع ملحق رقم (9)

التفصيل	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ودائع عملاء	732,379,912	720,733,972	725,933,899	740,478,075	819,484,963	853,567,610	889,356,617	994,859,431	1,125,347,862
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	14,646,514	33,156,603	22,825,979	3,357,232	10,492,049	75,645,034	53,902,373	52,468,652	44,448,203
صافي التدفق النقدي من (المستخدم) في عمليات الاستثمار	(8,513,241)	(9,678,236)	2,089,139	39,585,501	(30,074,304)	(18,715,751)	(27,758,708)	(52,144,923)	(152.465.455)
صافي التدفق النقدي من (المستخدم) في عمليات التمويل	(240,621)	(2,673,807)	(6,419,719)	(3,379,573)	1,455,000	5,227,759	(4,719,816)	1,205,893	(7.159.346)
نسبة السيولة (مره)	0.62	0.60	0.62	0.66	0.58	0.54	0.45	0.47	0.34
نسبة السيولة المرجحة (مره)	2.01	1.91	2.02	2.17	1.91	1.63	1.39	1.47	1.09

التقرير السنوي لبنك القاهرة عمان، أعداد مختلفة

ملحق رقم (10)

البيانات المالية لبنك الأردن (2000- 2008)

(دينار أردني)

التفصيل	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	162,275,003	172,261,221	196,592,017	229,899,174	195,051,723	252,214,091	304,152,359	214,886,601	212.394.623
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	138,924,965	131,866,931	122,536,757	135,635,677	157,245,811	181,908,641	192,694,998	216,993,088	199.262.838
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	0	0	0	0	0	3,148,700	3,000,000	12,053,000	-
موجودات مالية للمتاجرة	0	15,000	6,209,730	6,468,719	7,232,466	2,175,992	8,794,573	4,006,219	-
موجودات مالية متوفرة للبيع	13,689,482	9,240,245	9,081,912	6,807,883	9,301,488	35,718,579	32,935,697	45,201,249	42963.431
تسهيلات ائتمانية – صافي	289,688,328	323,149,456	337,697,459	356,240,341	398,813,271	530,807,757	665,972,113	738,172,229	826.521.842
صافي الربح	5,085,735	11,527,871	8,080,649	7,607,424	14,076,150	23,207,357	25,582,705	24,384,386	32.858.476
صافي التدفق النقدي من (المستخدم) في عمليات التشغيل	31,373,117	18,100,066	20,934,020	97,636,122	22,294,191	39,431,461	9,453,584	78,920,627	127.165.196

يتبع ملحق رقم (10)

التفصيل	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ودائع عملاء	525,379,505	562,666,421	616,103,685	688,550,628	761,223,013	921,645,865	1,090,436,054	1,146,572,908	1,276,796,269
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	20,435,878	16,915,515	42,507,970	23,255,834	19,170,797	48,855,953	41,732,373	32,950,189	53,433,921
صافي التدفق النقدي من (المستخدم) في عمليات الاستثمار	10,147,274	(14,171,481)	(27,910,703)	(30,776,487)	(29,422,896)	19,326,232	(6,382,362)	(71,991,732)	(193.997.896)
صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات التمويل	0	0	(2,625,000)	(3,465,000)	(3,650,000)	11,384,704	0	(5,113,941)	27.175.326
نسبة السيولة(مره)	0.55	0.52	0.48	0.51	0.45	0.45	0.45	0.38	0.31
نسبة السيولة المرجحة (مره)	1.76	1.69	1.53	1.67	1.49	1.42	1.43	1.22	0.98

التقرير السنوي لبنك الأردن، أعداد مختلفة

ملحق رقم (11)

البيانات المالية لبنك الإسكان للتجارة والتمويل (2000- 2008)

(دينار أردني)

التفصيل	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	444,976,021	328,940,538	410,845,811	691,958,627	576,861,408	676,338,829	857,117,033	1,113,230,435	994.243.497
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	243,423,527	259,173,104	228,848,229	133,537,590	295,431,631	404,651,251	553,329,133	776,086,331	700.062.230
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	33,483,500	34,974,633	36,400,703	82,007,752	30,815,876	3,600,838	44,929,018	33,465,029	20.416.501
موجودات مالية للمتاجرة	48,342,543	22,244,107	14,161,828	8,674,087	11,327,760	16,855,313	16,906,752	16,283,262	13.408.133
موجودات مالية متوفرة للبيع	64,234,591	88,279,899	122,211,423	228,280,232	321,729,814	469,771,251	557,558,357	610,542,971	613.297.108
تسهيلات ائتمانية - صافي	556,611,418	584,751,392	600,088,046	628,819,522	884,899,062	1,262,618,624	1,589,871,677	1,936,250,617	2.341.696.067
صافي الربح	11,815,458	22,005,143	22,010,520	22,574,849	31,765,872	74,051,778	94,705,866	111,463,294	101.322.745
صافي التدفق النقدي من (المستخدم) في عمليات التشغيل	143,630,674	32,912,896	72,369,553	219,822,803	279,600,878	329,596,919	109,980,326	560,757,791	188.714.605

يتبع ملحق رقم (11)

التفصيل	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ودائع عملاء	1,209,389,902	1,239,299,639	1,280,449,363	1,526,548,293	1,919,146,462	2,370,459,052	2,832,729,875	3,500,562,100	3,764,520,478
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	56,358,930	73,925,498	85,703,392	49,472,806	68,653,086	94,625,050	145,004,371	230,644,309	307,106,876
صافي التدفق النقدي من (المستخدم) في عمليات الاستثمار	(57,061,353)	(118,856,402)	(17,935,411)	(5,490,578)	(207,045,637)	(125,299,767)	(220,259,081)	(138,150,587)	(277.685.596)
صافي التدفق النقدي من (المستخدم) في عمليات التمويل	(14,326,878)	(8,232,165)	(17,901,720)	(18,221,271)	(24,744,589)	(22,402,890)	331,702,939	(55,371,419)	(47.258.050)
نسبة السيولة(مره)	0.57	0.47	0.49	0.58	0.45	0.45	0.49	0.52	0.42
نسبة السيولة المرجحة (مره)	1.92	1.53	1.56	1.87	1.47	1.42	1.55	1.61	1.29

التقرير السنوي لبنك الإسكان للتجارة والتمويل، أعداد مختلفة

ملحق رقم (12)

البيانات المالية للبنك الأردني الكويتي (2000- 2008)

(دينار أردني)

التفصيل	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	138,746,636	112,074,311	165,365,530	174,077,031	220,764,864	298,253,536	179,637,510	254,821,414	275.470.965
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	120,335,673	114,715,794	84,597,830	118,825,553	82,804,479	224,404,290	197,690,422	317,483,296	201.489.474
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	11,800,000	18,995,525	20,807,155	14,389,155	19,373,425	8,466,306	3,105,547	2,948,822	12.160.500
موجودات مالية للمتاجرة	0	0	970,518	1,161,722	995,608	2,756,564	1,584,030	1,871,254	375.599
موجودات مالية متوفرة للبيع	54,165,625	43,889,955	58,922,854	58,452,022	84,110,307	88,029,282	186,556,931	199,230,465	228.214.796
تسهيلات ائتمانية – صافي	191,522,224	237,367,836	264,414,924	318,212,600	446,733,173	688,975,366	959,174,719	1,127,481,771	1.237.394.692
صافي الربح	5,163,019	7,411,716	10,129,767	13,828,543	18,010,674	27,899,336	40,132,812	45,396,662	49.075.991
صافي التدفق النقدي من (المستخدم) في عمليات التشغيل	76,202,967	(9,308,395)	26,973,712	(38,261,329)	18,817,969	289,393,995	106,048,573-	37,080,287	-11.351.009

يتبع ملحق رقم (12)

التفصيل	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ودائع عملاء	339,465,497	357,812,813	397,943,009	435,916,737	537,153,505	788,945,010	881,950,548	1,092,957,018	1,193,543,511
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	69,149,130	45,968,658	54,195,884	74,785,353	90,588,103	113,167,023	102,471,661	266,756,424	294,190,077
صافي التدفق النقدي من (المستخدم) في عمليات الاستثمار	(28,303,032)	5,414,451	1,443,305	1,145,871	(25,191,622)	52,018,420-	108,203,508-	10,325,620-	-45.550.041
صافي التدفق النقدي من (المستخدم) في عمليات التمويل	(2,431,334)	9,999,146	(1,501,204)	1,959,059	(5,846,755)	7,879,956-	72,209,203	41,650,643-	-12.705.675
نسبة السيولة (مره)	0.51	0.60	0.60	0.61	0.66	0.42	0.39	0.59	0.33
نسبة السيولة المرجحة (مره)	1.83	1.78	1.75	1.71	1.46	1.71	1.15	1.14	0.88

التقرير السنوي للبنك الأردني الكويتي، أعداد مختلفة

ملحق رقم (13)

البيانات المالية لبنك الاستثمار العربي الأردني (2000- 2008)

(دينار أردني)

التفصيل	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	23,697,097	50,463,325	64,258,051	67,411,422	67,331,457	56,800,494	30,545,360	37,509,634	55.284.804
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	118,393,955	108,474,806	128,694,688	152,751,923	118,132,894	160,386,835	180,036,914	174,474,687	157.907.955
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	1,772,500	25,512,524	1,000,000	2,127,000	0	14,258,300	496,300	21,230,627	-
موجودات مالية للمتاجرة	0	0	0	0	0	0	165,720	138,766	-
موجودات مالية متوفرة للبيع	8,448,251	7,418,443	8,164,999	19,615,306	86,500,812	105,853,087	135,278,560	137,967,462	137.234.631
تسهيلات ائتمانية – صافي	76,721,179	71,998,161	69,474,795	73,076,562	119,284,258	126,209,742	178,073,494	238,351,071	282.471.433
صافي الربح	2,379,964	2,770,356	3,153,519	4,403,265	5,112,195	8,558,121	8,338,171	6,977,497	11.782.226
صافي التدفق النقدي من (المستخدم)في عمليات التشغيل	15,085,901	(11,470,109)	44,159,800	22,738,473	(18,041,280)	20,945,680	3,555,061	(11,864,705)	29.315.932

يتبع ملحق رقم (13)

التفصيل	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ودائع عملاء	170,643,330	181,967,995	186,693,775	209,859,634	221,706,297	250,907,917	291,106,317	331,787,939	384,117,708
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	77,372,322	95,997,092	121,992,762	107,557,706	93,898,045	145,762,265	152,183,108	130,998,739	140,264,174
صافي التدفق النقدي من (المستخدم) في عمليات الاستثمار	(34,877,685)	4,072,882	(26,086,315)	19,808,120	(15,111,303)	(21,325,473)	(25,646,855)	(10,213,336)	-37.731.416
صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات التمويل	(1,198,072)	(1,396,879)	(1,603,108)	(2,001,542)	21,002,644	(23,451,777)	16,997,540	33,460,805	-5.098.552
نسبة السيولة (مره)	0.58	0.66	0.63	0.70	0.59	0.58	0.48	0.50	0.41
نسبة السيولة المرجحة (مره)	1.40	1.55	1.41	1.65	1.43	1.34	1.12	1.25	1.02

التقرير السنوي لبنك الاستثمار العربي الأردني، أعداد مختلفة

ملحق رقم (14)

البيانات المالية للبنك التجاري الأردني (2000- 2008)

(دينار أردني)

التفصيل	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	71,932,067	77,420,230	82,235,178	17,961,148	42,235,631	39,984,721	66,830,352	82,107,330	81.546.574
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	41,158,878	49,941,419	29,729,924	6,509,447	28,345,581	44,963,105	87,122,300	70,221,888	47.241.426
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	0	0	0	0	0	2,000,000	0	0	709.000
موجودات مالية للمتاجرة	0	0	0	0	4,759,065	11,576,062	2,819,881	3,423,135	967.233
موجودات مالية متوفرة للبيع	4,573,569	4, 035,124	3,044,879	3,737,671	1,997,406	7,458,004	7,072,900	10,744,115	13.949215
تسهيلات ائتمانية - صافي	203,022,697	232,765,206	125,271,548	68,896,311	89,154,655	197,726,819	272,534,994	294,943,837	368.360.600
صافي الربح	0	(1,858,414)	(14,264,993)	(1,179,495)	3,772,224	13,015,074	10,682,700	12,420,154	9.338.221
صافي التدفق النقدي من (المستخدم) في عمليات التشغيل	12,187,726	7,943,016	(13,100,218)	(92,435,532)	23,553,963	18,357,497	54,231,243	15,361,944	39.874.659

يتبع ملحق رقم (14)

التفصيل	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ودائع عملاء	236,414,761	255,058,830	209,214,714	95,499,924	136,071,773	240,679,980	341,581,111	341,952,722	421,533,968
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	339,536	1,328,024	382,250	56,121	21,100,813	21,103,360	51,391,624	51,220,582	20,620,899
صافي التدفق النقدي من (المستخدم) في عمليات الاستثمار	(945,213)	(305,281)	(1,659,916)	684,922	(16,910,797)	(10,869,438)	(21,139,765)	(22,102,781)	(38.190.611)
صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات التمويل	(750,000)	4,999,500	0	0	42,000,000	6,056,698	0	4,250,000	(14.162.500)
نسبة السيولة (مره)	0.48	0.50	0.53	0.26	0.45	0.38	0.40	0.40	0.30
نسبة السيولة المرجحة (مره)	1.59	1.65	1.78	0.85	1.37	1.14	1.15	1.14	0.93

التقرير السنوي للبنك التجاري الأردني، أعداد مختلفة

ملحق رقم (15)

البيانات المالية للاستثماري / البنك الأردني للاستثمار والتمويل (2000- 2008)

(دينار أردني)

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	التفصيل
94.357.848	48,219,005	84,114,562	124,769,586	111,622,093	113,705,047	66,210,075	56,137,944	127,266,386	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
120.793.768	180,628,298	149,481,303	104,095,482	62,152,276	71,832,301	73,881,890	71,685,089	40,960,275	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
2.455.034	39,361	243,331	234,656	234,993	375,068	2,162,450	7,125,450	18,270,885	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
8.541.216	20,164,883	16,804,248	31,190,318	24,085,707	15,871,818	14,820,657	14,350,280	12,289,726	موجودات مالية للمتاجرة
125.908.510	142,590,811	179,179,048	114,257,945	93,408,855	72,147,523	86,004,497	29,646,818	14,987,115	موجودات مالية متوفرة للبيع
303.259.965	287,632,475	221,948,847	162,353,590	92,025,909	82,516,947	101,668,929	131,445,144	87,811,559	تسهيلات ائتمانية – صافي
8.875.046	6,385,123	9,771,765	27,551,003	4,681,969	36,571	22,727	84,029	1,837,883	صافي الربح
48.693.583	(43,386,112)	1,515,530	30,380,252	8,565,409	36,422,966	(31,020,089)	26,409,545	7,899,077	صافي التدفق النقدي من (المستخدم) في عمليات التشغيل

يتبع ملحق رقم (15)

التفصيل	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ودائع عملاء	264,024,955	320,947,065	260,350,222	277,131,289	291,682,512	365,057,285	392,591,230	411,931,021	447,972,925
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	40,224,457	42,933,055	41,123,421	37,253,520	24,932,513	52,256,565	80,729,068	136,596,518	68,813,264
صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات الاستثمار	14,937,077	(73,440,814)	41,205,807	14,267,841	(22,123,398)	(19,980,616)	(67,126,909)	34,738,297	2.885.725
صافي التدفق النقدي من (المستخدم) في عمليات التمويل	(1,133,637)	1,133,826	4,675,790	1,088,970	16,970,456	4,646,318	55,531,832	(57,666,716)	3.590.884
نسبة السيولة (مره)	0.61	0.37	0.47	0.59	0.55	0.62	0.53	0.45	0.44
نسبة السيولة المرجحة (مره)	1.87	1.19	1.49	1.87	1.90	1.80	1.46	1.16	1.25

التقرير السنوي للبنك الأردني للاستثمار والتمويل، أعداد مختلفة

ملحق رقم (16)

البيانات المالية لبنك المؤسسة العربية المصرفية ABC للأعوام (2000- 2008)

(دينار أردني)

التفصيل	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	42,313,621	40,078,560	43,032,221	81,653,697	73,799,113	64,669,876	49,557,019	46,990,561	67.091.186
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	69,029,506	88,727,303	73,555,908	61,797,092	64,069,043	71,620,793	122,563,536	158,863,426	99.500.957
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	5,053,475	2,960,708	10,728,818	6,646,181	14,420,122	1,882,311	1,169,850	1,169,850	5.226.870
موجودات مالية للمتاجرة	25,632	0	470,397	1,682,069	12,141,932	240,470	139,749	359,166	2.862
موجودات مالية متوفرة للبيع	26,888,474	32,274,841	28,791,405	24,355,201	27,106,444	37,929,691	78,147,083	106,018,593	127.710.229
تسهيلات ائتمانية – صافي	103,459,605	121,626,706	115,863,512	128,209,311	147,158,338	206,128,306	240,529,765	267,108,022	267.259.973
صافي الربح	1,441,731	1,634,025	2,438,066	5,830,830	7,139,581	11,861,343	10,991,248	10,557,968	9.919.883
صافي التدفق النقدي من (المستخدم) في عمليات التشغيل	(4,415,757)	25,677,734	(10,298,669)	18,340,756	3,424,743	(5,894,940)	(35,119,016)	134,874,929	(11.217.246)

يتبع ملحق رقم (16)

التفصيل	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ودائع عملاء	177,484,768	197,020,728	180,470,708	194,214,021	221,579,106	243,960,515	251,488,306	367,634,049	334,061,826
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	31,909,427	36,982,155	39,234,937	29,755,689	26,017,289	45,645,404	97,579,976	75,157,123	75,624,992
صافي التدفق النقدي من (المستخدم) في عمليات الاستثمار	(10,282,604)	(9,344,431)	(3,293,932)	10,219,776	(4,045,106)	(13,788,041)	(44,097,772)	(27,388,491)	(27.124.884)
صافي التدفق النقدي من (المستخدم) في عمليات التمويل	(1,362,189)	(1,099,710)	644,023	4,667,291	(1,315,514)	(1,625,498)	47,631,844	(42,457,508)	(1.259.356)
نسبة السيولة (مره)	0.56	0.56	0.58	0.67	0.62	0.48	0.50	0.47	0.42
نسبة السيولة المرجحة (مره)	1.56	1.57	1.59	1.94	1.96	1.33	1.23	1.29	1.14

التقرير السنوي لبنك المؤسسة العربية المصرفية ABC، أعداد مختلفة

ملحق رقم (17)

البيانات المالية لبنك الاتحاد للادخار والاستثمار (2000- 2008)

(دينار أردني)

التفصيل	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	72,913,925	74,982,034	58,736,260	51,666,753	76,384,445	55,645,086	62,643,131	123,085,483	137.039.173
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	23,154,960	31,377,337	71,579,165	63,012,855	76,092,556	98,223,945	171,240,950	264,719,733	204.677.269
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	24,338,979	14,815,849	16,007,317	24,986,396	244,973	0	2,304,250	5,672,000	5.197.760
موجودات مالية للمتاجرة	8,579,810	18,135,666	37,775,742	40,431,100	77,483,242	51,421,184	92,216,481	65,370,113	884.553
موجودات مالية متوفرة للبيع	8,040,540	8,514,391	2,565,414	11,309,050	34,210,651	87,405,298	80,567,178	116,531,203	147.777.908
تسهيلات ائتمانية – صافي	100,664,959	132,945,690	146,162,453	175,665,218	204,743,109	321,045,595	436,967,870	465,415,208	601.551.048
صافي الربح	311,891	1,942,949	3,282,903	(691,236)	10,587,301	24,652,146	12,422,634	13,776,465	15.609.002
صافي التدفق النقدي من (المستخدم) في عمليات التشغيل	14,758,242	4,055,853	56,482,166	(29,310,220)	41,056,754	8,974,716	39,826,738	82,174,756	93.149.844

يتبع ملحق رقم (17)

التفصيل	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ودائع عملاء	188,664,782	206,662,824	286,804,245	310,018,459	358,644,916	387,365,827	479,605,553	554,144,167	653,175,345
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	18,175,298	21,614,811	18,718,273	12,648,461	41,500,147	70,892,479	187,181,171	174,783,159	122,876,622
صافي التدفق النقدي من (المستخدم) في عمليات الاستثمار	(4,451,111)	(55,820)	(20,459,642)	9,330,887	(32,794,587)	(24,749,073)	(17,994,582)	(29,600,142)	(53.480.990)
صافي التدفق النقدي من (المستخدم) في عمليات التمويل	524,780	7,342,871	(7,411,864)	(1,309,319)	11,630,532	14,523,549	31,924,053	84,385,256	10.981.029
نسبة السيولة (مره)	0.58	0.53	0.48	0.43	0.38	0.45	0.49	0.63	0.45
نسبة السيولة المرجحة (مره)	1.88	1.82	1.87	1.77	1.70	1.25	1.22	1.62	1.25

التقرير السنوي لبنك الاتحاد للادخار والاستثمار، أعداد مختلفة

ملحق رقم (18)

البيانات المالية لبنك سوستية جنرال / الأردن (2000- 2008)

(دينار أردني)

التفصيل	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	24,636,002	15,963,165	13,015,520	17,603,511	22,187,160	51,476,076	33,016,517	29,721,728	41.158.961
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	15,797,258	8,119,539	14,076,216	13,403,911	18,783,711	23,743,179	24,850,578	43,689,923	43.533.770
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	0	0	0	0	0	0	0	0	0
موجودات مالية للمتاجرة	0	0	0	0	0	0	0	0	0
موجودات مالية متوفرة للبيع	1,210,334	1,203,730	840,715	311,853	308,603	336,103	278,625	259,375	191.875
تسهيلات ائتمانية - صافي	21,028,372	22,122,181	30,415,785	31,190,364	59,827,423	84,563,717	102,123,311	132,718,184	164.850.928
صافي الربح	(1,986,546)	(246,878)	410,883	1,863,534	736,967	2,309,916	3,275,083	2,206,612	4.006.490
صافي التدفق النقدي من (المستخدم) في عمليات التشغيل	1,838,912	(15,718,410)	2,152,944	4,766,108	(1,337,945)	41,606,995	(26,039,521)	(13,515,781)	(15.294.549)

يتبع ملحق رقم (18)

التفصيل	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ودائع عملاء	45,661,615	33,330,113	42,046,580	41,644,595	59,000,107	116,659,763	111,054,375	110,367,367	135,555,353
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	0	2,620	4,140	585,681	5,386,092	1,819,094	2,015,479	42,942,300	28,225,068
صافي التدفق النقدي من (المستخدم) في عمليات الاستثمار	(96,483)	(134,766)	1,354,568	631,636	(1,895,700)	(1,433,821)	1,682,370	(11,139,805)	(11.673.879)
صافي التدفق النقدي من (المستخدم) في عمليات التمويل	10,201,343	(500,000)	(500,000)	(2,500,000)	3,000,000	2,100,000	2,496,131	2,891,361	22.121.757
نسبة السيولة(مره)	0.89	0.72	0.64	0.73	0.64	0.63	0.51	0.48	0.52
نسبة السيولة المرجحة (مره)	2.95	2.41	2.15	2.41	1.92	2.08	1.67	1.19	1.42

التقرير السنوي لبنك سوسيته جنرال / الأردن، أعداد مختلفة

ملحق رقم (19)

البيانات المالية لبنك المال الأردني (2001- 2008)

(دينار أردني)

التفصيل	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	17,201,183	15,178,075	15,280,542	30,893,728	83,451,062	80,694,003	88,048,157	86.764.001
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	46,898,793	55,914,415	44,326,066	80,516,194	117,700,395	150,988,307	136,908,920	74.449.064
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	500,000	500,000	0	0	354,500	6,381,000	0	-
موجودات مالية للمتاجرة	28,050,807	33,263,530	21,956,724	20,042,659	26,141,549	41,962,183	49,870,961	19.417.029
موجودات مالية متوفرة للبيع	17,750,805	24,897,004	23,747,912	20,397,395	31,958,773	35,381,794	40,035,871	89.210.424
تسهيلات ائتمانية – صافي	112,189,589	116,126,352	175,354,372	237,806,168	384,917,089	489,727,259	497,411,907	592.871.680
صافي الربح	5,121,890	5,633,252	8,126,827	21,324,819	21,358,989	18,059,905	13,508,666	15.250.169
صافي التدفق النقدي من (المستخدم) في عمليات التشغيل	6,555,009	33,166,317	965,055	(22,205,098)	17,682,404	(13,240,539)	29,247,749	1.823.957

يتبع ملحق رقم (19)

التفصيل	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ودائع عملاء	90,858,759	132,860,875	173,077,739	199,726,546	348,925,605	433,597,400	482,309,858	530,204,360
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	41,835,047	31,027,875	9,331,805	42,952,992	42,539,437	59,407,850	32,788,278	51,336,278
صافي التدفق النقدي من (المستخدم) في عمليات الاستثمار	(2,672,707)	(19,347,334)	4,085,546	10,005,254	(26,802,061)	4,293,016	(67,951,221)	(44.947.724)
صافي التدفق النقدي من (المستخدم) في عمليات التمويل	5,184,708	1,466,869	(243,162)	23,722,427	103,505,324	31,848,496	40,745,200	(38.379.539)
نسبة السيولة (مره)	0.49	0.44	0.33	0.46	0.58	0.57	0.53	0.31
نسبة السيولة المرجحة (مره)	1.68	1.73	1.40	1.48	1.71	1.65	1.65	0.93

التقرير السنوي لبنك المال الأردني، أعداد مختلفة